٣٠١٠٧٠٠٠١٧٤٣

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

الطالب/ محمد بن علي بن فراج العقلا
يوصى مجلس الكلية بمنح الرسالة درجة
٤٠٩/١١/١٢
جامعة أم القرى المكرمة
عمادة شؤون المكتبات
المكتبة المركزية بمكة المكرمة
قسم المخطوطات
UMM AL-QURA UNIVERSITY MAKKAH

السوق الإسلامية المشتركة

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه
في
الاقتصاد الإسلامي

اعداد الطالب
محمد بن علي بن فراج العقلا

المشرف الإقتصادي
أ.د. علي حافظ منصور

المشرف الفقهي
أ.د. محمود بلال مهراق

١٤٠٩هـ/١٩٨٩م

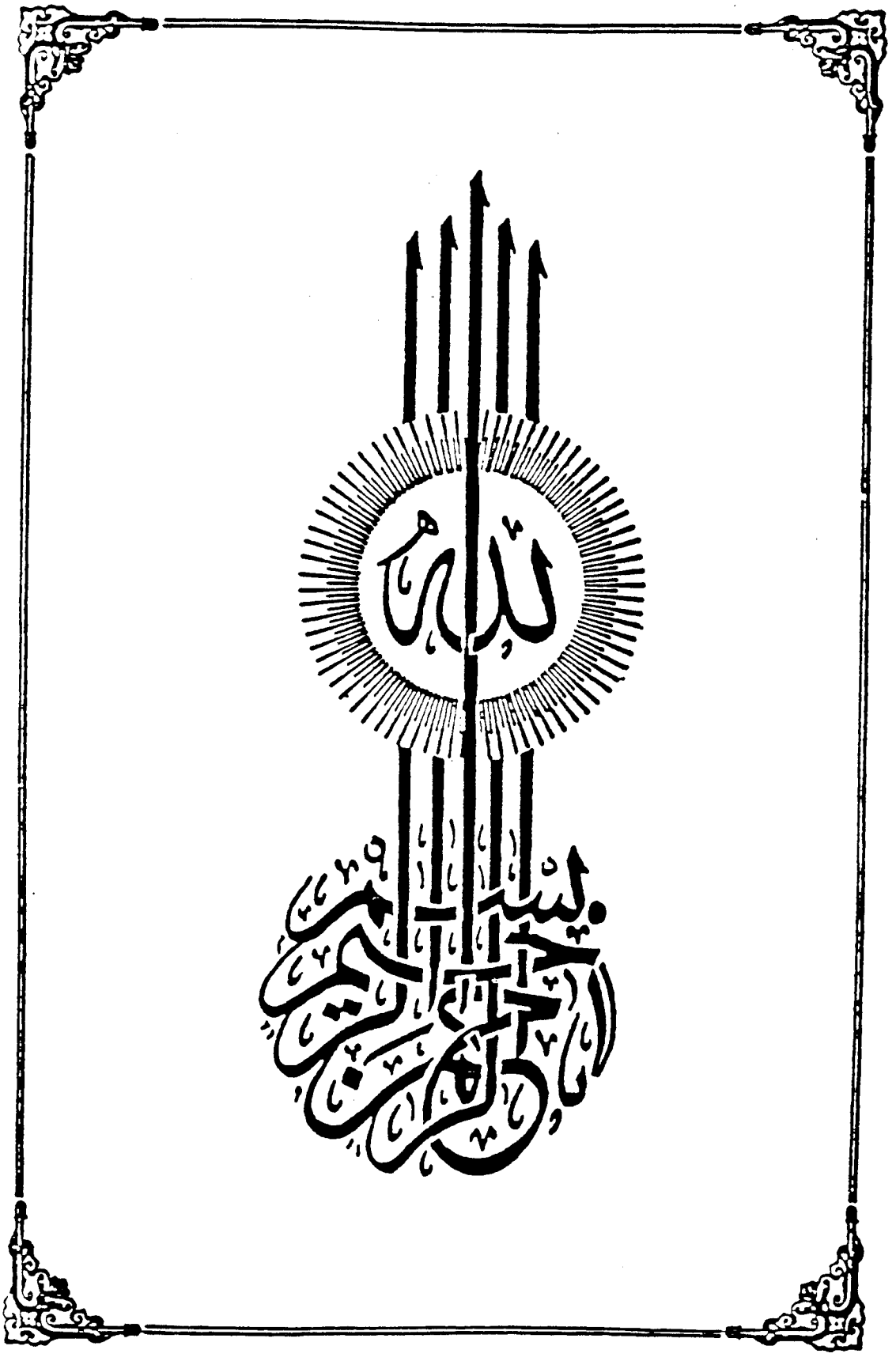
الله
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والمعين لعباده المسلمين ، فهو المستحق للشكر والثناء الجزيل ٠

وبعد :

فعملا بقوله صلى الله عليه وسلم : " لايشكر الله من لايشكر الناس "[1] ٠

اتقدم بالشكر والتقدير والامتنان الى المسؤولين فى جامعة ام القرى على اتاحتهم لى فرصة مواصلة التحصيل العلمى فى هذه الجامعة ٠

واتقدم بالشكر للمشرفين على الرسالة الاستاذ الدكتور محمود بلال مهران والاستاذ الدكتور على حافظ منصور ، على مابذلاه من جهد ووقت ٠

كما اشكر المسؤولين والعاملين بالمكتبات المركزية فى كل من جامعة أم القرى ، وجامعة الملك سعود ، وجامعة الملك عبدالعزيز ، والبنك الاسلامى للتنمية واخص بالذكر الاستاذ على بن على المروعى الموظف فى البنك الاسلامى للتنمية ٠

كما اشكر اساتذتى وزملائى الكرام على ماقدموه من عون ومساعدة ٠ واخص بالذكر الزميلين ، الاخ محمد بن محمد بابكر ، والاخ كمال بن توفيق خطاب ، سائلا المولى جلت قدرته ان يجزى الجميع عن الاسلام خير الجزاء ، وهو الهادى الى سواء السبيل ٠

---

(١) الامام الحافظ ابو داود سليمان بن الاشعث السجستانى ، سنن ابى داود ، ج٥/١٥٧ - ١٥٨ ، اعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس ، وعادل السيد ، دار الحديث ، حمص الطبعة الاولى ، ١٣٩٤ باب فى شكر المعروف ٠

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، القائل فى محكم التنزيل : ﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان[1] ﴾ والقائل ايضا : ﴿ وان هذه امتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون[2] ﴾ . والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعوته ، وسار على نهجه الى يوم الدين .

أما بعد :

فيعيش العالم فى الوقت الحاضر فى ظل العديد من التكتلات والتنظيمات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، لحماية مصالحها الاقتصادية بصفة عامة والمصالح التجارية بصفة خاصة ، فالدول الرأسمالية الكبرى كونت فيما بينها سوقا لحماية مصالحها التجارية ، فالسوق الاوربية المشتركة تضم حاليا اثنتى عشرة دولة من اكبر الدول الصناعية فى اوروبا وفى العالم ككل ، كما ان الدول الاشتراكية كونت فيما بينها أيضا تنظيما تجاريا لحماية تجارتها الخارجية وهو مايعرف باسم (الكوميكون) ، فضلا عن ذلك فان الدول النامية تسعى بكل جهد نحو تكوين تنظيمات للتنجارة الخارجية فيما بينها .

ونظرا لاتساع انتشار مثل هذه التنتظيمات الاقتصادية بين دول العالم كان لابد للدول الاسلامية من التفكير فى انشاء تنظيم اقتصادى فيما بينها ، بهدف حماية مصالحها الاقتصادية وتجارتها الخارجية طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية . وتبعا لذلك

---

(١) سورة المائدة ، جزء من الآية رقم ٢ .

(٢) سورة المومنون ، الآية رقم ٥٢ .

اصبح لذلك التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية حقيقة ملموسة وواضحة ، وتتمثل اولى بوادر هذا التعا ون فى العديد من الاتفاقيات الثنائية والجماعية المعقودة بين بعض هذه الدول . ويتمثل كذلك فى قيام منظمة الموتمر الاسلامى ومانبثق عنها من اجهزة ومؤسسات اقتصادية تعمل على تقوية ودعم ورفع مستوى التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية الاعضاء فى المنظمة .

والواقع ان الدول الاسلامية لم تعد بحاجة الى ترشيدها نحو التكتل الاقتصادى نظرا لما تملكه من مقومات هذا التكامل . اضافة الى الحاجة المتزايدة لرفع مستويات المعيشة لشعوبها ، وتكوين قوة اقتصادية وسياسية تواجه بها التحديات القائمة والمفروضة على الدول الاسلامية .

ومع ذلك فان الدول الاسلامية بما تملكه من امكانيات وموارد اقتصادية متنوعة لايمكن ان تقوم لها قائمة الا بالايمان بالله عز وجل ، وبتطبيق الاسلام ، والالتزام بمنهجه القويم ، وعدم موالاة أعداء الله ورسوله ، وهى القضية الاشد خطورة فى عصرنا الحالى ، اذ الملاحظ انقسام الامة الاسلامية وتفرقها ، وانصراف غالبية الدول الاسلامية الى موالاة غير المسلمين ، واتخاذهم بطانة والاستنصار بهم على المسلمين . ومعلوم مافى هذا الاتجاه من مخالفة لنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية ، الدالة على تحريم موالاتهم واتخاذهم بطانة[1] . والنصوص فى هذا المعنى كثيرة منها قوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم اولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فانه منهم ان الله لايهدى القوم الظالمين . فترى الذين فى قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة ﴾[2] ، وقوله تعالى : ﴿ ياأيها الذين آمنوا لاتتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون اليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق ﴾[3] . وقوله تعالى : ﴿ لاتجد

---

(١) الشيخ عبدالعزيز بن عبد الله بن باز ، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ج١/ ٣٠٠ الطبعة الاولى ١٤٠٨/١٩٨٧

(٢) سورة المائدة ، الآيتان رقم ٥١ - ٥٢

(٣) سورة الممتحنة ، جزء من الآية رقم ٢٢ .

قوما يومنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو ابناءهم أو اخوانهم أو عشيرتهم ، اولئك كتب فى قلوبهم الايمان وأيدهم بروح منه ويدخلهم جنات تجرى من تحتها الانهار خالدين فيها رضى الله عنهم ورضوا عنه اولئك حزب الله الا ان حزب الله هم المفلحون ﴾ (١) .

ولقد كانت للامة الاسلامية فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والعصور التى أعقبت وفاته صلى الله عليه وسلم ، الصدارة والقوة والسؤدد بين سائر الامم الاخرى نتيجة للالتزام بشرع الله عز وجل وسنة نبيه المصطفى عليه الصلاة والسلام ، فى حين وصلت فى عصرنا الحالى الى درجة كبيرة من الضعف والتراخى نتيجة لعدم تمسكها بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وتفرقها وانقسامها الى دويلات كثيرة ، لذا فان السبيل الوحيد للامة الاسلامية للعودة الى ماكانت عليه فى السابق من عزة وقوة وصدارة بين سائر الامم ، يكون بالعودة الصادقة الصحيحة الى النبع الصافى الصالح لكل زمان ومكان وباتحادهم وتعاونهم فى جميع الامور التى تعود بالخير على شعوب وأوطان المسلمين ، ومن الجدير بالقول ان من أهم الاسباب التى تدعو الى قيام السوق الاسلامية المشتركة هو مبدأ وحدة الدول الاسلامية حيث انها مثل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر ، كما اخبر بذلك صلى الله عليه وسلم

ولقد كان من دوافع اختيارى لهذا الموضوع ، هو أهمية قيام السوق الاسلامية وفق المنهج الاسلامى ودورها فى ازالة أو التخفيف من المشكلات والعقبات التى تعترض تقدم وتطور الدول الاسلامية ، فضلا عما ينجم عنها من ظهور قوة اقتصادية اسلامية تواجه من خلالها التكتلات الاقتصادية العالمية .

---

(١) سورة المجادلة ، الآية رقم ٢٢ .

ويعد هذا البحث محاولة متواضعة لوضع نموذج للسوق الاسلامية المشتركة المقترحة ٠

ولقد واجه هذا البحث العديد من الصعوبات ، ومن أبرزها عدم توفر بعض الاحصائيات الحديثة عن اقتصاديات الدول الاسلامية ، وبصفة خاصة فى القطاع الصناعى والموارد المالية ٠

منهج البحث وخطته :

سار هذا البحث وفق المنهج التالى :

- عرض وتحليل لاقتصاديات الدول الاسلامية ، وعقد بعض المقارنات مع بعض الدول الاخرى ٠
- استخدام البيانات الاحصائية فى التحليل الاقتصادى ، لتقرير الواقع الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول ٠
- من خلال العرض والتحليل السابقين تم وضع نموذج مقترح للسوق الاسلامية المشتركة ٠
- الاعتماد على مصادر الشريعة الاسلامية من كتاب ، وسنة ، واجماع ، فى الاستدلال على القضايا موضع البحث والنقاش ٠
- الرجوع الى المؤلفات الفقهية ، والاقتصادية ، والجغرافية ، والتقارير الاقتصادية والاحصائية ، وبعض الدوريات ، للاستفادة بها فى تدعيم وتوثيق سائر جوانب البحث ٠

مكونات البحث :

يتكون هذا البحث من مقدمة وثلاث ابواب وخاتمة وملحق احصائى لصادرات ومستوردات الدول الاسلامية لبعض السلع الصناعية والغذائية والزراعية للدول الاسلامية

وقد اشتملت الابواب على فصول ، وبعض الفصول على مباحث ، وبعض المباحث على مطالب ، وذلك على النحو التالى :

الباب التمهيدى : السوق المشتركة فى الاقتصاد الوضعى

ويشتمل على خمسة فصول هى :

الفصل الاول : مفهوم السوق المشتركة واهميتها .

الفصل الثانى : الاسس الاقتصادية لقيام السوق المشتركة فى الاقتصاد الوضعى .

الفصل الثالث : نموذج السوق المشتركة فى النظام الرأسمالى فى الدول المتقدمة (السوق الاوربية المشتركة)

الفصل الرابع : نموذج السوق المشتركة فى النظام الاشتراكى (الكوميكون)

الفصل الخامس: بعض محاولات الدول النامية غير الاسلامية لانشاء السوق المشتركة .

الباب الاول : مقومات السوق المشتركة فى العالم الاسلامى

ويشتمل على ثلاثة فصول هى :

الفصل الاول : التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية (الأهمية ـ المحاولات ـ العقبات)

وفيه ثلاثة مباحث هى :

المبحث الاول : أهمية التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية

المبحث الثانى : محاولات الدول الاسلامية للتكامل الاقتصادى

وفيه ثلاثة مطالب هى :

المطلب الاول : البنك الاسلامى للتنمية

المطلب الثانى : السوق العربية المشتركة

المطلب الثالث : مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المبحث الثالث : عقبات التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية

الفصل الثانى : الموارد الاساسية لاقتصاديات الدول الاسلامية

المبحـــث الاول : الموارد الطبيعية

ويشتمل على اربعة مطالب هى :

المطلـــب الاول : الموارد الارضية

المطلب الثانـــى : الموارد المائية

المطلب الثالـــث : الموارد المعدنية

المطلب الرابـــع : مصادر الطاقـــة

المبحث الثانـــى : الموارد البشرية

المبحث الثالث : الموارد الماليـــة

الفصل الثالث : اقتصاديات التكامل فى السوق الاسلامية المشتركة

وفيه ثلاثة مباحث هى :

المبحـــث الاول : الصناعات الاساسية المتخصصة

وفيه مطلبين هما :

المطلـــب الاول : القطاعى الصناعى فى الدول الاسلامية

المطلب الثانـــى : الصناعات الاساسية فى الدول الاسلامية

المبحث الثانـــى : الزراعات الاساسية المتخصصة

وفيه مطلبين هما :

المطلـــب الاول : القطاع الزراعى فى الدول الاسلامية

المطلب الثانى : الانتاج الغذائى والزراعى فى الدول الاسلامية

المبحث الرابـــع : التجارة الخارجية

وفيه ثلاثة مطالب هى :

المطلـــب الاول : واقع التجارة الخارجية للدول الاسلامية

المطلب الثانـى : الهيكل السلعى للتجارة الخارجية

المطلب الثالث : التبادل التجارى بين الدول الاسلامية

الباب الثانى : نموذج السوق الاسلامية المشتركة المقترح

ويشتمل على اربعة فصول هى :

الفصل الاول : مراحل انشاء السوق الاسلامية المشتركة

وفيه ثلاثة مباحث هى :

المبحث الاول : التمهيد لانشاء السوق الاسلامية المشتركة

وفيه مطلبين هما :

المطلـــب الاول : انشاء المشروعات الاقتصادية المشتركة

المطلب الثانـى : زيادة فرص التخصص العميق للدول الاسلامية

المبحث الثانى : الاجراءات الاولية

وفيه اربعة مطالب هى :

المطلـــب الاول : الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاسلامية

المطلب الثانـى : وضع سياسة جمركية موحدة تجاه العالـــــم الخارجى .

المطلب الثالث : زيادة المعاملات الرأسمالية

المطلب الرابـع : الغاء القيود التى تعرقل انتقال عنصر العمل

المبحث الثالث : القواعد الاولية

وفيه ثلاثة مطالب هى :

المطلـــب الاول : عقد اتفاقيات اقتصادية ثنائية

المطلب الثانـى : عقد اتفاقيات اقتصادية جماعية

المطلب الثالث : عقد اتفاقيات للدفع

الفصل الثانى : اجهزة السوق الاسلامية المشتركة ٠

الفصل الثالث : نظام المدفوعات للسوق الاسلامية المشتركة

وفيه اربعة مباحث هى :

المبحـــث الاول : نظام المدفوعات الدولى

المبحث الثانـى : نظام المدفوعات الاقليمي فى الاقتصاد الوضعى

وفيه ثلاثة مطالب هى :

المطلـــب الاول : اتحاد المدفوعات الاوربى

المطلب الثانـى : نظام المدفوعات فى السوق الاوربية المشتركة

المطلب الثالث : نظام المدفوعات فى دول امريكا اللاتينية

المبحث الثالث : نظام المدفوعات للدول العربية

المبحث الرابـع : نظام المدفوعات للسوق الاسلامية المشتركة

وفيه خمسة مطالب هى :

المطلـبب الاول : مشكلة أسعار صرف عملات الدول الاسلامية

المطلب الثانـى : انشاء غرفة مقاصة

المطلب الثالث : ايجاد عملة حسابية مشتركة

المطلب الرابـع : انشاء صندوق للدفع مشترك

المطلب الخامس :التوحيد النقدى ومشكلاته

الفصل الرابع : الآثار الناجمة عن قيام السوق الاسلامية المشتركة

ويشتمل على مبحثين هما :

المبحـــث الاول : الآثار الايجابية

المبحث الثانـى : الآثار السلبيـة

الخاتمة : وقد اشتملت على النتائج والتوصيات

الملحق الاحصائي : صادرات ومستوردات الدول الاسلامية لبعض السلع الصناعية والغذائية والزراعة ٠

ويشتمل على الاحصاءات التالية :

١ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من النفط المكرر ومشتقاته خلال الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥م ٠

٢ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الحديد والصلب خلال الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م ٠

٣ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من المنسوجات خلال الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م ٠

٤ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من القمح ودقيقه خلال الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

٥ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الارز خلال الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

٦ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الذرة الصفراء (الشامية) خلال الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

٧ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من التمور خلال الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

٨ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من اللحوم الحمراء الطازجة خلال الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

٩ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من اللحوم البيضاء الطازجة خلال الاعوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

١٠ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الاسماك خلال الاعـــوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م ٠

١١ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من القطن خلال الاعـــوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

١٢ ـ صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الجوت خلال الاعـــوام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ٠

الباب التمهيدي

السوق المشتركة في الإقتصاد الوضعي

الباب التمهيدى

السوق المشتركة فى الاقتصاد الوضعى

ويشتمل هذا الباب على خمسة فصول :

الفصـــل الاول : مفهوم السوق المشتركة وأهميتها

الفصل الثانـــى : الاسس الاقتصادية لقيام السوق المشتركة فى الاقتصاد الوضعى

الفصل الثالـث : نموذج السوق المشتركة فى النظام الرأسمالى فى الدول المتقدمة (السوق الاوربية المشتركة)

الفصل الرابـــع : نموذج السوق المشتركة فى النظام الاشتراكى (الكوميكـــون)

الفصل الخامـــس : بعض محاولات الدول النامية غير الاسلامية لانشاء الســـــوق المشتركة ٠

الفصل الأول

مفهوم السوق المشتركة وأهميتها

الفصل الاول

مفهوم السوق المشتركة وأهميتها

أولا : مفهوم السوق المشتركة :

تعتبر السوق المشتركة احدى صور التكامل الاقتصادى التى ذكرها بيلا بالاسا فى مؤلفه نظرية التكامل الاقتصادى .(١) وقد عرف بالاسا التكامل الاقتصادى بأنه عملية وحالة ، فبوصفه عملية فانه يتضمن الاجراء ات التى يراد منها الغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية الى دول اعضاء مختلفة . واذا نظر اليه على انه حالة فان فى الامكان انتفاء مختلف صور التمييز بين اقتصاديات الدول الأعضاء .

صور التكامل الاقتصادى :

يفرق الاقتصاديون بين خمس صور للتكامل الاقتصادى هى :-

- منطقة التجارة الحرة .
- الاتحاد الجمركى .
- السوق المشتركة .
- الاتحاد الاقتصادى .
- التكامل الاقتصادى التام .

١ - منطقة التجارة الحرة : وهذه الصورة هى ابسط صور التكامل الاقتصادى ، حيث يتم من خلالها الغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول المشتركة فيها ، مع احتفاظ كل دولة برسومها الجمركية تجاه الدول غير الأعضاء .

---

(١) بيلا بالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، ترجمة راشد البراوى ، الطبعة الأ ولى ، ١٩٦٤ دار النهضة العربية ، القاهرة ص ١٠، ١١ .

ومن الأمثلة على ذلك : منطقة التجارة الحرة الأوربية (فيما عدا السلع الزراعية) التى انشئت فى عام ١٣٧٨ هـ الموافق ١٩٥٩ م بين سبع دول أوربية هى بريطانيا والنمسا والدنمارك والنرويج والسويد والبرتغال وسويسرا . ومنطقة التجارة الحرة فى امريكا اللاتينية التى انشئت فى عام ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠ م ، بمقتضى اتفاقية مونتفيديو ، وتشمل كلا من الأرجنتين والبرازيل وشيلى والاكوادور وكولمبيا وباراغوى واورغواى وبيرو والمكسيك .(١)

٢ - الاتحاد الجمركى : ويتم من خلاله القضاء على التمييز فيما يتعلق بحركة السلع داخل الاتحاد الجمركى ، الى جانب توحيد الرسوم الجمركية تجاه العالم الخارجى . ومن الأمثلة على ذلك : الاتحاد الجمركى بين بلجيكا وهولندا ولوكسمبرج ، الذى انشىء فى عام ١٣٦٣ هـ الموافق ١٩٤٤ م .

٣ - السوق المشتركة : ويتم من خلالها الغاء القيود المفروضة على انتقال باقى عناصر الانتاج من ايدى عاملة ورأس مال وغيره ، بالاضافة الى حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ووضع سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى . ومن الأمثلة على ذلك السوق الأوربية المشتركة والتى انشئت فى رجب ١٣٧٦ هـ الموافق مارس ١٩٥٧ م وضمت كلا من فرنسا ، المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبرج . كما انضمت اليها فيما بعد كلا من بريطانيا ، والدنمارك ، وايرلندا ، واليونان ، وأسبانيا ، والبرتغال. وكذلك السوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، وقد انشئت فى عام ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠ م . وضمت كلا من كوستاريكا ، السلفادور ، هندوراس ، جواتيمالا ، نيكاراجوا .

٤ - الاتحاد الاقتصادى : ويشمل نفس خصائص السوق المشتركة ، مضافا اليها قدرا من التنسيق الفعال بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) د. تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ م ص١٣ .

للدول الأعضاء بقصد ازالة التمييز الناشىء عما بينها من تفاوت ٠

ويلاحظ أن دول السوق الأوربية المشتركة قد اخذت تتجه فعلا فى هذا السبيل حيث بدأت منذ أواخر الثمانينات الهجرى الموافق أواخر الستينات الميلادية ، بتنسيق سياستها الزراعية والنقدية والضريبية ٠ (١)

٥ ـ التكامل الاقتصادى التام : وتتضمن هذه الصورة من التكامل الاقتصادى بالاضافة الى ماسبق من خطوات ، توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ، وسياسات مقاومة آثار الدورات الاقتصادية ٠ كما يتطلب انشاء هيئة عليا مشتركة من الدول الأعضاء تلتزم الدول الأعضاء بقراراتها ٠ وهذا يعنى أن التكامل الاقتصادى التام لايحتاج الا الى خطوات محدودة للوصول الى وحدة سياسية فعلية ٠ (٢)

ثانيا : أهمية السوق المشتركة :ـ

برزت أهمية السوق المشتركة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من انهيار اقتصادى واجتماعى لمعظم دول العالم ، وسعت دول العالم وعلى وجه التحديد الدول الأوربية الغربية والشرقية الى ازالة آثار الحرب من خلال التعاون والتكامل فيما بينها ، وأنشىء تبعا لذلك ، مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة للدول الاشتراكية " الكوميكون " فى عام ١٣٦٨هـ الموافق ١٩٤٩ م ، والسوق الأوربية المشتركة فى عام ١٣٧٦هـ الموافق ١٩٥٧ م ٠ واستطاعت هاتين المنظمتين ، وعلى وجه الخصوص منظمة السوق الأوربية المشتركة من تحقيق مستويات عالية فى معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدانها ، وأسهمت فى تطور اقتصاديات الدول الأعضاء ، ورفع مستوى المعيشة لشعوبها ٠ وشكلت قوة اقتصادية كبيرة لما

---

(١) المرجع السابق ص ١٥، ١٦ ٠

(٢) المرجع السابق نفسه ص ١٦ ٠

احتوتـه من ثروات بشريـة ومادية وصناعية وتجارية .[١]

وترتـب على ذلك النجاح الذى حققتـه هاتين المنظمتين ، ازدياد أهميـة التعاون الاقتصادى وخاصـة بين الدول النامية ، فقـد جعلت الدول الاستعمارية الكبرى من هـذه الدول النامية ، مصدرا هاما ورئيسيا للموارد الأولية سواء كانت زراعية أم استخراجية، كمـا عملت على اضعاف جميع الفرص امام هذه الدول فى الاتجـاه نحـو التصنيـع ، بالرغـم من أن الطريق الأسـاسى لتقدم تلك الدول هـو اقامتهـا لصناعات تستهـدف تصديـر فائض منتجاتهـا الى الأسـواق الواسعة فى الدول المتقدمة ،[٢] ولكـن عمـدت الدول المتقدمة الى وضع القيود امام الصادرات الصناعية والزراعية للدول النامية .

فمن هذا المنطلق تنبع أهميـة قيام السوق لكونهـا الأداة الرئيسية الهامـة فى وصـول الدول الأعضاء فيهـا الى تحقيق غاياتهـا وأهدافهـا . وتتمثل أهم تلك الأهداف فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة لمجتمعاتهـا والتى قد لاتتمكن من الوصـول اليها منفردة .

وتختلف أهميـة السوق المشتركة بين كل من الدول المتقدمة والدول النامية .

فالدول المتقدمة تسعى الى انشاء السوق المشتركة مع مثيلاتهـا بهدف تجنـب التمييز الناجم من فرض القيـود على التجارة والمدفوعات ومن استمراريـة التدخـل من قبـل الدولة . كمـا تهدف الى التخفيف من حدة التقلبـات الدوريـة والى زيـادة الدخـل القومـى .

أما الدول النامية فتسعى الى انشاء السوق المشتركة مع مثيلاتها بهدف تحقيـق

---

(١) ج . وارين نيستروم ، بيتر مالوف ، السوق الأوربية المشتركة ، ترجمة صلاح الديـن نامق ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٥ م ص ٤ .

(٢) راجنارنيركسه، انماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، ترجمة د . جـلال أميـن ، مراجعة د . محمد زكى شافعى ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ١٩٦٩ م ص ٥٢ ، ٥٣ .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والسعى لحماية اقتصادياتها من الآثار السلبية للتكتلات الاقتصادية الكبرى .(١)

ومن أهم مزايا وفوائد قيام السوق المشتركة مايلى :-

١ - زيادة سرعة معدل النمو الاقتصادى :-(٢)

من المزايا الأساسية لقيام السوق المشتركة ، الاسهام فى زيادة سرعة معدلات النمو الاقتصادى وارتفاع مستوى التشغيل والانتاج ، من خلال المشروعات الاقتصادية المشتركة وظهور صناعات جديدة ، واتجاه المنظمين الى زيادة الاستثمار مما يؤدى الى جذب المزيد من رؤوس الأموال من الخارج ، مما يساعد على الارتفاع بمستوى الاستثمار .

كما يؤدى قيام السوق الى ايجاد فرص جديدة للأيدى العاملة وتنمية مهاراتها وقدراتها الذاتية وزيادة الاهتمام بتحسين الأوضاع الاجتماعية لمجتمعات الدول الأعضاء فيها ، عن طريق زيادة نصيب تلك المجتمعات من التعليم والصحة . ومن الطبيعى أن هذا الأثر لايظهر الا فى المدى الطويل .(٣)

٢ - اتساع نطاق السوق :-

تعانى غالبية دول العالم من ضيق نطاق السوق ، لذلك فان تلك المشكلة

---

(١) بيلا بالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ١٤، ١٥ .

(٢) يعرف النمو الاقتصادى بأنه التفاعل القوى الذى يحدث فى بيئة معينة فى مدة زمنية معينة ، متضمنا تغيرات شتى فى البيئة والظروف المحيطة بها ، مثل الانسان ، ورأس المال ، وجميع مظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ، وتؤدى هذه التغيرات الجذرية الى زيادة الناتج القومى الذى يعتبر فى حد ذاته تغيرا طويل الأمد . انظر د. صلاح الدين نامق ، نظريات النمو الاقتصادى ، دار المعارف بمصر القاهرة ١٩٦٥ ص ٢

(٣) انظر كلا من د. مجدى حفنى ، مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادى العربى ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٥ ص ١٦ ، و د. عاطف السيد ، دراسات فى التنمية الاقتصادية ، دار المجمع العلمي ، جدة ، ١٣٩٨/١٩٧٨ ، و د. محمد زكي شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ١٦١، و د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٢٢٥ .

قد لاتكون ذات أثر كبير عند قيام السوق المشتركة ، لأن انضمام الدول الى بعضها في السوق يعنى فتح اسواق جديدة امام منتجات كل منها .(١)

ومن الناحية الاقتصادية فان اتساع السوق يؤدى الى زيادة حجم الانتاج وانخفاض التكاليف واتجاه الأسعار للانخفاض وذلك لأن السوق الكبير يسمح بتطبيق ظاهرة الانتاج الكبير بدرجة واضحة ، ومن ثم يمكن استخدام عناصر الانتاج ، الاستخدام الأمثل ، أما اذا انقسم السوق الى عدد صغير من الوحدات ضعف استخدام عناصر الانتاج الاستخدام الاقتصادى الكامل . (٢)

اضافة الى أن السوق المشتركة ستؤدى فى الأجل الطويل الى التقليل ما أمكن من أثر أى نقص فى الانتاج بسبب جمود العرض ، ومن ثم يمكن للطلب الفعال أن يقوم بدوره داخل نطاق السوق ويؤثر على الناتج والتوظف . (٣)

٣ - انتشار المنافسة :-

أيضا من المزايا الهامة للسوق المشتركة مايترتب عنها من انتشار المنافسة فى أسواق دول السوق وبذلك فان الصناعات التى يعتريها الخمول والكسل فى الأسواق المحلية ستواجه بعد انشاء السوق بمنافسة من الصناعات المماثلة فى الدول الأعضاء الأخرى ، والتى تتمتع بانخفاض فى تكاليف الانتاج والأسعار ولاتخضع لأى نوع من أنواع الرسوم الجمركية .(٤) وهذا يؤدى الى أمرين :-

---

(١) انظر كلا من د. محمد زكى المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ١٩٧٠ الطبعة الثانية ص ٣٢٧ . ود. العشرى حسين درويش ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ، ١٩٧٥ م ص ٣١٨ .

(٢) د. صلاح الدين نامق ، تطور التجارة الدولية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٤ ص ٢٦٨ .

(٣) المرجع السابق ص ٢٧٠ .

(٤) جيمس . س انجرام ، المشكلات الاقتصادية الدولية ، ترجمة اسماعيل ثروت ، مراجعة د. محمد عبد الخالق ، دار المعرفة ، القاهرة ١٩٧٣ ص ١٧٧ ، ١٨٨ .

الأول : انسحاب الصناعات الضعيفة من السوق لعدم مقدرتها على الصمود امام الصناعات المماثلة للدول الأعضاء . وبذلك يمكن تجنب اهدار الطاقات والحد من الخسائر التى يمكن أن تتحملها تلك المنشآت عند استمرارها فى الانتاج معتمدة على الحماية قبل انشاء السوق المشتركة .

الثانى : الاهتمام بادخال التحسينات بصفة مستمرة على تلك الصناعات لكى تصمد أمام الصناعات المماثلة للدول الأعضاء . ويترتب على ذلك تحسين مستوى استخدام الموارد الاقتصادية ، وخفض تكلفة الانتاج .(١)

٤ - زيادة قوة المساومة لدول السوق وتحسن معدل التبادل الدولى .

يؤدى التكتل الاقتصادى الى تقوية موقف الدول الأعضاء فى السوق العالمية ، ويزيد من قوة المساومة لديها ، ويرجع ذلك الى أن التكتل الاقتصادى يؤدى الى تحكم الدول الأعضاء مجتمعة فى نسبة من التجارة الدولية ، أكبر من تلك التى تتحكم فيها كل دولة على حدة .(٢)

ويؤدى ذلك الى التحسن فى معدل التبادل الدولى نتيجة لتحسن مركز هذه الدول فى المساومة ، وبالتالى تستطيع استيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل ، وتصدير السلع المحلية بأسعار أعلى مما لو كانت كل دولة عضو تواجه الأسواق العالمية على افراد . ويؤدى هذا الى تحسن معدل التبادل الدولى السلعى لصالح الدول الأعضاء .(٣)

---

(١) د. تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ص ١٢ .

(٢) د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٢٦ .

(٣) د. تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ص ١٧ .

الفصل الثاني

الأسس الإقتصادية لقيام السوق المشتركة في الإقتصاد الوضعي

الفصل الثاني

الأسس الاقتصادية لقيام السوق المشتركة فى الاقتصاد الوضعى

تقوم السوق المشتركة فى الأساس على مجموعة من الأسس الاقتصادية ، والتى يمكن تقسيمها الى نوعين هما :-

أولا : أسس لازمة للاتفاق على قيام التكامل الاقتصادى وهى :-

١ - تنافس منتجات الدول الأعضاء .

٢ - تقارب النمو الاقتصادى .

٣ - الاستقرار السياسى .

٤ - الوعى الاجتماعى .

ثانيا : الأسس اللازمة لبدء تنفيذ التكامل الاقتصادى وهى :-

١ - المسافة الاقتصادية .

٢ - ازالة الحواجز والقيود الجمركية .

٣ - وضع سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى .

٤ - حرية انتقال عناصر الانتاج .

٥ - تنسيق النظم المالية .

وبدون وجود تلك الأسس وغيرها من العوامل ، يصبح قيام السوق المشتركة عديم الفائدة ، ولايؤدى الهدف المأمول منه على المدى الطويل . ولنا تجربة فى تجربة السوق الأوربية المشتركة خير مثال على هذا القول حيث قامت تلك السوق على مجموعة من الأسس الاقتصادية ، وتمخض عن هذا الالتزام بروز كتلة اقتصادية تتطلع سائر دول العالم الى محاكاتها من حيث التنظيم والتكامل السائد فيما بين أعضائها .

وسأتناول فيما يلى هذين النوعين من الأسس وذلك على النحو التالى :-

أولا : الأسس اللازمة للاتفاق على قيام التكامل الاقتصادى :-

١ - تنافس منتجات الدول الأعضاء .

كلما كانت الدول الأعضاء فى السوق ذات اقتصاديات متنافسة أى أنها تنتج سلعا متعددة متماثلة مثل (قمح أرز ، ذرة ، آلات ومعدات ، مواد بتروكيماوية) كلما كان التكامل الاقتصادى بينها أكثر نفعا ، أما اذا كانت الدول الأعضاء فى السوق ذات اقتصاديات متكاملة ، مثل ان تنفرد كل دولة بانتاج معين ، مكمل لانتاج فى الدولة الأخرى ، مثل ان تنتج احدى الدول قطن والأخرى منسوجات قطنية ، كلما كان التكامل الاقتصادى اقل نفعا • ويعنى ذلك أن درجة الكفاية الانتاجية ستتحسن بدرجة أكبر فى هذه الحالة وخصوصا اذا كانت هناك فوارق كبيرة فى تكاليف الوحدات المنتجة قبل قيام السوق ، فيحدث فى الدول المنضمة تمدد فى انتاج عدد من السلع وانكماش فى عدد آخر ، وبالتالى تستفيد الدول من اعادة توزيع عوامل الانتاج بينها بما يتفق مع الكفاية الانتاجية لكل منها •

ولايظهر أثر ذلك الا من خلال المرحلة الانتقالية التى تتحدد بموجبها استمرارية بعض الصناعات فى بعض دول السوق ، لاعتبارات عديدة من أهمها انخفاض تكلفة انتاج السلعة ، وخروج بعض الصناعات من هذا المجال الانتاجى فى دول اخرى لزيادة التكاليف ، أى البقاء يكون للأصلح بالنسبة لدول السوق ككل •

ويمكن ان تعمل شروط الانفاق بين الدول الأعضاء الى تأكيد مصلحة المجموعة عن طريق الابقاء على حماية بعض المنتجات خلال مدة زمنية معينة ، كما حدث فى اتفاقية السوق الأوربية المشتركة التى نصت على حماية السلع الزراعية وبعض السلع الصناعية • (١)

٢ : تقارب النمو الاقتصادى :

من الأسس الاقتصادية اللازمة للانفاق على قيام السوق المشتركة أيضا التقارب

---

(١) انظر كلا من بلا بالاسا ، نظرية التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٤٤ ، ٤٧ و د• تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٤٩، ود•محمد زكى المسير العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢١٣ •

فى النمو الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى السوق ، حيث يؤدى التفاوت فى معدلات النمو الاقتصادى بين الدول الاعضاء الى اضعاف الاثر النهائى للسوق وهو تقدم وتطور الدول الاعضاء فى السوق ، حيث يتطلب قيام السوق حدوث تضحيات من قبل الدول الأعضاء ككل ، والتضحية لاتتم الا من خلال العدالة فى توزيع المنافع الناجمة عن السوق ، والعدالة لاتتحقق الا اذا كانت اقتصاديات الدول الأعضاء متقاربة فى عمليات النمو الاقتصادى فوجود عدد أكبر من المنشآت الصناعية أكثر عراقة وضخامة فى بعض الدول الأعضاء بمكن أن يكون حجر عثرة فى سبيل قيام السوق . اذ أن بعض الصناعات التى تكون الدول الأكثر تقدما من الناحية الصناعية قادرة على توسيع انتاجها منها ، هى نفس الصناعات التى اقامتها الدول الأقل تقدما فى الصناعة أو فى سبيل اقامتها وذلك بهدف رفع معدلات نموها الاقتصادى والمحافظة على حصيلتها من العملات الأجنبية لتحقيق مزيد من التنمية الاقتصادية .[1] لذلك فمن الصعوبة بمكان قيام سوق مشتركة بين دول ذات اقتصاد متطور ، وأخرى ذات اقتصاد متخلف .

٣ : الاستقرار السياسى :

يشكل عامل الاستقرار السياسى عنصرا هاما وجوهريا فى الاتفاق على قيام السوق. حيث يتسبب انعدام الاستقرار السياسى وتعاقب قوى مختلفة على الحكم فى الدول الأعضاء فى السوق الى عدم التزام هذه الدول بالاتفاقات الخاصة بالسوق . ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى أن السلطات السياسية فى هذه الدول هى التى تتولى كافة الاجراءات الهادفة الى اندماجها اقتصاديا مع بقية الدول الأعضاء . لذا فان من الأسس الرئيسية واللازمة للا تفاق على قيام السوق هو وجود الاستقرار السياسى فى الدول الراغبة

---

(١) الفريد ج . مصرى ، السوق العربية المشتركة ، ترجمة وتقديم د. صليب بطرس ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ١٩٧٥ ص ١٦٠ ، ١٦١ .

فى الانضمام الى السوق .(١)

٤ : الوعى الاجتماعى :-

يعتبر الوعى الاجتماعى كذلك من الأسس الهامة واللازمة فى الاتفاق على قيام التكامل الاقتصادى ، اذ الملاحظ أنه كلما كانت شعوب الدول المنضمة فى السوق على درجة كبيرة من الوعى الاجتماعى والثقافى ، فانه يؤدى الى سهولة قيام السوق ، نتيجة لمعرفتهم بأهمية هذا التكامل وانعكاساته الايجابية عليهم ، وبالتالى الاسهام فى تحقيقه .

ومن أهم الأسباب التى تتسبب فى تدنى مستوى الوعى الاجتماعى لبعض الشعوب والمجتمعات هو تفشى الأمية ، وانخفاض المستوى المعيشى ، نتيجة للا نخفاض الحاد فى مستوى الدخل ، وما ينجم عنهما من حدوث مشكلات عديدة ، اقتصادية ، واجتماعية ، وصحية ، وثقافية ..... ألخ .

ثانيا : الأسس اللازمة لبدء تنفيذ التكامل الاقتصادى :-

١ - المسافة الاقتصادية :-

تعد المسافة الاقتصادية من أهم الأسس اللازمة لبدء تنفيذ التكامل الاقتصادى ، فاذا كانت المسافة الاقتصادية الفاصلة بين أسواق الدول الأعضاء فى السوق كبيرة ، فان ذلك يؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج ، نظرا لأن تكاليف النقل تحسب ضمن تكاليف الانتاج ، وبالتالى ارتفاع اسعار الوحدات المنتجة والعكس صحيح وينبغى هنا التمييز بين المسافة الاقتصادية والمسافة الجغرافية . فالمسافة الاقتصادية على سبيل المثال

---

(١) د. تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ص ٧٣ .

بين مصر وفرنسا ، أقل منها بين مصر والسودان ، على الرغم من أن المسافة الجغرافية بين مصر والسودان أقصر ، و سبب ذلك الافتقار الى وسائل وخطوط نقل تسهم في خفض التكلفة الاقتصادية . ولايعنى هذا القول عدم أهمية التقارب الجغرافى فى تسهيل التعون الاقتصادى وتقويته بين الدول الأعضاء فى السوق ، لكنه ليس شرطا له . فالمهم هو توفر الخدمات الأساسية من طرق ، مطارات ، وموانىء ، واتصالات حديثة ، والتى تساعد على سرعة وسهولة الانتقال والاتصال بالنسبة للسلع والمنتجات والعناصر الانتاجية الأخرى بين الدول الأعضاء بالسوق ، وبتكاليف أقل . (١)

٢ ـ ازالة الحواجز والقيود الجمركية :ـ

من الدوافع الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى هو ضيق نطاق السوق المحلية الذى يحد التوسع فى الانتاج ويتسبب فى ارتفاع تكاليف الوحدات المنتجة . لذلك فان قيام السوق المشتركة يؤدى الى اتساع نطاق السوق ، مما يشجع على زيادة الكميات المنتجة تبعا لذلك . ولكى يتحقق هذا الاتساع فينبغى ان تزال الحواجز الجمركية وحصص الاستيراد وغيرها من القيود التى تعوق حركة التبادل التجارى بين الدول الأعضاء من السوق ، ويمكن أن تتم عملية ازالة الحواجز والقيود بالتدريج ، كما حدث بالنسبة للسوق الأوربية المشتركة التى قامت بازالة الرسوم الجمركية على منتجات الدول الأعضاء على عشرة مراحل ، كل مرحلة يتم فيها تخفيض نسبته ١٠٪ . وذلك خلال المرحلة الانتقالية لتنفيذ خطة انشاء السوق باستثناء السلع

(١) انظر كلا من اسماعيل نزال العرموطى ، نظرية التكامل الاقتصادى والتكامل الاقتصادى العربى، منشورات معهد الدراسات المصرفية ، عمان ١٩٧٥ ص ٥١ ، ود. محمود الحمصى ، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ ص ٦٣ ، ود. محمود سالم الانحادات الجمركية بين الدول النامية ، جامعة القاهرة ، مايو ١٩٨١ ، رسالة دكتورة ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، ود. عاطف السيد ، دراسات فى التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٦٠ .

الزراعية .[١]

ويترتب على ازالة القيود الجمركية نمو التجارة بين الدول الأعضاء فى السوق ، وهذا من آثار السوق المشتركة فى ايجاد فرص أوسع للتبادل التجارى اذ أنه كلما اتسعت السوق كلما تزايد التبادل التجارى بين الدول الأعضاء ، ويلاحظ أن معظم المنافع التى تتحقق من اتساع التبادل التجارى تعنى استخدام أمثل اقتصاديا للموارد الاقتصادية ، حيث تتوسع كل دولة فى الصناعات التى تتمتع فيها بمزايا نسبة تفوق ماتتمتع به الصناعات الأخرى المماثلة فى الدول الأخرى فى السوق .[٢]

٣ - وضع سياسة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى :

تقوم الدول الأعضاء فى السوق بوضع رسوم جمركية موحدة على وارداتها من العالم الخارجى ، لأن اختلاف مثل هذه الرسوم يؤدى الى زيادة عمليات اعادة التصدير بين الدول الأعضاء بالنسبة للسلع والمنتجات الأجنبية .

واستكمالا لهذه السياسة يجب على كل دولة عضو فى السوق اخذ موافقة باقى الدول الأعضاء عند عقد اتفاق تجارى ، أو أى اتفاق خاص بالتجارة والدفع مع دولة غير عضو ، أو تجديد الاتفاقيات المعقودة معها من قبل ، لأن وجود مثل هذه الاتفاقيات بما تتضمنه عادة من امتيازات ومزايا تفضيلية من شأنه القضاء على الهدف من توحيد الرسوم الجمركية بين دول السوق .[٣]

---

(١) انظر كلا من د. غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربى ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، ١٩٧٠ ص ٥١٦ ، وجيمس س . انجرام ، المشكلات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ١٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

(٣) د. غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربى ، مرجع سابق ص ٥١٧ ، ٥١٨ .

٤ - حرية انتقال عناصر الانتاج :

كذلك ينبغى الغاء كافة التدابير والقيود التى تحول دون انتقال عناصر الانتاج من ايدى عاملة ورؤوس الأموال ، وتقنية وخلافه ، بين الدول الأعضاء فى السوق . ولايقتصر حق التنقل على مجرد السفر ذهابا وايابا بالنسبة للأفراد بل يتعدى ذلك الى الهجرة والتوطن والعمل ، وكذلك توطن رأس المال وخلافه ،ويمكن ان تتم اتاحة الفرصة لعناصر الانتاج بالانتقال خلال مدة زمنية متدرجة ، حيث يتم تحديدها وفقا لظروف الدول الأعضاء فى السوق . (١)

٥ - تنسيق النظم المالية :

يتسبب اختلاف الأنظمة الضرائبية فى عرقلة عملية التكامل الاقتصادى والوقوف فى طريق انسياب رؤوس الأموال وانتقال الأشخاص والسلع بين دول السوق ، حيث يفضل أصحاب رؤوس الأموال المعدة للاستثمار ، الاتجاه الى الدول التى تفرض فيها ضرائب أقل من غيرها . كما أن اختلاف الأنظمة الضرائبية فيما بين الدول الأعضاء فى السوق يعرقل قيام المنافسة بين المشروعات القائمة فى هذه الدول . لذلك فينبغى العمل على تنسيق هذه الأنظمة تفاديا للمشكلات التى قد تحدث من جراء اختلافها . (٢)

---

(١) انظر كلا من المرجع السابق ص ٥١٨ . ، ود. عبد العزيز مرعى ، ود. عيسى عبده ، الموجز فى مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة ، دار مطابع الشعب ، القاهرة ١٣٨٢/١٩٦٣ ص ٤٢٣ ، ٤٢٤ .

(٢) انظر كلا من د. غريب الجمال اقتصاديات الوطن العربى ، مرجع سابق ص ٥١٩ ، د. اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ، مطبوعات الاتحاد الدولى للبنوك الاسلامية ١٩٨٠ ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

الفصل الثالث

نموذج السوق المشتركة في النظام الرأسمالي في الدول المتقدمة

(السوق الأوربية المشتركة)

الفصل الثالث

نموذج السوق المشتركة فى النظام الرأسمالى فى الدول المتقدمة والسوق المشتركة

الفصل الثالث

نموذج السوق المشتركة فى النظام الرأسمالى فى الدول المتقدمة

(السوق الأوربية المشتركة)

أولا : نشأة السوق :-

ترتب على ظهور الاقتصاديات العالمية الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى جعل اقتصاد أى بلد أوربى صغير نسبيا مهما كبر ودفع هذا الشعور بقادة الدول الأوربية الغربية الى التفكير بتكوين تكتل اقتصادى لمواجهة هاتين القوتين الاقتصاديتين . ولقد ظهرت أولى هذه التكتلات فى أفق الاقتصاد الأوربى فى رمضان ١٣٦٣ هـ الموافق سبتمبر ١٩٤٤ م ، عندما أقامت كل من بلجيكا وهولندا ولكسمبرج فيما بينها اتحادا جمركيا عرف باتحاد البينلوكس والذى نص على انشاء نظام جمركى موحد يؤدى الى الغاء الرسوم الجمركية فيما بينها ووضع تعريفة جمركية موحدة تطبق على مبادلات دول الاتحاد مع الخارج . وتقرر فى عام ١٣٦٦ هـ الموافق ١٩٤٧ م على أن يكون تنفيذ الاتفاق الجمركى بمثابة الخطوة الأولى للوحدة الاقتصادية . وألغيت بالفعل الرسوم الجمركية بين الدول الثلاث ، وطبقت تعريفة جمركية موحدة على واردات الدول الأخرى .(١)

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى نجم عنها الحاق أضرارا جسيمة ودمارا شاملا فى الدول الأوربية الغربية ، وجدت رغبة للاسراع فى أعمال الاعمار والتنمية عن طريق التعاون والتنسيق . وقد أنشىء لهذا الغرض فى أوربا

---

(١) د. وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الناشر دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ص ٢١٨ .

منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى فى مدينة باريس فى عام ١٣٦٧ هـ الموافق ١٩٤٨ م ، لتخصيص المعونة الخاصة ببرنامج الانعاش الأوربى (مشروع مارشال)[١] على الدول المشتركة فيه ، على أن يكون ذلك مشروطا بموافقة ادارة المشروع فى واشنطن .[٢]

وعندما انتهى مشروع مارشال تحولت تلك المنظمة الى منظمة أوسع منها عرفت باسم المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية ، التى أصبح عدد الدول الأعضاء فيها فى عام ١٣٦٩ هـ الموافق ١٩٥٠ م سبع عشرة دولة أوربية بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان .[٣]

وقد أسهمت المنظمة فى تعمير دول اوربا الغربية والنهوض باقتصادياتها التى تأثرت تأثرا كبيرا من جراء الحرب العالمية الثانية ، اضافة الى أنها قامت بدور هام فى معالجة اختلال موازين المدفوعات

---

(١) اقترح الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فى خطاب ألقاه فى جامعة هارفارد فى ٧ يونيو ١٩٤٧ م ، أن تقوم دول أوربا بالتعاون الوثيق فيما بينها لحل المشكلات التى تواجهها نتيجة لاختلال التوازن الاقتصادى بعد الحرب ، وأن تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الدول الأوربية لدعم جهودها المشتركة وتحقيق الانعاش الاقتصادى .

(٢) د. حسين عمر ، المنظمات الدولية ، والتطورات الاقتصادية الحديثة ، مطبوعات تهامة ، جدة الطبعة الثالثة ١٤٠٤ - ١٩٨٣ م ص ٤٥٧ .

(٣) الدول السبعة عشرة هى : انجلترا ، فرنسا ، ألمانيا الغربية ، ايطاليا ، النمسا ، هولندا ، لوكسمبرج ، الدنمارك ، النرويج ، ايسلندا ، ايرلندا ، البرتغال ، سويسرا السويد ، بلجيكا ، تركيا ، اليونان . المصدر : د. محمد زكى المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٣٤٦ .

للدول الأعضاء فيها . (١)

كما ساعدت المنظمة على اقامة اتحاد المدفوعات الأوربى الذى انشىء عام ١٣٦٩ هـ الموافق ١٩٥٠ م لغرض تسوية حقوق وديون الأعضاء فى المنظمة من خلال العلاقات متعددة الأطراف .

ثم ظهرت " جماعة الفحم . والصلب الأوربية " التى تم التوقيع على اتفاقية انشائها فى باريس فى ١٢-٦-١٣٧٠ هـ الموافق ١٨-٤-١٩٥١ م ودخلت فى دور التنفيذ فى ٤ شوال ١٣٧١ هـ الموافق ٢٥ يوليو ١٩٥٢ م ، وضمت كلا من بلجيكا، وألمانيا ، وايطاليا ، ولكسمبرج ، وهولندا . (٢)

وتخلت بموجب هذه الاتفاقية كل دولة من الدول الأعضاء عن صلاحياتها فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية المتعلقة بصناعة الفحم والصلب ، وشجعت على تحسين أوضاع السوق التنافسية لهذه الصناعات فى أوربا . (٣)

وكانت هذه الجماعة تمثل سوقا مشتركة مصغرة ، تشمل نوعين فقط من المنتجات وهما الفحم والصلب ، غير أنها على صغرها كانت تجربة ناجحة فى طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة .

ولقد دفع هذا النجاح بالدول الأعضاء بالتفكير مرة أخرى فى توسيع نطاق الاتحاد الاقتصادى فيما بينها ، بحيث يشمل سوقا مشتركة ، واتحاد جمركى ، وانشاء اقليم اقتصادى واحد للدول الأعضاء تسود فيه حرية

---

(١) د. حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الدولية الحديثة ، مرجع سابق ص ٤٥٧ .

- ميزان المدفوعات : هو عبارة عن سجل مختصر منظم لجميع العمليات الاقتصادية والمالية التى تتم بين المقيمين الدائمين فى الدولة ، والمقيمين فى الدول الأخرى خلال مدة زمنية معينة اصطلح على أن تكون سنة واحدة . انظر د. اسكندر مصطفى النجار ، مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وكالة المطبوعات الكويت ١٩٧٣ م ص ١٠٧، ١٠٨ .

(٢) د. الشافعى محمد بشير ، السوق الأ وربية المشتركة ، منشأة المعارف ، الاسكندرية، ص٣٥

(٣) جون هدسون ، مارك هرندر ، ترجمة د. طه عبدالله منصور ، د. محمد عبد الصبور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الناشر دار المريخ للنشر الرياض ١٤٠٧-١٩٨٧م ص٥٨٢ .

انتقال الأشخاص والأموال والبضائع وتكون له سياسة اقتصادية وتجارية مشتركة .[١]

ولم تتردد الدول الست الأعضاء فى تنفيذ تلك الفكرة ، حيث عقدت مؤتمرا بمدينة مسين بايطاليا فى ١١ شوال ١٣٧٤ هـ الموافق أول يونيو ١٩٥٥ م لبحث فكرة الوحدة الاقتصادية الشاملة ، وقرر المؤتمر تشكيل لجنة من الخبراء الذين اجتمعوا فى بروكسل ببلجيكا من محرم حتى شعبان ١٣٧٥ هـ الموافق من سبتمبر ١٩٥٥ م حتى ابريل ١٩٥٦م حيث بحثوا انشاء سوق أوربية مشتركة ، وكذلك جماعة أوربية للنشاط الذرى ، ولخصت دراسات اللجنة فى تقرير عرف باسم تقرير سباك ، ووافق وزراء خارجية الدول الست على المبادىء الواردة فى ذلك التقرير فى شهر رمضان ١٣٧٥ هـ الموافق شهر مايو ١٩٥٦ م فى مؤتمر فينيسيا ، وقرروا الدعوة الى عقد مؤتمر فى بروكسل لوضع نصوص المعاهدة ، وقد افتتح ذلك المؤتمر فى ١٧ ـ ١١ ـ ١٣٧٥ هـ الموافق ٢٥ ـ ٧ ـ ١٩٥٦ م ، وتمكن من الانتهاء من مهمته فى شهر رجب ١٣٧٦ هـ الموافق شهر مارس ١٩٥٧ م ، حيث وقعت الدول الست الأعضاء فى جماعة الفحم والصلب على معاهدة روما التى تنص على انشاء السوق الأوربية المشتركة ، وتلك الدول هى :[٢] فرنسا ، ألمانيا الغربية ، ايطاليا ، بلجيكا ، لكسمبورج . ثم انضمت اليها فيما بعد كلا من بريطانيا ، وايرلندا ، والدانمارك فى عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣م ، واليونان فى عام ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨م ، وانضمت اخيرا كلا من أسبانيا والبرتغال فى عام ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٥ م ، ليصبح بذلك عدد الدول الأعضاء فى منظمة السوق المشتركة اثنا عشرة دولة أوربية غربية .

---

(١) د . الشافعى محمد البشير ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ٣٩ .

(٢) المرجع السابق ص ٣ .

ثانيا : أهداف السوق الأوربية المشتركة :-

تعد معاهدة روما أهم محاولة بذلت بين الدول المستقلة من أجل التكامل الاقتصادى ، كما أنها كانت نموذجا تطبيقيا لجميع المحاولات التالية للتكامل الاقتصادى . وتمثل السوق الأوربية المشتركة اندماجا قويا بين موارد الثروة المادية والبشرية ، وعلى الرغم من أن دول السوق الأوربية المشتركة تختلف فى اتجاهاتها القومية والاقليمية ، الا أنها فى واقع الأمر وحدات متنافسة أكثر من أن تكون وحدات متكاملة لأنها تبيع مايقرب من ثلث مجموع صادراتها بعضها الى بعض .(١)

ويساعد هذا التشابه فى أنماط الانتاج بالمزيد من التخصص بين فئات المنتجين ومن شأن هذا التخصص أن يزيد فى الكفاية الانتاجية عموما ويقلل من تكاليف الانتاج من الوحدة بما توفره المنافسة من فرص أفضل للسوق ، وينطبق هذا الاتجاه على الميدان الصناعى ، حيث يؤدى اتساع نطاق الانتاج الى تناقص النفقة ، وبالتالى تخفيض السعر نظرا لما يحققه الانتاج الكبير من وفورات داخلية وخارجية .(٢)

ويتمثل الغرض الأساسى الذى تستهدفه السوق بما يلى " تحقيق التقدم المتناسق فى النشاط الاقتصادى مع التوسع المتوازن فى هذا النشاط ، فضلا عن زيادة الاستقرار الاقتصادى ، وتحسين مستوى المعيشة ، وتوثيق الروابط بين الدول

---

(١) انظر كلا من د٠ محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٢٨ ، وج ٠ وارين نيستروم ، بيتر مالوف ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ١٠٥ ٠

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ١٠٦ ٠

و د٠ محمد زكى شافعى ، مقدمة فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ١٠٧ ٠

الأعضـاء . (١)

وللوصـول لهـذا الهـدف على الدول الأعضـاء التقييد بالأسس والمبادىء التالية: (٢)

١ - ازالـة الرسوم الجمركية وحصص الصادرات والواردات بين الدول الأعضاء.

٢ - وضـع رسوم جمركيـة مشتركة وسياسة تجارية موحدة مع الدول الأخرى غيـر المنضمة للسوق .

٣ - الغاء القيود والحواجز التى تحد من حرية انتقال الأفراد والخدمات ورؤوس الأموال داخل حدود دول السوق .

٤ - رسم سياسة مشتركـة للزراعـة والمواصلات .

٥ - اقامـة تنظيـم اقتصادى لضمان المنافسة .

٦ - اتباع الاجراءات التى تعمـل على تنسيق السياسات الداخليـة ومعالجـة الاختلالات فى موازين المدفوعات .

٧ - ازالـة الاختلافات والتباين بين القوانيـن الداخليـة فى الدول الأعضـاء تيسيـرا لعمل السوق .

٨ - انشاء صندوق أوربـى للخدمـة الاجتماعيـة يهدف الى تعليـم العمـال العاطليـن ورفى مستوى معيشتهـم .

٩ - انشاء مصـرف للاستثمارات الأوربيـة لتسهيـل التوسـع الاقتصادى .

١٠ - ربط المناطق التابعة فيما وراء البحار مع منظمة السوق عن طريق انتسابها للمنظمة بقصد زيادة المبادلات والمشاركة فى جهود التنمية الاقتصاديـة والاجتماعية .

---

(١) ج . وارين نيستروم ، بيتر مالوف ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ١٠٧ .

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ١٠٧، ١٠٨ .

و د. الشافعى محمد بشير ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ٣٨،٣٩ .

ود. مفيد محمود شهاب ، المنظمات الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهـرة ١٩٧٨م ، الطبعة الرابعة ص ٥٠٠ .

ثالثا : أجهزة السوق الأوربية المشتركة :-

أ - الأجهزة الرئيسية :-

تتكون منظمة السوق الأوربية المشتركة من أربع أجهزة رئيسية تقوم بأداء الخدمات للجماعة الاقتصادية الأوربية وهى :-

١ - المجلس الوزارى .

٢ - اللجنة .

٣ - محكمة العدل .

٤ - البرلمان الأوربى .

١ - المجلس الوزارى :

ويتكون من وزراء حكومات الدول الأعضاء ، ويختص بوضع القرارات ورسم السياسات الاقتصادية ، ويقوم المجلس بالتصديق على مقترحات اللجنة ، كما أنه الجهاز الوحيد لدى الجماعة الذى يمثل اعضاؤه بشكل مباشر حكومات الدول الأعضاء ، ويمثل كل بلد وزير واحد ، ويحضر وزراء مختلفون تبعا للموضوع المطروح للمناقشة ، فمثلا يحضر وزراء المالية عندما تناقش القضايا الاقتصادية والمالية . ويحضر وزراء الزراعة عندما تكون السياسة الزراعية هى موضوع المناقشة ، وعلى هذا المنوال فى بقية الاجتماعات .(١)

---

(١) انظر كلا من د. وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٢٤ ، د. محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ٢٩ .

ويقع على عاتق المجلس مهمة التوفيق بين مصالح ورغبات الدول الاعضاء ، ويعتبر وسيلة الربط بين السلطات التنفيذية الوطنية وأجهزة الجماعة الأوربية . (١)

٢ - اللجنة :

وهى جهاز دائم ، وتختص بمهمة الرقابة على تنفيذ قرارات المجلس الوزارى ، وتقديم التوصيات الى مجلس السوق . ويلحق باللجنة جهاز ادارى كبير من الموظفين يعاونها فى تنفيذ قرارات المجلس.

وتعتبر اللجنة من أهم أجهزة الجماعة من حيث النشاط الفنى واتصالات التعاون والتشاور والعمل على تنفيذ قرارات المجلس ، كما يحضر اعضاؤها اجتماعات المجلس الوزارى . (٢)

٣ - محكمة العدل :

تتكون المحكمة من تسعة قضاة ، كما يجوز زيادة عددهم بقرار بالاجماع من المجلس بناء على طلب المحكمة ، وهى - أى المحكمة - مستقلة كل الاستقلال

---

(١) د. وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٢٤ .

(٢) انظر كلا من د. حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة ، مرجع سابق ص ٤٥٩ ، د. عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٨٢ ص ٢٦٢ . ،
د. وجدى محمودحسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .

عن مؤسسات السوق الأوربية المشتركة ، وتختص بتفسير وتطبيق المعاهدة • وهى المحكمة الوحيدة التى لها الاختصاص فى النظر بالمسائل القانونية لمنظمة السوق ، ويحق للأفراد والمؤسسات والحكومات الالتجاء اليها •(١)

٤ - البرلمان الأوربى :

يضم البرلمان الأوربى مندوبين عن الهيئات البرلمانية الوطنية لدى الدول الأعضاء يتم اختيارهم بواسطة الانتخاب المباشر • وكان يطلق عليه اسم الجمعية ، وفى رمضان ١٣٨١ هـ الموافق مارس ١٩٦٢ م ، حول مسماه الى " البرلمان الأوربى " •

ويجتمع البرلمان الأوربى مرة واحدة كل سنة من حيث المبدأ ، ويقدم التوصيات والقرارات ، ويناقش التقرير السنوى الذى تقدمه اللجنة • ويحق للبرلمان مناقشة اللجنة ، والمجلس الوزارى عن الأعمال التى تخص كل منهما •

ويتمثل الدور الاستشارى الذى يقوم به البرلمان فى وجوب استشارته من قبل المجلس قبل اصدار أى عمل تشريعى (لائحة ، توجيه ، قرار) • ومع أن رأى البرلمان غير ملزم الا أن عدم استشارته قبل اصدار العمل التشريعى يعرض هذا العمل للالغاء من قبل البرلمان •(٢)

---

(١) انظر كلا من د• عبد العظيم الجنزورى ، الأسواق الأوربية المشتركة والوحدة الأوربية ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٤ ص ٧٩ •

و د• محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٣٠١ •

(٢) انظر كلا من د• عبد العظيم الجنزورى ، الأسواق الأوربيةالمشتركة والوحدة الأوربية ، مرجع سابق ص ٥٣، ٥٦ •

ود• وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٢٣

ود• محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٣١ •

ب ـ الأجهـزة الفرعيـة :

كما أنشئـت العديد مـن الصناديق الاقتصاديـة والاجتماعيـة ، واللجـان الاستشاريـة بغرض تحقيق التكامـل الاقتصادى بين الدول الأعضـاء فى السـوق وهى :ـ

١ ـ بنـك الاستثمار الأوربى :

أنشىء بنك الاستثمار الأوربى بغرض تقديم المساعدات للمشروعات المشتركـة بيـن الدول الأعضـاء ، وتمويـل الانماء الاقليمـى ، وتقديم المعونـة لبرامج تحديـث المشروعات . وتتألـف أموال هذا البنـك من رأس المال الذى تكتتب بـه الـدول الأعضـاء ومـن اصدار السندات فى أسواق الأوراق الماليـة .

وتجدر الاشارة الى أن البنـك لايهدف اطلاقـا الى تحقيـق أى ربـح مـن جـراء قيامـه بمزاولـة نشاطـه .(١)

٢ ـ صنـدوق التنميـة الأوربـى :

انشىء صندوق التنميـة الأوربـى بغرض تقديم المنح للأقطـار الخارجيـة التـى لهـا روابـط خاصـة مع الجماعـة الأوربيـة (مثـل المستعمرات الفرنسية السابقـة فى أفريقيـا) . وتتركز المساعدات فى مشروعات البنية الأساسيـة ، والمرافـق العامـة ، اضافـة الى المساعدات المتعلقـة بالبرامـج التربويـة .

ويتكون رأس مال الصنـدوق من مساهمـات الدول الأعضاء .(٢)

---

(١) انظر كلا من المرجع السابق ص ٣٣ ود. الشافعى محمد بشير ، السوق الأوربيـة المشتركة ، مرجع سابق ص ١٤٥ .

(٢) د. محمد عزيز ، فصـول فى التكامل الاقتصادى ، مرجـع سابق ص ٣٤ .

٣ ـ الصندوق الاجتماعى الأوربى :

أنشىء هذا الصندوق لتحسين فرص العمل امام الأيدى العاملة التى تعطلت بسبب انشاء السوق ، والتوسع فى التخصص الاقليمى مما ترتب عليه الغاء بعض الأعمال الصناعية والتجارية والزراعية ، وتعطيل عمال هذه المهمة المختلفة ، كما يهدف الصندوق الى تيسير انتقال الأيدى العاملة من دولة لأخرى من دول السوق ، أو من عمل لآخر ، سعيا وراء تحسين مستوى معيشتهم .

ويقوم الصندوق فى حالة طلب احدى الدول الأعضاء فى السوق بدفع ٥٠٪ من نفقات الرامج والحالات التى تتولى حكومة تلك الدولة أو احدى هيئاتها الرسمية رعايتها وهى :-

١ ـ اعادة تدريب أيدى عاملة عاطلة .

٢ ـ اعادة توطين امثال تلك الأيدى العاملة .

٣ ـ ضمان حصول الأيدى العاملة على نفس الأجور السابقة فى أعمال جديدة لهم فى حالة تحويل مشروعاتهم لدولة أخرى .

وتصرف اعانات الصندوق بشرط ثبوت أن تلك الأيدى العاملة قد استخدموا من جديد استخداما كاملا لمدة ستة شهور متواصلة على الأقل .(١)

٤ ـ صندوق التوجيه والضمان الزراعى الأوربى :

يعتبر الصندوق من الأدوات الرئيسية فى السياسة الزراعية المشتركة ، حيث يختص بتمويل النفقات الناجمة عن تنفيذ السياسة الزراعية . وليست

---

(١) د. محمد صالح الفلكى، التكتلات الاقتصادية المعاصرة ، دار النشر للجامعات ، القاهرة، ١٩٦٢ ص ٥٢ .

لهذا الصندوق شخصية معنوية ، وانما هو يمثل جزءا فى ميزانية السوق الأوربية المشتركة • ويقدم قسم التوجيه فى الصندوق المساعدة المالية للاصلاح الهيكلى فى الزراعة ، مثل توحيد المستغلات الصغيرة وجعلها كبيرة ، واجراء التحسينات والاصلاحات الطويلة مثل انشاء الغابات •

أما قسم الضمان فانه يقوم بالتدخل فى السوق للمحافظة على الأسعار عند المستويات المضمونة • وهذا العمل يتطلب قيام الصندوق بشراء المواد الغذائية عندما تهبط الأسعار دون المستويات المتفق عليها ، والفوائض التى تتجمع بهذا الأسلوب يمكن أن يعاد بيعها عندما ترتفع الأسعار ، أو تحول الى استعمالات اخرى أقل مردودا ، وقد تصدر للخارج مع تحمل بعض الخسارة •

وتجدر الاشارة الى أن تطبيق السياسة الزراعية فى بداية انشاء السوق أثار العديد من الخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة لأن بعض الدول الأعضاء فى منظمة السوق الأوربية المشتركة ، مثل فرنسا وبلجيكا ولكسمبورج تتمتع زراعاتها بحماية قوية من قبل الدولة عن طريق فرض الرسوم الجمركية على السلع الزراعية المستوردة من خارج السوق ، وتقديم الاعانات الزراعية ، فضلا عن وجود فائض انتاجى لدى هذه الدول ، من بعض السلع الزراعية ، ولذلك فهى تعارض فى فتح أوربا للمنتجات الزراعية المستوردة بالأسعار المنخفضة فى السوق العالمية ، بينما ترغب فى ذلك كل من ألمانيا وهولندا وايطاليا ، التى تسعى الى الاستمرار فى شراء بعض المنتجات الزراعية غير المتوفرة لديها بأسعار منخفضة.(١)

وكان هدف السوق الأوربية المشتركة بناء على معاهدة روما هو الغاء

---

(١) انظر كلا من د• الشافعى محمدبشير ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ٦٩،٦، ٧٠ •

و د• محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٣٥ •

العوائق امام تجارة السلع الزراعية بين الدول الأعضاء واستبدال سياسة الحماية بسياسة زراعية موحدة ، ونتيجة لتلك السياسة الزراعية المشتركة والمعمول بها حتى الآن تم الاتفاق على اقامة مستوى مضمون لاسعار المنتجات الزراعية على نطاق الدول الأعضاء وفى السوق (سعر الدعم) .(١) ويقوم صندوق التوجيه والضمان الزراعى بالمحافظة على تلك الأسعار من خلال تدخله فى السوق لبيع أو شراء السلع بالكميات الضرورية وفقا لمستوى سعر الدعم .(٢)

ومن أهم أغراض السياسة الزراعية المشتركة التوجيه وضمان الدخل الزراعى ، والتوصل فى نهاية الأمر الى تكوين سوق واحدة لجميع المنتجات الزراعية ، وهذا يعنى ازالة جميع الحواجز والقيود التى تعوق انتقال السلع الغذائية بين الدول الأعضاء فى السوق . (٣)

٥ ـ الصندوق الاقليمى :

انشىء الصندوق الاقليمى فى عام ١٣٩٥ هـ الموافق ١٩٧٥ م وكان من أغراضه الأساسية تهدئة مخاوف بريطانيا وايطاليا حول نفقات منظمة السوق الأوربية

---

(١) مقتضى فكرة سعر الدعم هو تحديد مستويات معينة لأسعار بعض السلع الزراعية بحيث أنه اذا هبط سعر السلعة المعينة الى أدنى من المستوى المحدد لها فان صندوق التوجيه والضمان الزراعى الأوربى يتكفل بشرائها وفقا لهذا المستوى المسمى سعر الدعم .

(٢) انظر كلا من جون هدسون، مارك هرندر ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٥٨٤ ، ود. أسعد الرأس ، التكامل الاقتصادى فى تجربتى السوق الأوربية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، بحوث مختارة من ندوة التكامل الاقتصادى لدول الخليج العربية ، الناشر عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ١٤٠٦/ ١٩٨٦ ص ٩ .

(٣) د. محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٣٦ .

المشتركة ، الا أن ذلك لم يؤدى الى تحقيق نتائج ملموسة بسبب زيادة الانفاق على القطاع الزراعى بشكل مطرد • وتحصل بريطانيا وايطاليا وايرلندا وفرنسا على ٩٠٪ من جملة الأموال المخصصة للصندوق تقريبا • ويفترض فى هذه الأموال أن تنفق على تحسين البنية الأساسية فى تلك الدول على أساس أن تلك المناطق أو الأقاليم لا تمول ضمن الخطط المحلية ، ولكن الملاحظ أن تلك الأموال تؤخذ وتضم الى الميزانية العامة للدولة ، ونادرا مايضاف شئ الى الانفاق الاقليمى.(١)

اللجان الاستشارية فى منظمة السوق الأوربية المشتركة :-

يوجد الى جانب الأجهزة والمؤسسات والصناديق الاقتصادية والاجتماعية فى منظمة السوق الأوربية المشتركة العديد من اللجان الاقتصادية والاجتماعية ، وطبيعة عمل هذه اللجان هى تقديم الاستشارات والتوصيات والمقترحات الى الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية • ومن أهم تلك اللجان :(٢)

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية :

وتتكون من ممثلين عن مختلف الفئات الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة المنتجين والمزارعين والعاملين بالنقل والعمال والتجارة وأرباب الحرف والمهن الحرة • ويعينون لمدة أربع سنوات بقرار اجماعى من قبل المجلس الوزارى • وتشمل اللجنة اقساما متخصصة منها قسم الزراعة وقسم النقل ، ويلتزم المجلس

---

(١) المرجع السابق ص ٣٦ ، ٣٧ •

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ٣٦، ٣٧ • ود• الشافعى محمد بشير ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ، ص ٢١١ ، ٢١٢ • ود• محمد شفيق عبد الفتاح ، أثر السوق الأوربية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٣٩٤ / ١٩٧٤ ص ٥٤ •

الوزارى واللجنة باستشارة هذه اللجنة فى الحالات المنصوص عليها صراحة فى كل معاهدة ٠

٢ ـ لجنة التخطيط للمستقبل :

ومهمتها التنبؤ بالاتجاهات السياسية والاقتصادية وعمل خطط طويلة الأجل من أجل المستقبل الاقتصادى للسوق الأوربية المشتركة ٠ وهى تعمل فى تعاون وثيق مع اللجنة النقدية وبنك الاستثمار الأوربى ومع السلطة العليا للجماعة الأوربية للفحم والصلب اذا لزم الأمر ٠

٣ ـ اللجنة النقدية :

وتهتم بالمشكلات الاقتصادية الطويلة الأجل للدول الأعضاء فى السوق مثل ايجاد عملة مشتركة ، وصندوق احتياطى مشترك ، وحرية انتقال رؤوس الأموال ٠

٤ ـ لجنة النقل :

وتتلخص مهمتها فى العمل على توحيد أسس النقل البرى والبحرى والجوى فى السوق المشتركة ، وتسهيل عملية انتقال السلع والمسافرين عبر الحدود المختلفة دون أى تمييز بسبب الجنسية حتى تتحقق الحرية الكاملة للتنقل عبر مختلف أجزاء السوق الأوربية المشتركة ٠

رابعا : مراحل تنفيذ الاتفاقية :ـ

تضمنت معاهدة روما التى انشأت السوق الأوربية العديد من المبادىء والأهداف من أهمها مايلى :ـ

١ ـ حريـة انتقال السلع والخدمات ٠

٢ ـ حرية انتقال الأشخـاص ٠

٣ ـ حرية انتقال رؤوس الأموال ٠

٤ ـ وضع رسوم جمركيـة مشتركة ٠

٥ ـ وضع سياسة تجارية مشتركة تجاه الدول الأخـرى ٠

٦ ـ وضع قواعـد مشتركـة فى السياسات الماليـة والموا صلات والمنافسـة والسياسـة الاجتماعيـة بقدر ماتتطلب الوحدة الاقتصادية ٠

وتتطلب تنفيذ هذه المبادىء والأهداف تحديد مدة زمنيـة محددة للانتقـال باقتصاديات الدول الأعضـاء القائمـة على الحماية الى النظام الجماعى الجديد ٠(١)

وقد حددت المعاهـدة المدة الزمنيـة للازمـة لذلك باثـنى عشرة عاما ٠ وتعتبر هذه المدة فى حد ذاتهـا مرحلـة تحول ٠ وتنقسـم المدة الى ثـلاث مراحل ، مدة كـل مرحلـة أربـع سنوات ٠ وينبغـى أن يتـم أخـذ تصويت الأعضـاء بالاجمـاع عند نهاية كل مرحلـة ليتـم الانتقـال الى المرحلـة التاليـة ، واذا لم يتحقـق الاجماع فـى الآراء فيمكن أن يمتـد أجـل المرحـلة الأولـى سنة أو سنتيـن ، ولكـن عند نهايـة السنة السادسـة يجـب أن يصـدر قرار بأغلبيـة عدد أعضـاء اللجنة ٠ وفى حالـة عدم الاتفاق على هذه النقطـة يمكـن لأيـة دولـة عضو أن تطلب من المجلـس هيئـة تحكيـم ثلاثية للنظـر فى الأمـر على أن يسرى قرارهـا على جميع الأعضاء ٠(٢)

---

(١) د٠ الشافعى محمد بشير ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ٤٠، ٤١ ٠

(٢) انظر كلا من ج٠ نيستروم ، بيتر مالوف ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابـق ص ١١٢ و د٠ محمود صالح الفلكـى ، التكتلات الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابـق ص ٤٠ ٠

أما بالنسبة للمرحلتين الثانية والثالثة فانه لايمكن زيادتهما أو انقاصهما الا بمقتضى قرار جماعى من المجلس . وأيا كان الأمر فان المدة الانتقالية لايمكن أن تتجاوز خمسة عشر عاما . (١)

وقد رأى البعض أن تلك المدة الانتقالية تعتبر مدة طويلة نسبيا . ويبدو أن أعضاء السوق قد رأوا ذلك فعلا بعد دخول المعاهدة دور النفاذ ، اذ ما ان مضت سنتان على تطبيق معاهدة روما حتى قرر ممثلو الدول الأعضاء داخل المجلس فى ٢٦-١١-١٣٧٩ هـ الموافق ٢١ - ٥-١٩٦٠م الأسراع فى تنفيذ المعاهدة بأقل مما هو مقرر زمنيا حيث تقرر مايلى :- (٢)

١ - تخفيض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بنسبة واحدة مقدارها ٣٠٪ اعتبارا من ٧-١-١٣٨٠ هـ الموافق ١- ٧ - ١٩٦٠ م ، بالنسبة للمعدل القائم فى ٣٠-٥-١٣٧٦ هـ الموافق ١-١-١٩٥٧ م ، بدلا من التخفيض المتوسط المقدر بـ ٢٠٪ والمقرر لذلك التاريخ . وكذلك يجب أن يتم قبل ٢٣- ٦- ١٣٨١ هـ الموافق ١-١٢ - ١٩٦١ م تخفيض لاحق ١٠٪ بدون الاضرار بامكانية تخفيض آخر تكميلى ١٠٪ .

٢ - ان يتم تطبيق الرسوم الجمركية الخارجية - أى بالنسبة للدول غير الأعضاء - قبل ١٣- ٦ - ١٣٨٠ هـ الموافق ٣١- ١٢- ١٩٦٠ م، بدلا من ٢٤- ٦ - ١٣٨١ هـ الموافق ٣١- ١٢ - ١٩٦١ م .

٣ - الغاء كل القيود الجمركية التى تعرقل انتقال عناصر الانتاج قبل ٢٤- ٦ - ١٣٨١ هـ الموافق ٣١ديسمبر ١٩٦١ م ، بدلا من نهاية

---

(١) د. الشافعى محمد بشير ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ٤٣ .

(٢) نفس المرجع ونفس الصفحة .

المرحلة الانتقالية ، والتى من المفروض أن تنتهى حسب قرار انشاء السوق فى رمضان ١٣٨٩ هـ الموافق ديسمبر ١٩٦٩ م ، وفى حالة الضرورة يمكن مدها وفقا للاجراء المنصوص عليه فى نفس القرار الى ٢٦ شوال ١٣٩٢ هـ الموافق ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ م .

٤ - اتخاذ أحكام خاصة للاسراع - المحدود - فى مجال تنظيم الزراعة.

وقد أصدر المجلس قرارا اجماعيا فى نهاية السنة الرابعة بالتثبيت من تمام تحقيق الأهداف الأساسية التى حددتها المعاهدة للمرحلة الأولى وتم الانتقال فعة للمرحلة الثانية فى حينه .

ولقد انتهت المرحلة الانتقالية فعلا فى ٥-٤ ١٣٨٨ هـ الموافق ١-٧-١٩٦٨م قبل موعدها المحدد بثمانية عشر شهرا . وهذا يعنى ان الدول الأعضاء فى منظمة السوق الأوربية المشتركة كانوا جادين فى تطبيق القرارات ، بل وفى الاسراع بتنفيذها . ومرد ذلك الرغبة الصادقة فى السعى قدما نحو الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة . وبذلك تكون السوق قد قامت فعلا فى ٥-٤-١٣٨٨ هـ الموافق ١-٧-١٩٦٨ م .

خامسا : علاقة السوق الاوربية المشتركة بالدول الأخرى :

يمكن تقسيم الدول غير الأعضاء فى السوق الى عدد من المجموعات تختلف كل منها عن الأخرى فى العلاقة التى تربطها بالسوق وهى :-[1]

(١) د. عبد الواحد الفار ، احكام التعاون الدولى فى مجال التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٥١٧، ٥١٨ ، ٥١٩ .

١ ـ مجموعة الدول المنتسبة الى عضوية السوق : ـ وهذه الدول حاليا هى تركيا وقبرص ومالطا وكذلك الدول الافريقية التى كانت لها علاقات خاصة بدول السوق قبل تكوين السوق ، ثم استقلت ووقعت مع منظمة السوق اتفاقية (ياوندى الأولى) ٠ عام ١٣٨٢هـ الموافق ١٩٦٣ م ، واتفاقية (ياوندى الثانية) عام ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ م ٠ (١)

---

(١) نظمت معاهدة (ياوندى الأولى) المعقودة عام ١٣٨٢ هـ الموافق ١٩٦٣ م بالكاميرون العلاقة بين الطرفين لمدة خمس سنوات • وقد تضمنت المعاهدة الموافقة على استمرار معاملة صادرات الدول الافريقية معاملة تفضيلية وكذلك تخصيص مبلغ ٧٣٠ مليون دولار ، تساهم به الدول الأوربية الأعضاء فى السوق ، وبنك الاستثمار الأوربى فى صندوق للتنمية وذلك للانفاق منه على تنمية الدول الافريقية خلال خمس سنوات ٠ وحرصت المعاهدة على توزيع هذا المبلغ على عدد من الأوجه هى :-

- الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية ٠
- التعاون الفنى ٠
- تنويع الانتاج وتحسينه ٠

تثبيت أسعار السلع ٠

ثم استمر العمل بالمعاهدة بعد انقضاء الخمس سنوات من خلال معاهدة (ياوندى الثانية) فى عام ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ م ، بعد اجراء بعض التعديلات عليها وبدأ العمل بها فى عام ١٣٩١ هـ الموافق ١٩٧١م٠

لمزيد من التفصيلات انظر كلا من د٠ عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ٠ واندريه كيريڤيه ، جيرار فيات ، أجهزة الاقتصاد الدولى ، ترجمة د٠ صليب بطرس ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٧٥ م ص ٢٢٩، ٢٣٠ ، ٢٣١، ٢٣٢ ٠

ويبلغ عددها ثمانية عشرة دولة . (١)

وهذه الدول تطبق عليها الاتفاقيات المعقودة بينها وبين منظمة السوق .

وتتمتع صادرات هذه الدول بمعاملة تفضيلية .

٢ - مجموعة الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الأوربية (٢) والتى سعت منذ انشائها الى التقارب مع منظمة السوق الأوربية المشتركة ، غير أن تلك الرغبة كانت تصطدم بصعوبات متعددة . وقد اضطرت الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة الأوربية أن تسلك منهجا ثنائيا فى سبيل الحصول على مزايا تفضيلية من منظمة السوق ، حيث تم الغاء معظم الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية المتبادلة بين السوق الأوربية المشتركة وبين كل من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة الحرة باستثناء البرتغال وذلك فى عام ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧ م .

وقد دخل بعض من الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة فى مفاوضات مع منظمة السوق الأوربية المشتركة من أجل الانضمام اليها ، وبالفعل تمكنت ثلاث دول من الانضمام الى السوق وهى بريطانيا ، والدانمارك ، والبرتغال .

---

(١) هذه الدول هى : بورندى - الكاميرون - جمهورية افريقيا الوسطى - جمهورية الكونغو الشعبية - زائير - ساحل العاج (كوت دوفوار) - داهومى - الجابون - بوركينا فاسو - جمهورية مالاقاش - مالى - موريتانيا - النيجر - رواندا - السنغال - تشاد - الصومال - توجو .

(٢) أنشئت منطقة التجارة الحرة فى عام ١٣٧٨ هـ الموافق ١٩٥٩ م وضمت سبع دول أوربية هى : بريطانيا - السويد - الدانمارك - النرويج - سويسرا - النمسا - البرتغال ، بهدف الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء مع احتفاظ كل دولة عضو برسومها الجمركية تجاه العالم الخارجى . وقد انفصلت عنها كل من بريطانيا والدانمارك فى عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م ، والبرتغال فى عام ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦م .

٣ - مجموعة الدول الأخرى التى لاتدخل فى المجموعتين السابقتين ، ويدخل ضمنها الدول المتقدمة ، [١] والدول النامية ، وتطبق السوق الأوربية المشتركة نحو هذه المجموعة رسوم جمركية موحدة وذلك على أساس المتوسط الحسابى للرسوم التى كانت سائدة فى ٣٠-٥- ١٣٧٦ هـ الموافق ١-١-١٩٥٧ م . وتأخذ السوق بمبدأ تخفيض الرسوم الجمركية الموحدة على المواد الأولية ونصف المصنوعة التى لاتنتجها دول السوق ، بينما تفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع النهائية . ومن ناحية أخرى تركت الاتفاقية بعض بنود الرسوم الجمركية الموحدة على سلع معينة يتم تحديدها وفقا لمفاوضات لاحقة بين الدول الأعضاء . كما تقرر أن تكون الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية مرتفعة بحيث تكفل حماية الانتاج الزراعى وفقا للسياسة الزراعية المشتركة لدول السوق الأوربية.

سادسا : آثار ونتائج السوق الأوربية المشتركة :-

من الصعوبة بمكان من خلال هذه الدراسة تحديد الآثار الاقتصادية بالدقة للسوق الأوربية المشتركة فى مستقبل أوربا ككل ، وفى بقية دول العالم ، وذلك على الرغم مما هو واضح من ضخامة وعمق هذه الآثار . [٢] الا أنه يمكن القول عموما بأن للسوق الأوربية المشتركة آثارا ايجابية فى مختلف القطاعات الاقتصادية للدول الأعضاء بدرجات متفاوتة . ومن تلك القطاعات ، القطاع التجارى الذى يقوم بدور المحرك لعملية التكامل على مستوى الاقتصاد بأكمله

---

(١) ستأتى الاشارة الى أن الولايات المتحدة الأمريكية وقعت اتفاقية حصلت بموجبها على اعفاء من الرسوم الجمركية على معظم السلع والمنتجات وذلك فى ص فى نفس الفصل .

(٢) ج . نيستروم ، بيتر مالوف ، السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سابق ص ١٦٩ .

ويخفف من العقبات التى تواجهها . (١)

فلقد حددت معاهدة روما الخطوط العريضة لسياسة تجارية موحدة للسوق الأوربية المشتركة . وبناء على ذلك فقد زالت الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فى هذه السوق . وعمل برسوم جمركية مشتركة (٢) على حدودها قبل انتهاء المرحلة الانتقالية المحددة لذلك . وتبعا لذلك فقد بدأ النشاط التجارى للسوق الأوربية المشتركة (على المستويين الداخلى والخارجى) يتسع بشكل كبير . (٣)

---

(١) د. أسعد الرأس ، التكامل الاقتصادى فى تجربتى السوق الأوربية المشتركة ومجلس التعاون الخليجى ، مرجع سابق ص ١٨ .

(٢) تجدر الاشارة الى أن الرسوم الجمركية الموحدة التى أقرتها الدول الأعضاء فى منظمة السوق الأوربية المشتركة تجاه العالم الخارجى قد دخل عليها من الاستثناءات (عن طريق نظام الأفضلية فى مبادلات السوق الأوربية المشتركة مع العالم الخارجى) مما جعلها شبه معطلة بحيث أنه فى وقت من الأوقات لم تعد الرسوم الجمركية المشتركة مطبقة الا بالنسبة لقلة قليلة من دول العالم وهى الدول التى مصدر خوف اقتصادى للسوق الأوربية على تجارتها الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان . وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ترتب على الاتفاق المعقود فى عام ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩ م تخفيض الرسوم الجمركية بينها وبين دول السوق الأوربية المشتركة باستثناء بعض السلع .

انظر د. أسعد الرأس ، التكامل الاقتصادى فى تجربتى السوق الأوربية المشتركة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مرجع سابق ص ٢٠ .

(٣) المرجع السابق ص ١٨ .

وبالنسبة للقطاع الصناعى فان قيام السوق الأوربية المشتركة كان عاملا ايجابيا لازدهار الصناعة [١] لدى اعضائها ، على الرغم من أن معاهدة روما لم تتضمن بوضوح السبيل لبناء التكامل الصناعى بين الدول الأعضاء فى حين أنها نصت على وجوب اقامة سياسة مشتركة فى ميادين التجارة والزراعة والنقل ، ولم تفرض بالدقة مثل ذلك بالنسبة للصناعة . بل أنها اكتفت فى هذا الصدد بالقول بأن من رسالتها العمل على التقارب التدريجى للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وبأنه يجب اقامة نظام يضمن بأن لاتكون المنافسة معطلة فى السوق المشتركة .[٢] وأدى ذلك الأمر (أى عدم وجود سياسة صناعة مشتركة واضحة ومحدودة) الى ظهور العديد من المشكلات .[٣] اضافة الى أن دول السوق الأوربية المشتركة لم تستطع أن تواكب التطور التقنى فى مجال الانتاج الصناعى مما أدى الى جعل القطاع الصناعى فى هذه الدول بصفة فردية أقل تطورا من مثيله فى الدول الصناعية الأخرى ، وخاصة اليابان التى استطاعت أن تصل الى مستوى متقدم للغاية فى المجال التقنى فى القطاع الصناعى ، على الرغم من أنها ليست من الدول الغنية بالموارد الاقتصادية .

أما القطاع الزراعى فانه يعتبر اقل القطاعات الاقتصادية تقدما ،

---

(١) المقصود بالازدهار هنا هو ارتفاع حجم التبادل التجارى نتيجة لزوال الحواجز الجمركية التى كانت قائمة فيما بين الدول الأعضاء .

(٢) المرجع السابق ص ١٥ ، ١٦ .

(٣) من أهم المشكلات التى تواجه القطاع الصناعى فى دول السوق الأوربية المشتركة هو عدم توفر البدائل للموارد الاقتصادية النادرة مما أدى الى تبعية تلك السوق للعالم الخارجى كلما زادت فى حجم انتاجها الصناعى . انظر د. أسعد الرأس ، التكامل الاقتصادى فى تجربتى السوق الأوربية المشتركة وجلس التعاون لدول الخليج العربية ، مرجع سابق ص ١٦ .

ويرجع السبب فى ذلك الى طبيعة هذا القطاع من حيث العامل الزمنى الطويل الذى يحتاجه لكى تبرز آثار ونتائج التنمية الزراعية . اضافة الى الصعوبات التى واجه هذا القطاع ومنها الظروف المناخية . كما أن هذا القطاع يخضع لقانون الغلة الحدية المتناقصة .(١) كذلك فقد أدى تطبيق السياسة الزراعية المشتركة فى بداية الأمر الى ظهور بعض المشكلات بين الدول الأعضاء والتى أشرت اليها سابقا .(٢)

ورغم ذلك فقد أسهمت السياسة الزراعية المشتركة فى تطور القطاع الزراعى وزيادة حجم الانتاج الزراعى فى الدول الأعضاء بالسوق الأوربية المشتركة مما أدى الى تغطية الطلب الداخلى ، والوصول الى حالة الاكتفاء الذاتى مع تحقيق فائض فى انتاج العديد من السلع الزراعية .

---

(١) يقرر قانون الغلة الحدية المتناقصة " أنه اذا زيد احد عناصر الانتاج المستخدمة فى عملية انتاجية ما ، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة ، فان مقدار الزيادة فى الناتج الكلى الناجمة عن اضافة وحدة واحدة من عامل الانتاج المتغير ، تتزايد أولا ثم تأخذ فى التناقص " وهذا القانون ليس رياضيا وانما هو مستمد من الدراسات التجريبية ، حيث اتضح من التحليل الاقتصادى على أساس الفروض العامة والدراسات التجريبية ، أنه بزيادة الكميات من عامل أو أكثر مع كمية معينة من العوامل الثابتة ، فان المنتج سوف يزيد أولا بمعدل متزايد ، وفى هذه الحالة يفوق معدل الزيادة فى المنتج معدل الزيادة فى المستخدم ولكن فى النهاية فان معدل الزيادة فى المنتج سوف يقل بالتدريج ويهبط الى أن يصبح أدنى من معدل الزيادة فى المستخدم . والسبب الاساسى فى ذلك أن الأرض الخصبة ذات الموقع الحسن محدودة المساحة ، واذا أريد زيادة الانتاج الزراعى فقد يؤدى ذلك الى زيادة الكد فى استغلال الأرض ، أو الالتجاء الى اراضى جديدة أقل خصوبة أو استخدام أيدى عاملة قليلة الخبرة ، وبذا يسرى قانون الغلة الحدية المتناقصة على الايدى العاملة وعوامل الانتاج الاخرى اللازمة للزراعة . انظر كلا من د . لبيب سعد الفيشاوى ، دعائم الانتاج العالمى والتجارة الدولية ، ج/١ ، ١٩٥٤م القاهرة ص ٢٣ ، د . اسماعيل محمد هاشم ، المدخل الى أسس علم الاقتصاد ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٥ ص ٢١٠ .

(٢) انظر ص ٢٨/٣٠ من نفس الفصل .

وعلى الرغم من أن البعض ينتقد السياسة الزراعية المشتركة لدول السوق الأوربية ، نتيجة لما حدث من جراء تلك السياسة من زيادة أسعار المنتجات الزراعية عن مثيلاتها فى الدول الأخرى المنتجة للمواد الغذائية مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومن تصريف للفائض من الانتاج بواسطة صندوق التوجية والضمان الزراعى الأوربى عن طريق تصديره الى خارج السوق الأوربية المشتركة بثمن أقل من التكلفة مما يؤدى الى حدوث خسائر مالية ، الا أننى أرى أن تلك السياسة الزراعية ساعدت وبشكل فعال فى جعل دول السوق الأوربية المشتركة بمعزل عن الهزات التى تتعرض لها أسواق العالم الغذائية نتيجة لظروف طبيعية (مثل انخفاض الانتاج من المواد الغذائية) أو مصطنعة مثل الاحتكار أو الخضوع تحت ضغط وتأثير الدول ذات الفائض الغذائى من أجل حصول دول السوق على احتاجاتها من المواد الغذائية ، كما حدث مثلا للاتحاد السوفيتى عند طلبه للقمح من دول الفائض ودور الولايات المتحدة الامريكية فى هذا الشأن ٠

وبالنسبة لما يقال من أن تكلفة الانتاج الزراعى فى دول السوق مرتفعة عن غيرها من الدول الأخرى ، فان القطاع الزراعى - كما سبق القول - يخضع لقانون تزايد التكلفة الحدية ولكن تلك التكلفة يمكن أن تنخفض تدريجيا مع زيادة حجم الانتاج والتوسع فى استخدام التقنية الزراعية المتقدمة وكذلك التوسع الأفقى ، واتساع نطاق السوق فى الداخل والخارج ٠

وفى المجال النقدى اتجهت دول السوق الأوربية المشتركة الى انشاء نظاما نقديا خاصا بها وذلك فى أعقاب خطورة الحكومة الامريكية بايقاف عملية تحويل الدولارات الى ذهب فى عام ١٣٩١ هـ الموافق ١٩٧١ م ، وبتخفيض قيمة الدولار بنسبة ٨٩ر٧٪ ٠ منهية بذلك عهدا من الثبات النسبى لأسعار الصرف لمختلف العملات(١) ٠

---

(١) دينا عبدالله الدباس ، التكامل النقدى العربى ، ١٩٨٦ ، عمان ، دائرة الأبحاث والدراسات، البنك المركزى ، الأردن ، ص ٢٩ ٠

وستتم الاشارة الى هذا النظام النقدى بالتفصيل فيما بعد ٠ (١)

وتجدر الاشارة الى أن من العوامل الرئيسية التى ساعدت على نجاح عملية التكامل الاقتصادى بين دول السوق الأوربية المشتركة هو التقارب الجغرافى بين الدول الأعضاء ، والصغر النسبى للمساحة ، ووجود شبكة مواصلات واتصالات متطورة مقارنة بباقى التكتلات الاقتصادية الأخرى ٠ وتتمتع كل دولة باقتصاد متقدم نسبيا قبل قيام السوق وفى شكل اقتصاديات متنافسة مما ساعد على قيام ظاهرة التخصص وتقسيم العمل بين دول السوق واعتمادها على التبادل السلعى فيما بينها بنسبة كبيرة ٠

---

(١) انظر ص من الرسالة ٠

الفصل الرابع

نموذج السوق المشتركة في النظام الإشتراكي (الكوميكون)

الفصل الرابع

نمـوذج السوق المشتركـة فى النظـام الاشتراكـى

مجلـس المساعـدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكـون)

أولا : نشـأة المجلـس :-

أدى امتنـاع الاتحاد السوفيتى عن الانضمام الى برنامج الانعاش الأوربـى فـى عام ١٣٦٧ هـ الموافـق ١٩٤٨ م ، الى اتجاه دول الكتلـة الاشتراكيـة وفى مقدمتهـا الاتحـاد السوفيتـى ، لانشـاء منظمـة اقتصاديـة مماثلـة لمنظمـة التعاون الاقتصادى وذلك بغرض تنشيط التعاون الاقتصادى وتنسيق النشاطات الصناعيـة والتجارة الخارجية ، وتحقيق التنميـة الاقتصاديـة لتلك الدول . (١) وعقـد مؤتمـر لذلك الغرض فـى عام ١٣٦٨ هـ الموافـق ١٩٤٩ م بمدينـة موسكـو ، وتقـرر خلالهـا انشاء مجلس المساعدة الاقتصاديـة المتبادلـة وضم كلا من الاتحـاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيـا وبلغاريـا وبولنـدا ورومانيـا والمجـر . ثم انضـم للمجلس ألبانيـا فى نفس العام ،(٢) وألمانيـا الشرقيـة فى عام ١٣٦٩ هـ الموافـق ١٩٥٠ م ، وانضمت منغوليـا الشعبيـة فى عـام ١٣٨١ هـ الموافـق ١٩٦٢ م ، بعـد تعديـل ميثاق المجلس حتى يسمح لغير الـدول الأوربيـة بالانضمام لعضويـة المجلس ، حيث كان الميثاق يقصـر العضـوية علـى الدول الأوربيـة الاشتراكيـة فقط . وانضمت كوبـا فى عام ١٣٩٢ هـ الموافق ١٩٧٢ م ،

---

(١) انظر كلا من د. منيس أسعد عبد الملك ، الاتجاهات الحديثة فى الاقتصاد الدولـى ، الطبعة الثالثة ١٩٦٧ ، دار المعارف بمصر ص ٢٥٠ . و د. خالد محمد الحريـرى ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، جامعة دمشق ، ١٤٠٤ /١٩٨٣ ص ٢٣٦ .

(٢) علقت عضوية ألبانيا فى عام ١٣٨١ هـ الموافق ١٩٦١ م لعدم قيامها بدفع نصيبهـا فى ميزانية المجلس .

وفيتنام فى عام ١٣٩٨ هـ الموافق عام ١٩٧٨ م . أما بالنسبة ليوغسلافيا فان لها وضعا خاصا فى المجلس يجاوز وضع المراقب ويقل عن وضع العضو الكامل منذ عام ١٣٨٤ هـ الموافق ١٩٦٤ م .(١)

ثانيا : أهداف المجلس :

أقرت الدورة العاشرة لمجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة المنعقد فى صوفيا عام ١٣٧٩ هـ الموافق ١٩٥٩ م " ميثاق المجلس " وتم التوقيع عليه من كافة الدول الأعضاء فى المجلس ، وعمل به اعتبارا من عام ١٣٨٤ هـ الموافق عام ١٩٦٠ م .

وقد حدد الميثاق اهداف المجلس والمبادىء التى يقوم عليها والخطوط الأساسية لتعاون الدول الأعضاء فيه اقتصاديا وفنيا وعلميا .

وتتلخص أهداف مجلس المساعدة المتبادلة (الكوميكون) فيما يلى :-(٢)

١ - الاسهام فى التنمية المتوازية للاقتصاد القومى من خلال توحيد وتنسيق مجهودات الدول الأعضاء .

٢ - الاسراع فى التقدم الاقتصادى والفنى لدى الدول الأعضاء .

٣ - رفع مستوى التصنيع فى الدول الاقل تقدما فى المجال الصناعى ، وزيادة انتاجية العمل فى الدول الأعضاء ، بصورة مستمرة .

---

(١) انظر كلا من د. محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ،مرجع سابق ص ٤٩، ٥٠ ، ود. احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الاشتراكية ، القاهرة دار النهضة العربية ١٩٧٣ م ص ١٦١، ١٦٢ .

(٢) انظر كلا من الرجع السابق ص ١٧٠، ١٧١ ود. عادل حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٧٦ ، ٢٧٨ . ود . محمد هشام خواجكية ، التكامل الاقتصادى فى الخليج العربى ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، دون ذكر سنة النشر ص ٣٤٨ .

٤ ـ رفع مستوى المعيشة لدى شعوب الدول الأعضاء ٠

٥ ـ السعى الى تعميق تقسيم العمل الدولى عن طريق تنسيق خطط تنمية الاقتصاديات القومية والتخصص والتعاون فى الانتاج فى الدول الأعضاء ٠

٦ ـ الالغاء التدريجى للا ختلاف فى مستوى تطور الدول الأعضاء ٠

٧ ـ انشاء مصرف دولى للتعاون الاقتصادى تيسيرا للتسويات التجارية متعددة ، الأطراف فيما بين الدول الأعضاء ٠

٨ ـ الاسهام فى صياغة وتنفيذ المشروعات الجماعية فى المجالات الصناعية والزراعية والنقل والطاقة وغير ذلك ٠

٩ ـ تنسيق مشروعات البحث الفنى والعلمى ٠

ثالثا : أجهزة المجلس :

أ ـ الأجهزة الرئيسية :

يتألف المجلس من الأجهزة الرئيسية التالية :ـ

١ ـ الهيئة العليا ٠

٢ ـ اللجنة التنفيذية ٠

٣ ـ اللجان الفنية الدائمة ٠

٤ ـ الأمانة العامة ٠

١ ـ الهيئة العليا :ـ

تعتبر الهيئة العليا أعلى هيئة قيادية فى الكوميكون ، وتتكون من ممثلى الحكومات الأعضاء فيه ، وتجتمع فى دورتين خلال كل عام [١] ٠ وتقوم الهيئة

(١) د٠ مفيد حلمى ، د٠ محمد كمال زبيدة ، التكامل الاقتصادى الاشتراكى ، دار التقدم العربى ، دمشق ١٩٧٢ م ، ص ١١، ١٢ ٠

بمناقشة واصدار التوصيات المتعلقة بمسائل التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى بين الدول الأعضاء ٠

وتختص الهيئة بتحديد الاتجاهات الرئيسية لعمل الكوميكون ، واحداث الأجهزة اللازمة وتحديد طريقة عملها من أجل القيام بتنفيذ المهام والأعباء الملقاة على عاتقه ٠(١)

٢ ـ اللجنة التنفيذية :

تكونت هذه اللجنة بموجب التعديلات التى ادخلت على المجلس فى عام ١٣٨١ هـ ، الموافق عام ١٩٦٢ م ٠ وتتألف من النائب الأول لكل رئيس من رؤساء حكومات الدول الأعضاء ، وتنحصر مهمتها بالأمور التالية :ـ(٢)

أ ـ القيام بعمل الاجراءات المتعلقة بتنسيق الخطط والاتجاهات الأساسية لعملية التعاون والتخصص فى مجال الانتاج والتبادل التجارى بين الدول الأعضاء ٠

ب ـ الاشراف على تنفيذ التوصيات الصادرة من قبل الهيئة العليا ٠

ج ـ النظر فى التوصيات المقدمة من اللجان الفنية ٠

د ـ المصادقة على ميزانية الأمانة العامة وتعيين الهيئات لتدقيق النشاط المالى للأمانة العامة ٠

هـ ـ المصادقة على الأنظمة التى تحكم اللجان الدائمة والأمانة العامة ، ومكتب المشكلات العامة للخطط الاقتصادية ٠

و ـ تقديم المقترحات الى الهيئة العليا ٠

---

(١) انظر كلا من المرجع السابق ص ١٢ ، ود٠ محمد عزيز فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٥١ ٠

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ٥٢ ، ٥٣ ، و د٠ مفيد حلمى ، ود٠ محمد كمال زبيدة ، التكامل الاقتصادى الاشتراكى ، مرجع سابق ص ١٢ ٠

٣ ـ اللجـان الفنيـة الدائمـة :

تنشـأ اللجان الفنيـة الدائمـة بقرار من الهيئـة العليـا وذلك من أجـل العمل على توسيـع وتنميـة العلاقات الاقتصاديـة والتعاون فى القطاعات الفرديـة لدى الدول الأعضـاء ٠ ويحـق لهذه اللجان اصدار التوصيـات والقرارات ضمـن اختصاصها، بالاضافـة الى تقديـم المقترحـات الى الهيئة العليا واللجنـة التنفيذيـة ٠ ويبلـغ عدد اللجـان التنفيذيـة اثنتيـن وعشرين لجنة تقريبـا ٠ (١)

٤ ـ الأمـانة العامـة :

تتألـف الأمـانة العامـة من أميـن عام للمجلس ومن نوابـه ومن عدد مـن الموظفيـن ٠ ويتـم تعيين الأميـن العام عن طريق الهيئة العليـا ، أمـا نوابـه فتعينهم اللجنـة التنفيذيـة ٠ ويقـع مقر الأمـانة العامة فى مدينة موسكـو ، وتتولى كافـة المسائل الادارية والتنفيذية للمجلس ٠ (٢)

ب ـ الأجهـزة الفرعيـة :

١ ـ البنك الدولـى للتعاون الاقتصادى :

اتخذ التعاون النقدى بين الدول الاشتراكيـة فى بدايتـه شكل المقاصـة الثنائيـة لتسويـة المدفوعات بين الدول الاشتراكيـة الأعضـاء فى المجلس ٠ ثم اتجهت تلـك الدول الى عقـد اتفاقيـة للتسويات متعـددة الأطـراف فيمـا بينهـا وذلـك عـام

---

(١) انظر كلا من المرجع السابق ص ٥٧ ، ود٠ وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصاديـة الدوليـة ، مرجع سابق ص ٢٣٥ ٠

(٢) انظر كلا من د٠ محمد عزيز ، فصول فى التكامل الاقتصادى ، مرجع سابق ص ٥٤ ، و د٠ جعفر عبد السلام ، المنظمات الدولية ، دار النهضة المصرية ، القاهرة ، بدون ذكـر سنة النشر ، ص ٦٤٣ ٠

١٣٧٧ هـ الموافق ١٩٥٧ م ، فى مدينة وارسو . الا أن هذه الاتفاقية ظلت بغير فاعلية نظرا لأن ترتيباتها كانت اختيارية ، حيث أنه خلال المدة من ١٣٧٥ هـ الى ١٣٨٢ هـ الموافق من ١٩٥٧ م الى ١٩٦٣ م تمت تسوية ٥ر١٪ فقط من المدفوعات الاقليمية عن طريق هذه الترتيبات .(١)

وعلى ضوء ذلك تم فى عام ١٣٨٣ هـ الموافق ١٩٦٣ م عقدت الاتفاقية الجماعية للمدفوعات بين دول المجلس فى موسكو ، حيث نصت تلك الاتفاقية على انشاء البنك الدولى للتعاون الاقتصادى ليكون الاطار التنظيمى للتسويات المتعددة الأطراف بين هذه الدول ، كما نصت على انشاء الروبل القابل للتحويل ،(٢) ضمن نطاق المجلس بهدف استخدامه فى تسديد الالتزامات الناشئة عن المبادلات التجارية فيما بينها .

ويبلغ رأس مال البنك ٣٠٠ مليون روبل قابل للتحويل ، اكتتبت فيها الدول الأعضاء فى الكوميكون . وتقرر فى عام ١٣٨٦ هـ الموافق ١٩٦٦ م ، أن يتم سداد ١٠٪ من رأس المال بالعملات الحرة أو بالذهب تدفعها الدول الأعضاء كل بنسبة حصتها فى رأس المال .

وتتم تسوية كافة المدفوعات المنظورة وغير المنظورة فيما بين دول المجلس بواسطة الروبل بينما يقوم البنك الدولى للتعاون الاقتصادى بدور المنظم لهذه العملية ، كما يقوم بالاضافة الى ذلك بمنح ائتمان بالعملات الحرة أو بالذهب بشروط ميسرة الى المصارف التى يتعامل معها والتى تتبع للدول

---

(١) انظر كلا من دينا عبدالله الدباس ، التكامل النقدى العربى ، مرجع سابق ص ٣٣ ، سليمان حميد المنذرى ، التعاون النقدى العربى ، مؤسسة روز اليوسف ، القاهرة ١٩٧٨ م ص ١٠٦ .

(٢) يعتبر الروبل عملة قابلة للانتقال بين الدول الأعضاء وغير قابلة للتحويل بالنسبة للدول الأخرى وهو يعادل ٩٨٧٤١٢ر٠ غرام من الذهب الخالص .

الأعضاء وذلك فى حدود مساهمتها المدفوعة بالعملات الحرة والذهب ، ويجوز تجاوز تلك الحدود اذا ماسمحت له احتياطاته بذلك .(١)

٢ - بنك الاستثمار الدولى :

تبنت دول المجلس فى عام ١٣٩١ هـ الموافق عام ١٩٧١ م برنامجا شاملا للتكامل الاقتصادى الاشتراكى ، ونص هذا البرنامج على انشاء بنك الاستثمار بغرض تقديم التسهيلات الائتمانية الى المؤسسات المشتركة فى المنطقة القادرة على تمويل مشروعات التكامل الاقتصادى فى دول المجلس . وقد أنشىء البنك برأس مال قدره ١٠٠٠ مليون روبل دفع منه ٣٠ ٪ بالعملات القابلة للتحويل والذهب .(٢)

---

(١) على الرغم من انشاء هذا البنك والروبل القابل للتحويل ظلت الدول الاشتراكية تعانى من مشكلة عدم قابلية السلع للتمويل وتتمثل تلك المشكلة فى أن الدولة التى تحقق فائضا فى الروبلات القابلة للتحويل لاتتمكن من استخدام هذه الروبلات بحرية فى استيراد المزيد من السلع من الدول الأعضاء الأخرى ، حيث يكون الاتفاق على تبادل السلع المختلفة قد تم فى مرحلة سابقة لذلك فلا تتوفر الحرية للدول الأعضاء فى الوصول الى الأسواق الداخلية لدولة عضو أخرى . هذا بالاضافة الى أن الاتفاقية تلزم كل من الدول الأعضاء بتحقيق توازن سنوى فى ميزان مدفوعاتها مع بقية الدول الأخرى ، بما فى ذلك تسوية أى حساب مدين لها لدى البنك الدولى للتعاون الاقتصادى . انظر ، دينا عبدالله الدباس ، التكامل النقدى العربى ، مرجع سابق ص ٣٤ .

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ٣٤ . ود. محمد على الجاسم ، الاقتصاد الدولى ، الكتاب الثانى ، التعاون ، دار الجاحظ للطباعة والنشر ، بغداد ١٩٧٦ م ص ٢٨١ .

رابعـا : تقويم تجربة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) :

يختلف مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة بين الدول الاشتراكية عن السوق الأوربية المشتركة من جوانب عديدة ، سياسية واقتصادية واجتماعية • ومن أبرز هذه الجوانب أن العلاقات الاقتصادية الخارجية فى الدول الاشتراكية تقع تحت سيطرة الدولة ومايتبعها من أجهزة وهى التى تحدد ماينبغى استيراده وما ينبغى تصديره ، وتحديد الجهة التى يتم التعامل معها ، وتعيين شروط هذا التعامل ، ولذلك فان التعامل بين الدول الاشتراكية لايمكن أن يكون إلا على مستوى ارادة الحكومات ، ولايمكن أن يكون على مستوى ارادة الوحدات الانتاجية والتجارية الخاصة ، عن طريق أساليب تدخل غير مباشر كما هو الحال فى السوق الأوربية المشتركة .(١)

وقد انعكس أثر ذلك على عملية التكامل الاقتصادى بين دول المجلس اذ أن المدى الذى بلغته جهود الكوميكون فى تحقيق الأهداف التى انشىء من أجلها المجلس لايزال محدودا بالقياس على الامكانيات المتوفرة والتى قد لاتتاح بالدرجة نفسها لمحاولات وتجارب التكامل الاقتصادى الأخرى • فالكوميكون يتكون من دول متجاورة جغرافيا وتأخذ بالتخطيط المركزى الشامل • (٢)

وبالاضافة الى ماتقدم فهناك العديد من العقبات التى حدت من تمكين المجلس فى تحقيق أهدافه ، ومن ذلك تمسك بعض الدول الأعضاء ، وبالتحديد رومانيا برأيها وهو أن تخطيط الاقتصاد القومى أمر تختص به الدولة ولايمكن التنازل عنه ، فالدولة هى التى تدير وتوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية ،

---

(١) د• عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٧٤ •

(٢) د• وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٣٥ •

وبالتالى فان تحويل هذا الاختصاص الى جهـــاز خارجى (اقليمـى) يسلب فكرة السيادة عنهـــا . (١)

ومن العقبـات كذلك عدم مرونـة انتقال عناصـر الانتاج من أيدى عاملـــــة، ورأس مال بين الدول الأعضـاء ، وكذلك تفاوت الدول الأعضـــاء فى درجـات النمـــو الاقتصادى والظروف الاجتماعيـة مما يجعـل من تنسيق الانتاج والاستثمارات أمـــرا صعبـا . (٢)

وفيما يتعلـق بالآثـار الايجابية للمجلس فانها تتمثـل فى تنميـة التجـارة بين الدول الأعضـاء وزيادة حجـم التبادل التجارى بنسبة كبيرة . (٣)

كما اتاح هذا المجلس فرصـة انشاء نظام دقيـق للتخصص فى مجال الصناعـات الثقيلـة بين دول أوربـا الشرقيـة ، مثـل تخصص الاتحـاد السوفيتى فى صناعـــة الأسلحـة والطائرات والمعدات ، وتخصص بولنـدا فى صناعـة أنواع معينـة من السفـن والقطارات وصناعة السكر ، وتخصص تشيكوسلوفاكيـا فى الصناعة الكيماويـة ومحركـات الديزل والكهرباء ،وتخصص ألمانيـا الشرقيـة فى صناعة الأسمنـت ومنتجات الألمونيوم (٤) .

---

(١) د٠ عادل احمد حشيش ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٨٠ ٠

(٢) انظر كلا من الرجع السابق ص ٢٨٢ و د٠ وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصاديـة الدولية ، مرجع سابق ص ٢٣٦ ٠

(٣) د٠ عبد الوهاب حميد رشيد ، التكامل الاقتصادى العربى ، منشورات وزارة الاعـــلام العراقية ١٩٧٧ ، ص ٣٢ ٠

(٤) د٠ عبد الواحد الفأر ، أحكام التعاون الدولى ، مرجع سابق ص ٥٢٥ ٠

الفصل الخامس

بعض محاولات الدول النامية غير الإسلامية لإنشاء السوق المشتركة

الفصل الخامس

بعض محاولات الدول النامية غير الاسلامية لانشاء السوق المشتركة :

كانت غالبية الدول النامية ترزح تحت نير الاستعمار بمختلف أنواعه، ومكن هذا الوضع الدول المستعمرة من استغلال الموارد الطبيعية لتلك الدول بأقل جهد ، ودون أن يكون هناك مقابل يذكر لذلك الاستغلال ، بل حرصت تلك الدول على ربط اقتصاديات الدول النامية بها وجعلها مصدرا لانتاج المواد الأولية التى تحتاجها سواء كانت زراعية أم استخراجية ، وسوقا لتصريف الفائض من انتاجها الصناعى بمعدلات تبادل فى غير صالح الدول النامية .(١)

وبعد حصول الدول النامية على الاستقلال واجهت العديد من المشكلات والأزمات التى خلفها الاستعمار وفى مقدمتها التخلف الاقتصادى والاجتماعى وارتفاع حجم المديونية على تلك الدول . مما دفع العديد من هذه الدول الى ازالة الآثار السلبية عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف القطاعات فيها . (٢)

ولم يقتصر الوضع على ذلك الأمر بل ترتب على قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل السوق الأوربية المشتركة ، ومجلس المساعدة المتبادلة للدول الاشتراكية (الكوميكون) الى وضع القيود والعقبات أمام صادرات الدول النامية

---

(١) انظر كلا من د.محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨ ص ١٥ . ود. على حافظ منصور ، ود. نبيل الروبى ، مذكرات فى التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٦ م ص ٣٠ ، ود. حمدية زهران ، مشكلات التجارة الخارجية فى البلاد المختلفة، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ص ٩ ، ١٠ .

(٢) د. فؤاد محمد الصقار ، الملامح الاقتصادية للدول النامية ، الناشر وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ / ١٩٨٢ م ص ٩ .

نتيجة لسياسة الحماية التى اتبعتها الدول الأعضاء فى تلك التكتلات مما أدى الى حدوث تقلبات واسعة المدى فى حجم صادرات الدول النامية وفى أسعار منتجاتها كذلك وبالتالى اعاقة عملية التنمية وتراكم الديون .(١)

ولم تجد الدول النامية بدا من الاتجاه نحو التعاون والتكتل فيما بينها وذلك حماية لمصالحها الاقتصادية ، ولمواجهة الآثار المترتبة على ظهور تلك التكتلات الكبرى فى العالم ، وللتغلب على العقبات والصعوبات التى تقف امام جهود الانماء الاقتصادية لكل منها ، وأهمها عقبة ضيق السوق ، وعدم كفاية بعض العناصر الانتاجية ، بالاضافة الى تنسيق العمل الانمائى على وجه يكفل تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية لتلك الدول مجتمعة، مع التنسيق المحكم للانتاج والتجارة الاقليمية فيما بينها . (٢)

ولذلك ظهر العديد من محاولات التعاون الاقليمى فى المجال الاقتصادى بين بعض الدول النامية المتجاورة ، وكتب لبعض المحاولات النجاح النسبى فى حين لم يحالف الجزء الأكبر من تلك المحاولات النجاح نتيجة للتسرع والعشوائية فى قيام تلك المحاولات وعدم التزام الأسس الأساسية التى تكفل الاستمرارية لها بالاضافة الى انعدام الاستقرار السياسى والاقتصادى فى العديد من الدول النامية ، وظهور الخلافات السياسية بين بعض الدول المشتركة فى عملية التعاون

---

(١) انظر كلا من د٠ محمود صالح الفلكى ، التكتلات الاقتصادية المعاصرة ، مرجع سابق ص ١١٣ ،ود ٠ غريب الجمال ، ود٠ صلاح الدين عقدة ، التخلف الاقتصادى والتنمية ، مطابع مركز التدريب المهنى لشرطة القاهرة ١٩٧٣ م ص ٦٦ ٠ ود٠ محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٧ ص٧٦

(٢) د٠ وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٤٣ ٠

الاقتصـــادى . (١)

ومن أبـرز تجارب الدول النـاميـة فى التعاون والتكـامل الاقتصادى فيما بينهـا تجربـة دول أمريكـا الوسطى فى انشاء السوق المشتركـة والتى ظهـرت الى الوجـود فى عام ١٣٨٠ هـ الموافـق ١٩٦٠ م ، وضمـت كلا من جواتيمالا وهندوراس والسلفـادور ، ونيكاراجـوا وكوستاريكـا . وسأتطـرق الى هذه المحاولـة نظـرا لما احتوتـه مـن بعض الأسس الاقتصادية للتكامل .

السوق المشتركـة لدول أميركـا الوسطى :-

أولا : نشأة السوق :

تعتبـر السوق المشتركة لدول أمريكـا الوسطى من أقـدم المحاولات لاقامـة دعائم التكامل الاقتصادى بين دول أمريكـا اللاتينيـة . وقد بـدأ التعاون الاقليمـى بين دول المنطقـة فى عام ١٣٦٩ هـ الموافـق ١٩٥٠ م ، ولكـن هذه الجهـود لم تتبلـور الى المعاهـدة الى عقـدت فى مانجـوا والتى تقـوم بموجبهـا السوق المشتركـة الا فى عام ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠ م .

---

(١) تعتبر تجربة دول أمريكا اللاتينيـة للتكامل الاقتصادى فيما بينهـا من التجـارب الناجحـة بعكس التجارب التكاملية لدول القارتين الافريقية والأسيوية - باستثناء تجربة مجلس التعاون الخليجى العربية والتى سأتناولهـا فى الباب الأول مـن الرسالة وذلك عند تناول محاولات الدول الاسلامية للتكامل الاقتصادى فيما بينهـا - التى أصابها التصدع والتفكك نتيجة للعوامل المشار اليها فى متن البحث . ومـن التجارب الأفريقيـة للتكامـل الاقتصادى السوق المشتركة لأفريقيـا الشرقيـة والتى تضـم كلا مـن تنزانيـا ، وأوغنـدا ، وكينيـا ، والتـى انشئـت قبـل حصول تلـك الدول علـى الاستقـلال وذلك فى عـام ١٣٤٤ هـ المـوافـق ١٩٢٥ م .

وتضم السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى كلا من جواتيمالا ، وهندوراس ، والسلفادور ، ونيكاراجوا وانضمت اليها فيما بعد كوستاريكا .(١)

ثانيا : أهداف السوق :-

حددت معاهدة انشاء السوق الأهداف والأغراض التى تسعى الى تحقيقها .

ومن أهم تلك الأهداف مايلى :-(٢)

١ - انشاء اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء ، تلغى فيه الرسوم الجمركية والقيود الأخرى على المنتجات المحلية للدول الأعضاء ، باستثناء السلع التى تعامل معاملة خاصة خلال مرحلة انتقالية مدتها خمس سنوات .

٢ - تطبيق رسوم جمركية مع العالم الخارجى اعتبارا من شهر رمضان ١٣٨٤ هـ الموافق شهر فبراير ١٩٦٥ م . وتحمى هذه الرسوم بعض الصناعات التى يراد تشجيعها لدى الدول الأعضاء .

٣ - تنسيق اقامة بعض الصناعات على المستوى الاقليمى .

٤ - تنسيق تجارة الحاصلات الزراعية بما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعارها ، وأسواقها .

٥ - تعاون الدول الأعضاء فى تسهيل تسوية المدفوعات ووسائل الصرف

---

(١) انظر كلا من د.عبدالكريم صادق بركات، مقدمة فى اقتصاديات الدول العربية، موسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع ١٩٦٦ ص ١٧٢ . ود. غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربى ، مرجع سابق ص ٥٣٦ . ود. اسماعيل العربى ، التكتل والاندماج الاقليمى بين الدول المتطورة ، منشورات الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ، ١٩٧٤ ص ٨٣ . ود. وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٣٣٢ . واندريه كريڤيه ، جيرار فيات ، أجهزة الاقتصاد الدولى ، ترجمة د. صليب بطرس ، مرجع سابق ص ٢٤١، ٢٤٢ .

(٢) د. وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٣٢ .

فى نطاق اتحاد نقدى انشىء عام ١٣٨٤ هـ الموافق ١٩٦٤ م لتنسيق السياستين النقدية والائتمانية بين الدول الأعضاء ٠

٦ - السعى لمعالجة مشكلات اختلال موازين المدفوعات وتشجيع وتيسير المعاملات المتعددة الأطراف ٠

ثالثا : تقويم تجربة السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى :-

تعرضت دول السوق المشتركة لأمريكا الوسطى للعديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية ، وفى مقدمتها الاختلال الكبير فى موازين مدفوعاتها ٠ واستمر هذا الاختلال لسنوات متوالية ، مما اضطرت معه الأطراف المتعاقدة الى اعادة النظر فى نصوص المعاهدة ووضع ملحق لها يعرف باسم بروتكول سان خوس ينص على اجراءات طارئة للمحافظة على توازن المدفوعات ، كما أوجد ضريبة للتثبيت الاقتصادى تضيف ٣٠٪ الى نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الدول الواقعة خارج المنطقة التى تشملها السوق ٠(١)

وكذلك تم انشاء صندوق تثبيت النقد فى أمريكا الوسطى من قبل الدول فى السوق بالتعاون مع صندوق النقد الدولى فى عام ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ م ٠ وتنحصر مهمة صندوق التثبيت الأساسية فى تقديم قروض متوسطة الأجل لتصحيح اضطراب مؤقت يقع فى موازين مدفوعات الدول الأعضاء ٠ (٢)

كما أدى النزاع الذى نشب بين السلفادور وهندوراس فى عام ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٦٩ م الى توقف التبادل بين هاتين الدولتين ، ولكن التجارة ظلت حرة من القيود بين كل من الدولتين وبين بقية الدول الثلاث ٠

---

(١) د٠ اسماعيل العربى ، التكتل والاندماج الاقليمى بين الدول المتطورة ، مرجع سابق ص ٩٣، ٩٤ ٠

(٢) المرجع السابق ص ٩٤ ٠

وعلى الرغم من تلك المشكلات الاقتصادية والسياسية فقد استمر التبادل التجارى بين دول السوق المشتركة فى ازدياد مستمر نتيجة لالغاء الرسوم الجمركية على منتجات الدول الأعضاء ، ووضع رسوم جمركية مشتركة على الواردات من خارج المنطقة .(١)

كما حرصت الدول الأعضاء فى السوق على دعم عمليات التنمية الاقتصادية لديها فأنشأت تبعا لذلك بنك أمريكا الوسطى للا ندماج الاقتصادى الذى نص قانون انشائه على أن هدفه الرئيسى هو تشجيع الاندماج الاقتصادى والتنمية الاقتصادية المتوازنة فى الدول الأعضاء ، وان نشاط البنك يتركز فى سد حاجيات المشروعات الطويلة المدى . كما يساهم البنك فى الاستثمار فى المشروعات التى تتصل بالمرافق العامة مثل بناء الطرق ، واقامة شبكة للا تصالات اللاسلكية ، وفى المشروعات الزراعية الكبيرة . (٢)

---

(١) انظر كلا من المرجع السابق ص ١٠١ ود. غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربى مرجع سابق ص ٥٣٦ .

(٢) د. اسماعيل العربى ، التكتل والاندماج الاقليمى بين الدول المتطورة ، مرجع سابق ص ٩٩ .

الباب الأول

مقومات السوق المشتركة في العالم الإسلامي

الباب الاول

مقومات السوق المشتركة فى العالم الاسلامى

ويشتمل هذا الباب على ثلاثة فصول :

الفصل الاول : التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية

(الاهمية ـ المحاولات ـ العقبات)

الفصل الثانى : الموارد الاساسية لاقتصاديات الدول الاسلامية

الفصل الثالث : اقتصاديات التكامل فى السوق الاسلامية المشتركة

الفصل الأول

التكامل الإقتصادي بين الدول الإسلامية

(الأهمية - المحاولات - العقبات)

الفصل الاول

التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية

(الاهمية ـ المحاولات ـ العقبات)

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الاول : أهمية التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية

المبحث الثانى : محاولات الدول الاسلامية للتكامل الاقتصادى

المبحث الثالث : عقبات التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية

المبحث الأول :-

أهمية التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية :

يتميز العصر الحالى بأنه عصر التجمعات الاقتصادية الكبرى ، ويتضح ذلك من خلال مانشاهده من اتجاه الدول الى التكتل والتجمع فيما بينها فى المجال الاقتصادى ٠

فمثلا شعرت دول أوربا الغربية أن تقدمها الاقتصادى والحضارى وكيانها السياسى بين الدول الكبرى يتطلب منها التكتل فيما بينها اقتصاديا ، فكانت السوق الأوربية المشتركة من ناحية والاتحاد الأوربى للتجارة الحرة من ناحية أخرى ٠ (١) وكذلك الحال بالنسبة للدول الاشتراكية حيث أقامت هذه الدول فيما بينها مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) ٠

وسار على هذا المنوال بعض الدول النامية ، الا أن تلك الجهود لم تكن بالمستوى الملائم لوجود عقبات عديدة حدت كثيرا من تحقيق نتائج واضحة وملموسة لتلك الجهود ٠

أما الدول الاسلامية فانها لم تصل بعد الى تحقيق تكامل اقتصادى فيما بينها يشار اليه بالبنان علما بأنها تملك مقومات هذا التكامل بشكل قد لايتوفر لباقى دول العالم الأخرى ٠ وتتمثل هذه المقومات فى الموقع الجغرافى الهام ، والموارد الاقتصادية المتنوعة والسيولة النقدية وغيرها من العوامل ٠ (٢)

---

(١) د٠ محمد حلمى مراد ، التعاون الاقتصادى العربى ، دوافعه وعوائقه ، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد الرابع ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م ص ٤٣ ٠

(٢) سيأتى تفصيل لتلك الموارد التى تملكها الدول الاسلامية فى الفصل الثانى من هذا الباب ٠

فمن حيث الموقع يمتد العالم الاسلامى على رقعة واسعة من الأرض تقترب مساحتها من ربع مساحة العالم المقدرة بأربعة وخمسين مليون ميل مربع .(١) وتمتد هذه المساحة من جنوب خط الاستواء ، وتتجاوز خط عرض (٥٥) فى أواسط آسيا وهى تشمل ثلاث مناطق مناخية :-(٢)

أ - المنطقة الحارة المطيرة :-

وتمتد فى أفريقيا فتضم المنطقة الاستوائية والمنطقة السودانية ، كما تمتد فى جنوب شرق آسيا وتغلب عليها الصفة الموسمية . وتمتاز هذه المنطقة بحرارتها الدائمة وأمطارها الدائمة أو الصيفية ، وغاباتها الاستوائية ومراعيها الواسعة .

ب - المنطقة الصحراوية :-

وتشمل الأجزاء الوسطى فى شمال أفريقيا وجنوبى غربى آسيا وأواسطها وتمتاز بندرة أمطارها وحرارتها الشديدة فى فصل الصيف .

جـ - المنطقة المتوسطة :-

وتشمل شمال أفريقيا وغربى آسيا ، كما تصل الآثار الجغرافية للبحر الأبيض المتوسط الى افغانستان وشمال باكستان . وتمتاز هذه المنطقة بأمطارها الشتوية ، وجفاف صيفها مع اعتدال فى الشتاء وحرارة فى الصيف .

وتضم هذه المناطق مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية والأراضى الصالحة للزراعة ، والمراعى الدائمة والغابات . اضافة الى أن تلك المناطق غنية بالثروات المعدنية بمختلف أنواعها .

---

(١) محمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت الطبعة الأولى ١٩٧٥ م ص ٢٩ .

(٢) المرجع نفسه ص ٥٢ ، ٥٣ .

وترجع حتمية التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية أساسا الى عوامل تتصل بالواقع الاقتصادى والسياسى الذى تعيشه تلك الدول واشتراكها فى خصائص ومظاهر متشابهة للتخلف الاقتصادى . ومن أبرز سمات التخلف فى الدول الاسلامية ضعف المقدرة الانتاجية لديها لاعتمادها على انتاج وتصدير المواد الأولية الخام وضعف الاهتمام بالقطاع الصناعى . وضآلة أهميته النسبية فى النشاط الاقتصادى لتلك الدول ، حيث اقتصر الانتاج الصناعى على السلع الاستهلاكية الخفيفة مثل صناعة المنسوجات والغزل ، والمنتجات الغذائية والورقية والجلود ، اضافة الى تأخر المستوى الفنى الانتاجى الى مادون المستوى المطلوب.(١)

وكذلك خضوع اقتصاديات الدول الاسلامية لعلاقة التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية الكبرى مما أسهم فى عرقلة التقدم الصناعى بها وسيطرة مراكز النفوذ الأجنبى على النشاط الاستثمارى وتوجيهه للا نتاج الأولى ، واختلال أوضاع تجارتها الخارجية وانخفاض متوسط دخل الفرد فيها، باستثناء الدول المنتجة والمصدرة للنفط . (٢)

وبالاضافة الى ذلك فان شروط التبادل الدولى للدول النامية عموما ومنها الدول الاسلامية فى حالة تدهور مستمر فى الأجل الطويل ، وتستثنى الدول المنتجة والمصدرة للنفط من الاتجاه النزولى لشروط التبادل الدولى .(٣)

كما أن معدلات النمو الاقتصادى الحقيقى فى الدول الاسلامية تعرضت للتدهور

---

(١) د. وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٢٤١ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤٢ .

(٣) د. عبد الرحمن يسرى احمد ، العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاسلامية ودورها فى التنمية الاقتصادية . دراسات فى الاقتصاد الاسلامى ، بحوث مختارة من المؤتمر الدولى الثانى للاقتصاد الاسلامى ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ / ١٩٨٥ م ص ٢٧٥ من مجموعة الأبحاث .

خلال السنوات الماضية نتيجة لزيادة حدة مشكلات الاقتصاد العالمى . (١)

لهذا كله تبدو ضرورة التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية من أجل التغلب على العقبات والصعوبات التى تقف فى سبيل جهود الانماء الاقتصادى لكل منها ، وأهمها عقبة ضيق السوق وعدم كفاية بعض العناصر الانتاجية . فضلا عن اتاحة تنسيق العمل الانمائى على وجه يكفل تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية لتلك الدول مجتمعة . (٢) ويتم ذلك من خلال قيام السوق الاسلامية المشتركة .

وتتمثل أهمية التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية فى كونه استجابة لأمر الله سبحانه وتعالى بتعاون واتحاد المسلمين فيما بينهم . قال تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الاثم والعدوان "(٣) فالبر اسم جامع لكل ما أمر الله به ورسوله وأحبه الله ورسوله . (٤) وقال تعالى " واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا وأذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون "(٥) فالاعتصام بحبل الله يكون بالتمسك بدين الاسلام أو بكتابه . (٦) لقوله عليه الصلاة والسلام " .. وهو حبل الله المتين (٧) ، وهو الذكر الحكيم ، وهو الصراط المستقيم ، هو

---

(١) د. احمد محمد على ، اقتصاديات الدول الاسلامية واقعا وتطلعا . محاضرة ألقيت فى مكة المكرمة بدعوة من رابطة العالم الاسلامى بتاريخ ١٤٠٣/١١/٢٨ هـ ص ٩ .

(٢) د. وجدى محمود حسين ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ٤٣ .

(٣) سورة المائدة الآية ٢ .

(٤) الشيخ عبد الرحمن السعدى ، وجوب التعاون بين المسلمين ، الرياض ، مكتبة المعارف طبعة جديدة ١٤٠٢ / ١٩٨٢ م ص ٣ .

(٥) سورة آل عمران الآية ١٠٣ .

(٦) الامام محمد بن محمد العمادى ، تفسير أبى السعود ج ٢/٦٦ الناشر دار المصحف ، القاهرة ، دون ذكر سنة النشر .

(٧) أى كتاب الله .

هو الذى لاتزيغ بـه الأهـواء ، ولاتلتبـس به الألسنـة ، ولايشبـع منـه العلمـاء، ولايخلق على كثرة الرد ، ولاتنقضى عجائبـه ، هـو الذى لم تنتـه الجن اذ سمعتـه حتى قالوا " انا سمعنا قرآنـا عجبـا يهدى الى الرشـد" (١) من قال بـه صدق ، ومن عمـل بـه أجـر ، ومـن حكـم به عـدل ، ومـن دعـا اليـه هدى الى صراط مستقيم)(٢)

وقـد أخبـر الله سبحانه وتعالى بأن الأمـة الاسلاميـة أمـة واحدة قال تعالـى " وان هذه امتكـم أمـة واحـدة وأنـا ربكـم فأعبـدون " (٣)

وقـال عليـه الصلاة والسلام (ترى المؤمنين فى توادهـم وتراحمهـم كمثـل الجسد الواحد اذا اشتكى منه عضـو تداعى لـه سائر الجسـد بالحمى والسهر) (٤)

وقـال عليه الصلاة والسلام (المؤمـن للمؤمـن كالبنيان يشـد بعضـه بعضـا)(٥)

ويستدل من الآيـة الكريمـة والحديثيـن الشريفيـن على أن المسلميـن يجـب أن يكونوا أمة واحدة مترابطة ومتماسكة ، فلا ينبغى التفريق بينهم فى أى مجال مـن المجالات الاجتماعية أو الاقتصادية ووضع العراقيل التى تحول دون انتقال السـلع والخدمات ورؤوس الأمـوال والأيـدى العاملـة من دولة اسلامية الى دولـة اسلاميـة أخرى ، لأن المحصلة النهائيـة من هـذا التعاون يعود نفعهـا على المجتمـع الاسلامى ككل ، بـل إن المناداة باقامـة السوق الاسلاميـة المشتركـة تجد أساسهـا فى هذه النصـوص الهادية الشاملة .

---

(١) سورة الجن جزء من الآيتين ١ - ٢ .

(٢) محمد بن عيسى بن سورة ، الجامع الصحيح وهو سنن الترمذى ، تحقيق وشرح احمـد شاكـر ، ج٥/١٥٨ - ١٥٩ ، جزء من الحديث رقم ٢٩٠٦ ، باب ماجاء فى فضل القرآن . دار الكتب العلمية ، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٨ / ١٩٨٧ م .

(٣) سورة الأنبيـاء الآيـة ٩٢ .

(٤) الامام محمد بن اسماعيل البخارى ، صحيح البخارى ، ج /٨ مطابع الشعب ، القاهـرة ١٣٧٨ هـ ، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضا ، ص ١٢ .

(٥) المرجع نفسه ص ١٤ .

ويترتب على قيام التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية تقوية جهود هذه الدول فى تحقيق التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد الاقتصادية من خلال استثمارها واستغلالها استغلالا اقتصاديا يعود بالنفع على شعوب هذه الدول .

كما ينجم عن هذا التكامل تعزيز قوة المساومة والتفاوض مع الدول الأخرى (١) ويتضح ذلك سواء بالنسبة لما تصدره من مواد أيا كان نوعها الى الدول الأخرى أو بالنسبة لاستيراد ماتحتاج اليه من منتجات صناعية كانت أو زراعية ، حيث ستتعامل الدول الصناعية مع كتلة موحدة ذات سياسات وأهداف ومصالح واحدة وليس مع وحدات صغيرة متفرقة . (٢) اضافة الى أن التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية سوف يساعدها على مواجهة النتائج الضارة التى قد تتعرض لها نتيجة وجود تكتلات اقتصادية أخرى . (٣)

كما أن من فوائد التكامل الاقتصادى تفادى اهدار الطاقات الهائلة والكلفة العالية الناجمين عن محاولة كل دولة اسلامية اقامة نطاق واسع من الصناعات الصغيرة الحجم وتكرار هذه الصناعات فى باقى الدول الاسلامية . (٤)

كذلك من فوائد التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية السير فى طريق تحقيق الوحدة السياسية بين هذه الدول وانشاء الاتحاد العسكرى لمواجهة

---

(١) د٠ محمد زكى شافعى ، التنمية الاقتصادية ، الكتاب الثانى ، مرجع سابق ص ١٤٨ .

(٢) د٠ محمد حلمى مراد ، التعاون الاقتصادى العربى ، دوافعه وعوائقه ، مرجع سابق ص٤٥.

(٣) المرجع نفسه ص ٢٥ .

(٤) د٠ برهان الدجانى ، العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٥ / ١٩٦٦ م ص ١٦ .

التحديات والأخطار التى تواجه هذه الدول ، خاصة وأن الله سبحانه وتعالى قد أمر بالاستعداد والتجهيز . قال تعالى " واعدوا لهم مااستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم " [١] ومقتضى هذا الأمر وجوب اعداد العدة دائما واستكمال القوة بأقصى الحدود الممكنة فالمسلمون مكلفون أن يكونوا أقوياء وأن يحشدوا مايستطيعون من أسباب القوة ليكونوا مرهوبين فى الأرض ولتكون كلمة الله هى العليا وليكون الدين كله لله .[٢]

---

(١) سورة الأنفال الآية ٦٠ .

(٢) سيد قطب ، فى ظلال القرآن ، ج / ١٠ ، دار الشروق جده ، الطبعة السابعة ١٣٩٨ هـ ص ١٥٤٤ .

المبحث الثانى :

محاولات الدول الاسلامية للتكامل الاقتصادى

تتوفر للدول الاسلامية مجتمعة امكانيات التعاون والتكامل الاقتصادى بشكل واضح نظرا للموارد الاقتصادية المتنوعة التى تمتلكها هذه الدول . الا أن هذه الدول لم تتمكن بعد من تحقيق الحد الأدنى للتكامل الاقتصادى الشامل فيما بينها . ويعود السبب فى ذلك الى جملة من العوامل والظروف السياسية والاقتصادية ستتم الاشارة اليها فى هذا البحث .(١)

وظهرت بوادر مشجعة للتعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية تمثلت فى انشاء منظمة المؤتمر الاسلامى والتى تسعى الى تعزيز التعاون بين الدول الاسلامية الأعضاء فيها بغية التوصل الى تحقيق التكامل فى مجال التنمية الاقتصادية للمجموعة الاسلامية . كما تعمل المنظمة على بلورة التعاون بين الدول الاسلامية فى مؤسسات مختصة بتقوية هذا التعاون فى مجالاتها المختلفة ومن هذه المؤسسات :-

- البنك الاسلامى للتنمية .(٢)

---

(١) انظر المبحث الثالث من هذا الفصل .

(٢) سيأتى الحديث عن البنك الاسلامى للتنمية فى هذا المبحث بالتفصيل .

- مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية (مركز انقره)[١]

- المركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث .[٢]

- الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع .[٣]

---

(١) أنشيء مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية في عام ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧ م ومقره مدينة أنقره بالجمهورية التركية ويهدف المركز الى جمع وتقويم ونشر المعلومات الاحصائية والقيام بأبحاث تطبيقية عن سبل التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية وتجرى هذه الأبحاث اعتمادا على المعلومات الاحصائية والاقتصادية التى ترد الى المركز من الدول الاعضاء فيه .

انظر منظمة المؤتمر اسلامى : بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية الامانة العامة للمنظمة ، جده (١٣٨٩هـ - ١٤٠١هـ) الموافق (١٩٦٩ - ١٩٨١ م) ص ٢٠٥ .

(٢) انشى المركز الاسلامي للتدريب الفني والمهني والبحوث في عام ١٣٩٨ هـ الموافق ١٩٧٨ م ومقره مدينة دكا بجمهورية بنغلاديش . ويهدف المركز الى اجراء البحوث حول التعليم التقني والمهني في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي وتقويم حاجيات التدريب في الدول الاسلامية ، وتشجيع التعاون الفني وتنسيق سياسات التشغيل والتكوين المهني والتقني فيما بين الدول الاسلامية .

(٣) أنشئت الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة وتبادل السلع في عام ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩ م . ومقرها مدينة كراتشى بالجمهورية الباكستانية . وتهدف الغرفة الى اجراء البحوث وتقديم المشورة حول تجارة الدول الاسلامية ووضع السياسات الصناعية والتجارية المشتركة ، وتقديم التوصيات حول حماية المصالح الاقتصادية للدول الاسلامية .

انظر المرجع السابق ص ٤٨٢ .

- المركز الاسلامى لتنمية التجارة .[١]

وبالرغم من ذلك فان هذه المؤسسات لاتكفى وحدها لقيام تكامل اقتصادى شامل بين الدول الاسلامية ، لأنها - أى المؤسسات - تخدم جزئية من جزئيات التكامل الاقتصادى وهو القطاع التجارى ، كما أنها ليست بالقدر الكافى لتخدم وتنمى هذا القطاع الهام ، يضاف الى ذلك الصعوبات التى تواجه تلك المؤسسات وفى مقدمتها عدم كفاية المساهمات المقدمة من قبل الدول الأعضاء ، اضافة الى عدم انتظام تلك المساهمات بسبب تأخر وامتناع بعض الدول الأعضاء فيها عن دفع نسبة مساهمتها فى تلك المؤسسات .[٢]

---

(١) انشىء المركز الاسلامى لتنمية التجارة فى عام ١٤٠٠ الموافق ١٩٨٠ م . ومقره مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية . ويهدف المركز الى مساعدة الدول الأعضاء على تبادل الأفكار والخبرات اللازمة لتنشيط التبادل التجارى عن طريق تنظيم الاجتماعات ، وتقديم المشورة للدول الأعضاء حول السياسات التجارية المزمع تطبيقها والوسائل الهادفة الى تنشيط التجارة داخل المجتمعات فيما بينها ، وتقويم التوصيات للدول الأعضاء عن مختلف جوانب التجارة الاسلامية . وتشجيع الاستثمارات الموجهة نحو تنمية المبادلات التجارية . ومساعدة الدول الأعضاء على تنسيق السياسات التجارية فيما بينها .
انظر المرجع السابق ص ٧٦٣ .

(٢) المصدر منظمة المؤتمر الاسلامى . مركز أنقره خلال ثلاث سنوات ١٩٧٨ / ١٩٨١ م ، اجتماعات الجمعية العامة ، مركز الأبحاث الاحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ص ١ ، ٣٢ .

وبالاضافة الى منظمة المؤتمر الاسلامى والمؤسسات المنبثقة منها ، اتجه بعض من الدول الاسلامية الى تقوية التعاون الاقليمى فيما بينها ومن ذلك انشاء السوق العربية المشتركة فى عام ١٣٨٤ هـ الموافق ١٩٦٤ م والتى ضمت أربع دول عربية هى الاردن ، وسوريا ، والعراق ، ومصر • ومجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى انشىء فى عام ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١ م والذى يضم ست دول عربية خليجية هى الامارات العربية المتحدة ، والبحرين ، والمملكة العربية السعودية ، وسلطنة عمان ، وقطر ، والكويت • والواقع أن هذه الجهود للتعاون الاقليمى لاتمثل محوراً اقليمياً منفصلاً عن اطار التعاون الشامل بين الدول الاسلامية بقدر ماهى خطوة للوصول الى تحقيق وتأكيد هذا التعاون الشامل •

وسأتناول فى هذا المبحث بعضا من الجهود التى بذلت لتحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية وذلك على النحو التالى :-

المطلب الأول : البنك الاسلامى للتنمية •

المطلب الثانى: السوق العربية المشتركة •

المطلب الثالث : مجلس التعاون لدول الخليج العربية •

المطلب الأول : البنك الاسلامى للتنمية :

١ - نشأته :-

انشىء البنك الاسلامى للتنمية فى عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م من قبل الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الاسلامى • وافتتح رسميا فى عام ١٣٩٥هـ الموافق ١٩٧٥ م • ويبلغ رأس مال البنك المصرح به ٢٠٠٠ مليون دينار اسلامى.(١)

---

(١) الدينار الاسلامى وحدة حسابية للبنك تعادل وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولى •

مقسمة الى ٢٠٠ ألف سهم بقيمة اسمية لكل سهم قدرها عشرة آلاف دينار اسلامي . ويبلغ رأس مال البنك المكتتب فيه حاليا ١٩٥٨ر٣٧ مليون دينار اسلامي مدفوع بعملات قابلة للتحويل يقبلها البنك . ومقر البنك مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية . ويبلغ عدد الدول الأعضاء في البنك حتى الآن أربعا وأربعين دولة . والشرط الأساسي للعضوية هو كون الدولة عضوا في منظمة المؤتمر الاسلامي ، على أن تكتتب في رأس مال البنك وفقا لما يقرره مجلس المحافظين .(١)

٢ - أهدافه ووظائفه :

يهدف البنك الاسلامي للتنمية الى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الاسلامية مجتمعة ومنفردة وفقا لمبادىء الشريعة الاسلامية .

أما وظائفه فانها تشتمل على المساهمة في رؤوس أموال المشروعات وتقديم القروض للمؤسسات والمشروعات الانتاجية في الدول الأعضاء بالاضافة الى تقديم المساعدة المالية لهذه الدول في أشكال اخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما أن على البنك أن يقوم بانشاء وادارة صناديق خاصة لأغراض معينة ، ومن بينها صندوق لمعونة المجتمعات الاسلامية في الدول غير الأعضاء وأن يتولى النظارة على صناديق الأموال الخاصة ، وللبنك قبول الودائع وجذب الأموال بأية طريقة أخرى ، ومن مسؤوليات البنك أن يساعد في تنمية التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء وخاصة في السلع

---

(١) البنك الاسلامي للتنمية ، جدة ، التقرير السنوي الحادي عشر ، ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٥ / ١٩٨٦ م . ص ج ، د .

الانتاجيـة ، ويقدم المساعـدة الفنيـة للدول الأعضـاء ، ويعمـل على توفير وسائل التدريب للمشتغلين فى مجال التنمية ، وأن يقوم بالابحاث اللازمة لممارسة أنواع النشاط الاقتصادى والمالى والمصرفى فى الدول الاسلامية طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية .(١)

٣ ـ نشاطاته :

قام البنك الاسلامى للتنمية منذ تأسيسه بمباشرة العديد من النشاطات التى نصت اتفاقية انشائه على قيامه بها ومنها :ـ

أ ـ المساهمة فى رأس المال :ـ

يساهم البنك فى رؤوس أموال المشروعات الصناعية والصناعية الزراعية فى الدول الأعضاء . وقد بلغ مجموع ماساهم به البنك منذ عام ١٣٩٦ هـ وحتى نهاية عام ١٤٠٦ هـ نحو ٢٦٣ر٠٤ مليون دينار اسلامى تعادل ٣١٣ر٥٦ مليون دو لار أمريكى ، لصالح ٦٢ عملية .(٢)

ب ـ تقديم القروض :ـ

تقتصر القروض التى يقدمها البنك بصورة رئيسية على تمويل البنية الأساسية فى الدول الأعضاء لما لها من دور أساسى فى سير عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل . وقد بلغ مجموع مااعتمده البنك من تمويل فى هيئة قروض منذ عام ١٣٩٦ هـ (٥٢١ر٢٤ مليون دينار اسلامى) تعادل (٥٨٠ر٦٥ مليون دولار امريكى) .(٣)

---

(١) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢) المرجع السابق ص ٩٧ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٥ .

جـ - المشاركة فى الأرباح :-

يعتبر نشاط البنك الاسلامى للتنمية فى مجال المشاركة فى الأرباح ضعيفا للغاية بالمقارنة مع النشاطات الأخرى للبنك ، مع أن المشاركة فى الأرباح تعتبر الوسيلة الرئيسية للتمويل فى المصارف الاسلامية .

ولم يعتمد البنك لتمويل هذا النوع من الاستثمار سوى عمليتين بمبالغ ٧٫٣٣ مليون دينار اسلامى ، تعادل ٨٫٤٤ مليون دولار أمريكى ، خصصت لتمويل مشروعين أحدهما بالمملكة المغربية والآخر بدولة الامارات العربية المتحدة .(١)

د - المساعدة الفنية :-

يقدم البنك المساعدة بصفة قرض أو بصفة منحة . وقد تقدم المساعدة الفنية بصفة قرض ومنحة معا فى عملية واحدة ، وتقدم المنحة فى حدود مائة وخمسين ألف دينار اسلامى . والغرض الأساسى من المساعدة الفنية هو تمويل دراسات الجدوى الاقتصادية ، واعداد المواصفات الهندسية وخدمات الخبرة الاستشارية ، وشراء معدات للبحوث وللتدريب أثناء مرحلة تنفيذ المشروع .(٢)

وتفيد المساعدة الفنية فى التعرف على المشروعات ذات الجدوى لتهيئة فرص الاستثمار فى الدول الأعضاء . وقد أصبحت الحاجة الى تكثيف المساعدة الفنية المقدمة للدول الأعضاء أكثر أهمية من ذى قبل نظرا للنقص العام فى المشروعات والحاجة الى استكشاف مجالات جديدة للاستثمار .(٣)

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى الثامن ، ١٤٠٣ هـ ص ٨٥ .

(٢) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى العاشر ، ١٤٠٥ هـ ، ص١٠٦، ١٠٧ .

(٣) البنك الاسلامى للتنمية ، جده ، التقرير السنوى الحادى عشر ، ١٤٠٦ هـ ص ١٠٢ .

وبلغ مجموع ماإعتمده البنك للمساعدة الفنية منذ بدء عملياته ٦٤ر ٣٥ مليون دينار اسلامى تعادل ٨٧ر ٣٩ مليون دولار أمريكى . (١)

هـ - تمويل عمليات التجارة الخارجية :-

بدأت عمليات التجارة الخارجية فى عام ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧م بهدف توفير وسيلة لاستثمار فائض أرصدة البنك غير المطلوبة بصفة عاجلة لتمويل المشروعات . كما أن لهذه العمليات تأثير على البرامج التنموية فى الدول الأعضاء من خلال توفير احتياجات هذه الدول من النقد الأجنبى اللازم لتمويل وارداتها الأساسية . وتعد هذه العمليات وسيلة مؤقتة لتخفيف أعباء الدول الأعضاء التى تعانى بشكل حاد من اختلال ميزان المدفوعات .

وتسهم عمليات تمويل التجارة الخارجية أيضا فى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء حيث أنه فى أغلب الحالات يكون مصدر توريد السلع التى يتم استيرادها وفق هذاالنظام هو احدى الدول الأعضاء .

وقد بلغ المجموع التراكمى للمبالغ التى قدمها البنك لعمليات تمويل التجارة الخارجية حتى نهاية عام ١٤٠٦ هـ ، ٧٣ر ٣٩٠١ مليون دينار اسلامى تعادل ٧٦ر ٤٣٨٥ مليون دولار أمريكى . (٢)

و - عمليات المعونة الخاصة :-

أنشىء حساب المعونة الخاصة بمقتضى قرار مجلس محافظى البنك فى عام ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩ م بهدف : (٣)

---

(١) نفس المرجع ص ١٠٣ .

(٢) المرجع السابق ص ١٠٦ .

(٣) المرجع السابق ص ١١٤ .

١ ـ توفير وسائل التدريب والبحوث بهدف مساعدة وارشاد الدول الأعضاء الى اعادة توجيه أنشطتها الاقتصادية والمالية والمصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية . ولذا تم انشاء المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب بجدة وبدأ أعماله منذ عام ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢ م .

٢ ـ تقديم الاغاثة على شكل سلع وخدمات مناسبة للدول الأعضاء المتضررة من الكوارث الطبيعية .

٣ ـ تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء بهدف تعزيز ودعم القضايا الاسلامية .

٤ ـ تقديم المساعدة المالية للمجتمعات الاسلامية فى الدول غير الأعضاء بغرض تحسين احوالها الاجتماعية والاقتصادية .

وقد اعتمد البنك من حساب المعونة الخاصة منذ انشاء الحساب وحتى نهاية عام ١٤٠٦ هـ مامجموعه ١٦٦٫٥٠ مليون دينار اسلامى تعادل ١٧٢٫٩٢ مليون دولار أمريكى ، لتمويل ٦٦ عملية فى عدد من الدول الأعضاء والمجتمعات الاسلامية فى الدول غير الأعضاء ، وتشمل العمليات الممولة من حساب المعونة الخاصة مشروعات تعليمية لصالح المسلمين مثل المدارس والمعاهد ومؤسسات التدريب والبحوث الاسلامية والعمليات الاغاثة المختلفة .[1]

٤ ـ تقويم نشاطات البنك :

على الرغم من محدودية الموارد المالية للبنك الاسلامى للتنمية ، الا أنه عمل فى حدود امكانياته من أجل تعزيز العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وذلك من خلال النشاطات المتعددة التى قام بها البنك فى سبيل ذلك . وأسهم فى الجهود المبذولة لاستثمار الامكانات التجارية والقدرات

---

(١) المرجع السابق ص ١١٤، ١١٧ .

الاقتصادية للعالم الاسلامي بأقصى طاقة ممكنة لصالح الدول الأعضاء فيه.[١] كما عمل على سد بعض احتياجات الدول الأعضاء من السلع والمنتجات الاستهلاكية والرأسمالية . على الرغم من الصعوبات التى واجهها البنك والمتمثلة فى ركود المناخ الاقتصادى بصفة عامة ، وعدم توفر المشروعات المناسبة والمدروسة للمساهمة فى رؤوس أموالها ، نتيجة للظروف المالية التى تمر بها غالبية الدول الأعضاء ، مما دفعها الى اتباع سياسة البطء فى المساهمة فى المشروعات بالعالم الاسلامى . اضافة الى عدم تمكن البنك من السير فى اجراءات الموافقة على العديد من المشروعات التى كان البنك قد انتهى من دراستها بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء فى الوفاء بالتزاماتها المالية .[٢]

وحتى يمكن للبنك أن يقوم بدور أكثر اتساعا وشمولا لتدعيم التعاون التجارى بين الدول الاسلامية ينبغى العمل على زيادة موارده المالية اضافة الى قيام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية نحو البنك .

---

(١) المرجع السابق ص ٤ .

(٢) المرجع السابق ص ٩٤ ، ٩٦ .

المطلب الثانـــى :

السوق العربيـــةالمشتركـــة

١ ـ نشأة الســـوق :

اتخـذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية [١] قراره رقم ١٧ بتاريخ ٥ ـ ٣ ـ١٣٨٤هـ الموافـــق ١٣ ـ ٨ ـ ١٩٦٤ م ، والذى نص على انشاء السوق العربيـــة المشتركـــــة كخـطوة أساسيـة لتنفيـذ اتفاقيـةالوحدة الاقتصادية العربية ، وذلك رغبـة مـــــن المجلس فى تحقيـق التقدم الاجتماعـــى والازدهار الاقتصادى للدول الأطـــــــراف المتعاقدة ، وسعيـا للوصول للتكـامل الاقتصـادى بين الدول الأعضـاء ٠

---

(١) انشى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى ٣ ـ١١ ـ ١٣٧٦ هـ الموافق ٣٠ـ٦ـ ١٩٥٧م بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ، وذلك من أجل العمل على تحقيـــــق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية ٠ وقد نصت المادة الأولى من اتفاقيـــــة الوحدة الا قتصادية العربية على أن تضمـن هذهالوحدة بصورة خاصة لدولهـــــا ولرعاياها على قدم المساواة مايلى :ـ

١ ـ حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال ٠

٢ ـ حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية ٠

٣ ـ حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى ٠

٤ ـ حرية النقل والترانزيت (تجارة العبور) واستعمال وسائل النقل والموانـــىء والمطارات المدنية ٠

٥ ـ حقوق التملـكوالابصاء والارث ٠

ويبلغ عدد الدول الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية أربع عشرة دولـــــة ويقع مقر المجلس فى مدينة عمان بالاردن ٠

وقد نصت المادة الأولى من اتفاقية انشاء السوق على أن الأطراف المتعاقدة هى الدول الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . وقد انضم الى الاتفاقية كل من الأردن وسوريا والعراق والكويت ومصر . الا أن الكويت امتنعت بعد ذلك عن التصديق على الاتفاقية . وقد أصبحت الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من ٢٨ - ٨ - ١٣٨٤ هـ الموافق ٣٠ - ١ - ١٩٦٥ م بين الدول الاربع . كما أنضم عدد من الدول الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مثل الجمهورية العربية اليمنية ، والسودان ، إلا انهما لم يصادقا على الاتفاقية (١) .

٢ - أهداف السوق العربية المشتركة :

حددت مقدمة قرارات انشاء السوق العربية المشتركة الأهداف التى تسعى لتحقيقها وهى :-

١ - حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .

٢ - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية .

٣ - حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى .

٤ - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية .

ومن تلك الأهداف يتضح أن قرارات انشاء السوق العربية المشتركة قد اشتمل على معظم أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مما أوجد تداخلا بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وجهاز السوق ، وأوجد تشابكا بين السبل

---

(١) انظر كلامن الفريد ج مصرى ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سابق ص ٢٣٨
د . تيسير عبد الجابر ، دراسات فى التكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ص١١١
ود . محمد عفر ، اقتصاديات الوطن العربى بين التنمية والتكامل ، دار المجمع العلمى بجده ، ١٤٠٠ / ١٩٨٠ ص ١٢٧ .

والطرق التى يمكن بمقتضاها بلوغ تلك الأهداف . خصوصا وأن مرحلة السوق تعتبر مرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية ، ولكن هذا لايمنع من أن يكون للمنظمة الخاصة بالسوق نظاما وأحكاما متكاملة أسوة بمجلس الوحدة .(١)

٣ - تقويم السوق العربية المشتركة :

على الرغم من مرور مدة زمنية كبيرة على صدور قرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانشاء السوق العربية المشتركة ، الا أن قرارات انشاء السوق اقتصرت على تكوين اتحاد جمركى بين الدول الأعضاء ، دون اتخاذ خطوات تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ، ومع ذلك فان الدول الأعضاء لم تستطع أن تحقق هذا الاتحاد الجمركى ، بل تعتبر منطقة للتجارة الحرة ، حيث لم تنجح السوق فى ازالة القيود الجمركية غير التعريفية بين الدول الأعضاء ، اضافة الى عدم التوصل الى توحيد الرسوم الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجى .

كما واجهت عملية تطبيق بنود الاتفاقية صعوبات عديدة أدت الى اخفاق السوق فى القيام بوظيفتها الأساسية وهى بلوغ الوحدة الاقتصادية الشاملة . ومن أهم تلك الصعوبات التى ترتب عليها تضاؤل نتائج السوق العربية المشتركة واخفاقها فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الأعضاء :-

١ - أن الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء عند انشاء السوق لم تكن مهيأة لقيام تكامل اقتصادى لأسباب عديدة منها .(٢)

---

(١) د. محمود سالم ، الاتحادات الجمركية بين الدول النامية ، مرجع سابق ص ٥٠٧ .

(٢) انظر كلامن المرجع السابق مباشرة ص ٥٤٥ ، د. اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية مرجع سابق ، ص ١٨٤

أ - أن الهياكل الانتاجية فى الدول الأعضاء كانت فى ذلك الوقت فى مرحلة الانشاء بسبب حداثة استقلال الدول الأعضاء .

ب - التشابه السلعى فى مكونات تجارتها وتقارب جهودها التنموية

جـ - افتقار السوق للدراسات العلمية عن الهياكل الاقتصادية والخطط التنموية وامكانيات النمو ومشكلات التنسيق لعدم وجود جهاز متخصص لمثل هذه الدراسات .

د - نقص الاحصاءات والبيانات وقصور المتاح منها عن تحقيق أغراض الدراسات الاقتصادة اللازمة لدراسة مختلف المشروعات الانتاجية القائمة .

٢ - تعدد الاتفاقيات الثنائية بين الدول الأعضاء فى السوق مما حد من فاعلية السوق ، حيث اتجهت الدول الأعضاء الى مثل هذه الاتفاقيات كضرورة لتسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجارى وذلك تطبيقا لنص المادة السادسة عشرة من قرار انشاء السوق ، (١) نتيجة لعدم وجود اتحاد عربى للمدفوعات بحيث يمكن أن يؤدى هذا الدور بصورة متعددة الأطراف . (٢)

---

(١) تنص المادة السادسة عشرة من اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة على الآتى:

" الى ان يتم انشاء اتحاد مدفوعات عربى وصندوق نقد عربى للأطراف المتعاقدة بحيث تصبح عملاتها قابلة للتحويل فيما بينها تطبق الأحكام التالية :-

أ - تتم تسوية المدفوعات المتعلقة بقيمة السلع والخدمات المتبادلة بين الأطراف المتعاقدة وفقا لاتفاقات الدفع الثنائية المعمول بها بين كل من هذه الدول .

ب - فى حالة عدم اتفاق دفع ثنائى بين دولتين من الأطراف المتعاقدة ، تتم تسوية المدفوعات المذكورة فى الفقة الأولى اعلاه بدولار الولايات المتحدة الامريكية أو بالجنية الاسترلينى أو بأية عملة قابلة للتحويل مقبولة لدى الطرفين وفى هذه الحالة تتعهد كل من الدولتين بالسماح بتحويل جميع المبالغ المستحقة للبلد المصدر دون تأخير .

(٢) د. محمود سالم ، الاتحادات الجمركية بين الدول النامية ، مرجع سابق ص ٥٤٥ .

٣ ـ اسراف الدول الأعضاء باستخدام حقها فى طلب الاستثناءات من الاعفاء والتخفيضات التى نص عليها قرار انشاء السوق . لأن هذه الدول تعتمد اعتمادا كبيرا على ايرادتها من هذه الرسوم . (١)

٤ ـ عدم وجود هيئة تختص بمتابعة تنفيذ أحكام السوق ، ودراسة مشكلات التطبيق والفصل فى المنازعات .(٢)

٥ ـ توتر العلاقات السياسية بين بعض الدول العربية وانعكاس أثر ذلك على سير عملية التكامل الاقتصادى والحد منها بدرجة كبيرة . اضافة الى تباين نظم وأشكال الحكم بين دول السوق . (٣)

المطلب الثالث : مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

---

١ ـ نشأته :

أنشىء مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى ٢١ ـ ٧ ـ ١٤٠١ هـ الموافق ٢٥ ـ ٥ ـ ١٩٨١ م ، ويضم فى عضويته الدول العربية الخليجية التالية :ـ

دولة الامارات العربية المتحدة ، دولة البحرين ، المملكة العربية السعودية ، سلطنة عمان ، دولة قطر ، دولة الكويت .

ويقع مقر المجلس فى مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية .

٢ ـ أهدافه :

تتمثل أهداف مجلس التعاون الأساسية فيما يلى :ـ(٤)

١ ـ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع

---

(١) انظر كلا من د. محمد هشام خواجكية ، التكامل الاقتصادى فى الخليج العربى ، مرجع سابق ص ٣٧٨ ود. اسماعيل عبد الرحيم شلبى ، التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية مرجع سابق ص ١٧٨ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨٤ .

(٣) انظر كلا من المرجع السابق ص ١٨٥ ، والفريد ج مصرى ، السوق العربية المشتركة مرجع سابق ص ٢٦ .

(٤) النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ص ٣ ، ٨ .

المجالات وصولا الى وحدتها ٠

٢ ـ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات ٠

٣ ـ وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية :ـ

أ ـ الشؤون الاقتصادية والمالية ٠

ب ـ الشؤون التجارية والجمركية والمواصلات ٠

جـ ـ الشؤون التعليمية والثقافية ٠

د ـ الشؤون الاجتماعية والصحية ٠

هـ ـ الشؤون التشريعية والادارية ٠

٤ ـ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وانشاء مراكز بحوث علمية ، واقامة مشروعات مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها ٠

٣ ـ أجهزة المجلس :

أولا : الأجهزة الرئيسية :

يتكون مجلس التعاون الخليجي من الاجهزة التالية :ـ

أ ـ المجلس الأعلى :

ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء ، ويعقد دورة واحدة كل سنة في احدى البلدان الأعضاء ويكتمل النصاب بثلثي الدول الأعضاء ٠ ويختص المجلس بالعمل على تحقيق أهداف مجلس التعاون ٠ ويتبع المجلس هيئة تسوية المنازعات التي يتولى تشكيلها في كل حالة على حدة بحسب طبيعة الخلاف ، وتختص الهيئة بالنظر فيما يحيله المجلس الأعلى من منازعات من الدول الأعضاء ، وخلافات حول تفسير أو تطبيق النظام الأساسي لمجلس التعاون ٠

ب - المجلس الوزارى :

ويتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء ، وينعقد مرة كل ثلاثة أشهر فى احدى البلدان الأعضاء ، ويكتمل النصاب بثلثى الدول الأعضاء . ويختص المجلس بالعديد من الأمور منها :- اقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشروعات التى تهدف الى تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء فى مختلف المجالات واتخاذ مايلزم بشأنها من قرارات وتوصيات . كما يعمل المجلس على تشجيع وتطوير الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء فى مختلف المجالات . وكذلك دعم التعاون فى الأنشطة المختلفة للقطاع الخاص .

جـ - الأمانة العامة :

وتتكون من أمين عام ويعاونه أمناء مساعدون وماتستدعيه الحاجة من موظفين. وتتولى الامانة العامة العديد من المهام منها :-

أ - اعداد الدراسات الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجى .

ب - التقارير الدورية عن أعمال مجلس التعاون .

جـ - متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى والمجلس الوزارى من قبل الدول الأعضاء .

د - اعداد التقارير والدراسات التى يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزارى .

هـ - اعداد الميزانيات والحسابات الختامية لمجلس التعاون .

و - التحضير للاجتماعات واعداد جدول أعمال المجلس الوزارى ومشروعات القرارات .

ثانيا : الأجهزة الفرعية :

كما توجد الى جانب تلك الأجهزة الرئيسية العديد من اللجان والمؤسسات

الاقتصادية المتخصصة فى شتى مجالات التعاون المشترك من أجل العمل على تنسيق وتنفيذ سياسات المجلس ووضع الاجراءات التفصيلية لذلك ومنها :-

أ - لجنة التخطيط الاقتصادى والاجتماعى :

تتكون هذه اللجنة من الوزراء المسؤولين عن التخطيط ، وتعمل على استنباط مجالات العمل المشترك فى التخطيط الاقتصادى والاجتماعى والتنسيق بينها بهدف تحقيق التجانس بين الخطط الاقتصادية والاجتماعية الوطنية فى تلك الدول ووضع الأسس لتصور تخطيط مستقبلى متكامل بصفة مستمرة من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأعضاء فى المجلس .

ب - لجنة التعاون المالى والاقتصادى :

تتكون هذه اللجنة من وزراء المالية وتقوم بتحديد الوسائل الكفيلة بتنسيق التعاون المالى والاقتصادى على ضوء الأهداف العامة فى العمل الاقتصادى المشترك .

جـ - لجنة التعاون التجارى :

تتكون من وزراء التجارة ، وتتولى هذه اللجنة تنسيق النشاط الصناعى فيما بين الدول الأعضاء من خلال وضع السياسات واقتراح الوسائل المؤدية الى التحول الصناعى على أساس تكاملى ومايدخل فى ذلك من تشريعات ونظم لتوزيع الصناعات ونقل التقنية ، وتنمية الموارد البشرية الفنية .

د - لجنة النفط :

تتكون هذه اللجنة من وزراء الخارجية والنفط والمالية وتقوم بما يلى :-

أ - العمل على تنسيق سياسات دول المجلس فى مجال الصناعة النفطية بجميع مراحلها من استخراج وتكرير وتصنيع وتسعير ونقل واستغلال الغاز الطبيعى وتطوير مصادر الطاقة .

ب - وضع سياسة نفطية موحدة ومواقف مشتركة ازاء العالم الخارجى والمنظمات الدولية والمتخصصة .

هـ - لجنة وزراء النقل والموصلات :

تتكون من وزراء النقل والموصلات ، وتقوم بالعمل على تطوير وتحسين شبكة الطرق البرية القائمة بين دول المجلس ٠

٤ - تقويم تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية :

يعتبر مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أهم المنظمات الاسلامية الموجودة الآن ، نظرا لأن هذا المجلس لايقتصر نشاطه على المجال الاقتصادى فقط بل يشمل الى جانب ذلك المجالات السياسية ، والدفاعية ، والتعليمية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والصحية ، والاعلامية ، والسياحية ، والتشريعية ، والادارية ، وهذا يؤدى الى تطوير التعاون ويساعد على تنمية علاقاتها وتحقيق التنسيق والترابط فيما بينها ٠

وقد حقق المجلس العديد من المنجزات الاقتصادية الهامة على الرغم من أن المجلس لم يمض على قيامه سوى سنوات معدودة لاتعتبر كافية لقيام الهياكل الأساسية اللازمة قنوات التعاون الاقتصادى ٠

ومن أهم تلك المنجزات مايلى :-

١ - اعداده للاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين الدول الأعضاء والتى تهدف الى تنسيق وتوحيد سياياتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها ٠ وتقع هذه الاتفاقية فى ستة فصول وتشتمل على ثمان وعشرين مادة ٠

وقد قرر المجلس الأعلى فى دورته الثالثة التى عقدت بدولة البحرين فى المدة من ٢٣ - ٢٥ محرم ١٤٠٣ هـ الموافق ٩ - ١١ نوفمبر ١٩٨٢ م ، البدء بالخطوات التنفيذية للاتفاقية الاقتصادية الموحدة اعتبارا

٢ - اقرار اتفاقية انشاء مؤسسة الخليج للاستثمار بين الدول الأعضاء فى

المجلس برأس مال قدره ألفان ومائة مليون دو لار أمريكي . ومقر هذه المؤسسة مدينة الكويت ، وهى تهدف الى استثمار الأموال فى مختلف أوجه الاستثمارات داخل الدول الأعضاء وخارجها ، والاسهام فى تدعيم وتنمية الموارد الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء .

٣ - موافقة المجلس على الصيغة التى تنظم حق التملك للمواطنين فى الدول الأعضاء .

٤ - اتخاذ الخطوات التمهيدية لاعداد مشروع استراتيجية التنمية الصناعية لدول المجلس بهدف تحديد التوزيع الجغرافى للصناعة فى المنطقة ، مع الأخذ فى الاعتبار بالمميزات النسبية للصناعات الخليجية التى تتسم بالمرونة وامكانية التحكم فيها .

٥ - التنسيق فى اقامة الصناعات وتفادى حدوث الازدواج فى انشاء المشروعات الصناعية فى الدول الأعضاء . ومن ذلك القرار الذى اتخذته المملكة العربية السعودية بصرف النظر عن اقامة مصهر للألومنيوم بها عندما اتضح أن كلا من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة البحرين تعملان كلا على حدة على اقامة مثل هذا المصهر للألومنيوم . (١)

٦ - فتح مجالات النشاط الاقتصادى لمواطنى المجلس دون تحديد ، وهذا يعنى اطلاق حرية النشاط الاقتصادى بما فى ذلك ممارسة النشاط التجارى للمواطن الخليجى فى جميع الدول الأعضاء .

٧ - اعفاء السلع والمنتجات التى تنتج فى أى دولة من دول المجلس وتصدر الى دولة اخرى عضو فى المجلس من الرسوم الجمركية حتى ولو كانت هذه السلعة

---

(١) د. غازى القصيبى ، التنمية وجها لوجه ، مؤسسة تهامة ، جده ، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م ص ١٠٠ .

محمية بالدولة المستوردة . والاتفاق على وضع تعريفة جمركية موحدة تطبقها هذه الدول تجاه العالم الخارجي ، وذلك لحماية المنتجات الوطنية فى مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة ، وتقرر أن يكون الحد الأدنى للتعريفة الجمركية ٤٪ والحد الأعلى ٢٠ ٪ (١)

٨ - اضفاء الصفة الخليجية على الانتاج الوطنى لأى من الدول الأعضاء وهذا يعنى تغيير مصطلح المنتج الوطنى الى منتج خليجى . وكذلك تنشيط التبادل التجارى من خلال الاتفاق على اقامة معرض سنوى للمنتجات الوطنية لدول المجلس.

٩ - تنسيق سياسة الاستيراد والتصدير فى الدول الأعضاء فى المجلس وذلك من أجل توفير قوة تفاوضية جماعية لدول المجلس .

١٠ - اعداد سياسة زراعية مشتركة بين الدول الأعضاء فى المجلس لتحقيق التنمية والتعاون فى المجال الزراعى فى تلك الدول . وتهدف السياسة الزراعية المشتركة الى :- (٢)

أ - تحقيق التكامل الزراعى بين تلك الدول عن طريق تنسيق المجهودات الذاتية ودعمها بمجهودات مشتركة مكملة لها ، والى زيادة سرعة نمو الانتاج الزراعى ، ورفع كفاءة الأداء لهذه المجهودات .

ب - تحقيق أعلى مستويات ممكنة من الاكتفاء الذاتى ، وبصفة خاصة السلع الغذائية الاساسية .

جـ - تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة (خاصة مياه الرى) .

---

(١) مجلة الاقتصاد والنفط ، الرياض ، العدد ١٤ ، فبراير ١٩٨٤ م ص ١٩ .

(٢) الامانة العامة لمجلس التعاون الخليجى العربية ، السياسة الزراعية المشتركة لدول مجلى التعاون ، فبراير ١٩٨٤ م ص ٤ ، ٥ .

د - ابراز وتنمية دور القطاع الخاص فى الانتاج الزراعى ، وفى المجالات المرتبطة به والمكملة له ٠

١٠ - الغاء تأشيرة الدخول بالنسبة لمواطنى المجلس تحقيقا لمبدأ حرية التنقل ٠

وفى الجانب المقابل لتلك المنجزات والايجابيات التى حققها مجلس التعاون الخليجى تجد أن هناك بعض العقبات والمآخذ التى تقف وترد أمام عملية التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى المجلس ٠ ومن هذه العقبات تماثل اقتصاديات الدول الأعضاء فى المجلس ، حيث يتركز الانتاج فى تلك الدول فى استخراج وتكرير النفط وتسييل الغاز الطبيعى ، وصناعة البتروكيماويات والأسمدة ٠ اضافة الى الاعتماد المتزايد على الاستيراد من الخارج لسد العجز فى انتاج المواد الغذائية والمنسوجات والأجهزة اللازمة لمشروعات التنمية ٠

أما بالنسبة لأهم المآخذ التى ترد على عملية التعاون الخليجى فى المجال الاقتصادى فمنها :-

أ - ان المنشآت الصناعية الكبرى مثل مصافى النفط ومحطات تحلية المياه المالحة ومجمعات البتروكيماويات يقوم بتشغيلها وتأمين قطع الغيار اللازمة لها شركات أجنبية يمكن أن تتحكم فى مستقبلها الانتاجى ٠ لذا فان من المهم العمل على تهيئة الكوادر الفنية العربية الخليجية القادرة على تشغيل وصيانة تلك المنشآت، وكذلك قيام صناعات متخصصة لتوفير قطع الغيار اللازمة لهذه المنشآت الصناعية الكبرى ٠

ب - يلاحظ على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس معاملتها للمستوردات من الدول الاسلامية بنفس المعاملة لدول العالم الأخرى ، وكان ينبغى

أن تمنح مستوردات الدول الاسلامية معاملة تفضيلية تسهم فى تنشيط حركة التبادل التجارى بين الدول العربيـــة الخليجية وبين الدول الاسلامية ٠

المبحث الثالث :

عقبات التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية

تمهيد :

لم تكتف الدول الاستعمارية باستغلال ونهب ثروات وخيرات الدول الاسلامية بل عمدت الى وضع العراقيل والصعوبات فى طريق الوحدة الشاملة بين الدول الاسلامية ، وفى مقدمتها تجزئة العالم الاسلامى الى وحدات سياسية متنافرة وضع على حدودها الحواجز ، ومنع الانتقال من وحدة الى أخرى الا بعد كثير من التعقيدات والاجراءات.(١) ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قام الاستعمار بالعمل على افساد عقيدة المسلمين التى أساسها التوحيد وعبادة الله عز وجل ، وذلك من خلال المناداة بأفكار ومبادىء ليست من الاسلام فى شىء بل هى عقائد فاسدة الهدف منها بث الفرقة فى صفوف المسلمين .(٢) ومن أشهر تلك العقائد الفاسدة البهائية (٣) ، والقادينية (٤)

---

(١) محمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامى ، مرجع سابق ص ٩ .

(٢) محمود شاكر ، سكان العالم الاسلامى ، مؤسسة الرسالة بيروت ، الطبعة السادسة ١٣٩٦/١٩٧٦ م ص ٣٩ .

(٣) نشأت البهائية على يد الميرزا حسين بن على المازندرانى النورى المولود سنة ١٢٣٣هـ الذى ادعى أنه الموعود الذى ظهر الى الوجود . وتمادى الرجل فى غية حيث ادعى أنه المسيح ، ولم يقف عند هذا الحد بل تعداه الى ادعاء الربوبية .
وأساس اعتقادهم - أى البهائية - أن الله سبحانه وتعالى ليس له اسماء ولاصفات ولاأفعال وان كل مايضاف اليه من أسماء وصفات وأفعال هى رموز لاشخاص ممتازين من البشر قديما وحديثا هم مظاهر أمر الله ومهابط وحيه فى زعمهم وآخرهم وأكملهم هو الميرزا حسين المازندرانى الذى لقب نفسه (بهاء الله)
وقد لعب الاستعمار الانجليزى دورا كبيرا فى وضع اللبنة الأولى فى نشأة البهائية واستمراريتها سعيا وراء بث الفرقة ونشر الفتنة بين المسلمين من خلال هذه المعتقدات الباطلة وصرفهم عن جهاد اعداء الاسلام والمسلمين . خاصة وان البهائية مثل القادينية نادت بعدم جواز الجهاد .
وقد قرر مجلس المجمع الفقهى الاسلامى لرابطة العالم الاسلامى باجماع الآراء خروج البهائية عن شريعة الاسلام واعتبارها حربا عليه وكفر اتباعها كفرا بواحا سافرا لاتأويل فيه .
المصدر : ١ - محب الدين الخطيب ، وآخرون ، دراسات عن البهائية والبابية الناشر المكتب الاسلامى الطبعة الثانية ١٣٩٧/١٩٧٧ بيروت ص ٢١، ٢٢. ====

. . . . . .

=== ٢ ـ محسن عبد الحميد ، حقيقة البابية والبهائية ، منشورات المكتب الاسلامى الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م ص ١٢٧، ١٢٨ ، ١٢٩ ٠

٣ ـ رابطة العالم الاسلامى ، الأمانة العامة ، قرارات مجلس المجمع الفقهى الاسلامى لرابطة العالم الاسلامى عن دورته الأولى لعام ١٣٩٨ هـ حتى الدورة الثامنة عام ١٤٠٥ هـ ٠ مكة المكرمة ١٤٠٥ /١٩٨٥ م ص ٤٠، ٤١ ٠

(٤) ظهرت الديانة القاديانية فى شبه القارة الهندية فى القرن الرابع عشر الهجرى الموافق أواخر القرن التاسع عشر الميلادى على يد شخص اسمه الميرزا غلام احمد من سكان مدينة قاديان ٠ وكان بداية ظهورة مناظرته لرجال الدين المسيحيين والهندوس ، فتوجه اليه المسلمون ٠ كان هذا سنة ١٨٧٧م ، ١٨٧٨ م وفى عام ١٨٩١ تقدم فى غية وأعلن أنه المسيح الموعود والمهدى المعهود ، وأخيرا أدعى بوجه سافر وبصورة صريحة أنه نبى ورسول وأنه أفضل من جميع الأنبياء والمرسلين وقد استمر فى افتراءاته وأكاذيبه حتى تطاول على مكانة الأنبياء وعلى خاتم المرسلين صلوات الله عليهم الى أن مات عام ١٩٠٨ م ٠

والواقع أن الاستعمار الانجليزى هو الذى كان يرعى هذا الرجل ويعلى شأنه ويسند ظهره ، رغبة منه فى بث الفرقة بين المسلمين وتشتيت شملهم وصرفهم عن الجهاد وهو ماأفتى به غلام احمد القاديانى حيث قال بعدم جواز الجهاد ضد الحكومة الانجليزية وأنه يجب على جميع المسلمين أن يطيعوها ٠

وقد قرر المجمع الفقهى الاسلامى لرابطة العالم الاسلامى بالاجماع اعتبار العقيدة القاديانية عقيدة خارجة عن الاسلام خروجا كاملا ، وأن معتنقيها كفار مرتدون عن الاسلام وأن تظاهر أهلها بالاسلام انما هو للتضليل والخداع ٠

المصدر ١ ـ احسان الهى ظهير ، القاديانية ، دراسات وتحليل ، الطبعة الأولى ١٣٨٧ /١٩٦٧ م الناشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة ص ١٣٥، ١٣٨ ، ٢١٥٠

٢ ـ طفيل محمد ، القاديانية أقلية غير مسلمة ٠ بدون ذكر مكان وسنة النشر ص ١ ، ٤٠ ، ٤١ ٠

٣ ـ رابطة العالم الاسلامى ، الأمانة العامة ، قرارات مجلس المجمع الفقهى الاسلامى لرابطة العالم الاسلامى مرجع سابق ص ٣٧ ، ٣٩ ٠

اضافة الى ترويج الأفكار المسمومة بين شعوب ومجتمعات العالم الاسلامى بغرض صرف أبناء الاسلام عن الالتفات لعدوهم واشغالهم بمثل هذه الأفكار السامة . (١)

ومن ذلك الدعوة الى النزعة الوطنية والقومية .(٢)

كما عملوا - أى المستعمرون - على الحد من تكاثر المسلمين وتزايدهم خوفا من سيطرتهم وسيادتهم على أرجاء المعمورة ، وذلك عن طريق الترويج لدعوة تحديد النسل فى الدول الاسلامية ، استنادا لمحدودية الموارد الاقتصادية لذى المسلمين حسب ادعائهم .(٣) وفى الوقت نفسه نجد أنه يقابل هذه الدعوة دعوة سرية مضادة تهدف الى زيادة النسل لدى النصارى .(٤)

كما امتد خطرهم ووصل الى قيامهم بزرع غرسهم الخبيث فى جسد الأمة

---

(١) د. يوسف القرضاوى ، الحلول المستوردة وكيف جنت على أمتنا ، الناشر مكتبة وهبه القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٣٩٧ / ١٩٧٧ م ص ٤٦ .

(٢) المقصود بالنزعة الوطنية والقومية : أن يكون ولاء المسلم لرقعة معينة من الأرض أو لجنس وعنصر خاص من الناس ، ومقتضى هذا الأمر أن يقدم المسلم الرابطة الوطنية والقومية على الرابطة الدينيةوالاسلامية ، هذه النزعة التى جعلت المسلم يفكر فى وطنه قبل عقيدته ويقدم الكافر اذا كان من عنصره أو وطنه على المسلم من عنصر آخر أو فى بلد آخر ، ويسمى هذا أجنبيا ويعامله معاملة الأجانب .

المصدر - المرجع السابق ص ٥٢، ٥٤ .

(٣) سيد قطب ، دراسات اسلامية ، ١٣٨٦ هـ / ١٩٦٦ م بدون ذكر مكان النشر .

(٤) محمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامى ، مرجع سابق ص ٣١ .

الاسلامية المتمثل فى انشاء المصارف الربوية فى جميع الدول الاسلامية ، على الرغم من حرمة الربا فى جميع الأديان السماوية . ولم يجزه سوى التشريع الوضعى فى الدول الغربية ، بعد أن حللته الكنيسه فى القرون الثلاثة الأخيرة .(١)

وكان دافعهم فى هذا العمل هدم أخلاقيات المجتمع الاسلامى والسيطرة على اقتصاديات المسلمين الداخلية والخارجية وعلى تشريعاتهم وأسلوب تفكيرهم .(٢) " فالنظام المصرفى الربوى ماهو الا صورة مستقبحة من صور الاستعمار الاقتصادى الذى يحاول جاهدا أن يمتص ثروات الشعوب بطريقة قانونية وفى هذا النظام من المرونة مايمكن لواضعيه من أن يتلاعبوا فيه من حيث ارتفاع سعر الفائدة أو انخفاضها أو ارتفاع أسعار الذهب أو انخفاضها ، أو ارتفاع أسعار العملات أو انخفاضها ، والهدف من هذا كله تكريس الواقع الذى أرادوه من حيث انتقال الأموال والثروات من أيدى أصحابها الحقيقيين الى أيدى واضعى هذا النظام من الشعوب التى سخرت سلاح العلم والتقدم فى سبيل تكريس التخلف والفقر فى معظم بقاع الأرض ، وكأن الفقر هو قدر هذه الشعوب ، وكأن التخلف هو المصير المحتوم الذى ليس لهم التمرد عليه أوالتململ من آثاره " (٣)

---

(١) انظر كلا من د. محمد عبدالله العربى ، النظم الاسلامية ، مطبوعات معهد الدراسات الاسلامية ، ١٩٧٠ القاهرة ص ٢٥٦ .

وعلاء الدين خروفه ، الربا والفائدة فى الشرائع الاسلامية واليهودية والمسيحية وعند الفلاسفة والاقتصاديين ، مطبعة السجل بغداد ١٩٦٢ م ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .

(٢) د. محمد عبد الله العربى ، النظم الاسلامية ، مرجع سابق ص ١٧٨ .

(٣) د. محمد فاروق النبهان ، مفهوم الربا فى ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، ١٣٩٨ / ١٩٧٨ م الطبعة الأولى ، مطبعة النجاح الدار البيضاء المغرب ص ٨ .

وقد أصبحت الدول الاسلامية في هذا العصر تعاني أشد المعاناة من حجم الديون الناشئة عن الاقتراض بالفائدة المحرمة شرعا .(١)

---

(١) الربا في اللغة هو الزيادة والنماء ويقال ربا الشيء يربو ربوا ورباء (ابن منظور، لسان العرب ، المجلد الرابع عشر، دار صادر ، دار بيروت ، ١٩٥٦ م ، ص٣٠٤)
وفي الشرع : الزيادة في أشياء مخصوصة (عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المغني ، ج/٤ تحقيق د. طه الزيني ، مكتبة القاهرة ١٣٨٩هـ / ١٩٦٩ م ص ٣ باب الربا والصرف .
وأيضا وقوله تعالى (ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقي من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله و رسوله وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولاتظلمون) . سورة البقرة الآيتان رقم ٢٧٨ ، ٢٧٩ .
وقد حرم الربا بالكتاب والسنة والاجماع . قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لايقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ، ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) سورة البقرة : آية ٢٧٥ ، وورد تحريمه في السنة في أحاديث عديدة منها ما روى عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه قال : " لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا ومؤكله وكاتبه وشاهديه وقال هم سواء " . صحيح مسلم ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت ١٤٠٣ هـ ج / ٣ ص ١٢١٩ باب لعن آكل الربا ومؤكله .
كما أجمعت الأمة الاسلامية على تحريم الربا . انظر كل من عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة ، المغني ، ج / ٤ ، ص ٣ .
وانظر مجموع فتاوى شيخ الاسلام احمد بن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم ،المجلد التاسع والعشرون ، مكتبة المعارف ، الرباط دون ذكر سنة الطبع ص ٤١٨، ٤١٩ باب الربا .

والواقع أن الربا مرض وبيل وداء عضال لايصيب مجتمعا من المجتمعات الا وأنهك قواه وفرق شمله وأرهق اعضاءه . لذلك فان الاسلام حرم الربا محافظة منه على الأفراد وعلى المجتمع .(١)

ومما ساعد الدول الاستعمارية كثيراً على تنفيذ هذه المخططات التخلف والتأخر والانقسام الذى أصاب المسلمين فى هذا العصر نتيجة لتخاذلهم وتراخيهم عن القيام بأداء واجبهم وانصراف جزء منهم الى الانغماس فى الشهوات والملذات ، والاتجاه الى اتخاذ القوانين الوضعية دستورا منظما لشؤون الدولة بدلا من الشريعة الاسلامية ، وتطبيق أنظمة اقتصادية رأسمالية واشتراكية ، عوضا عن النظام الاقتصادى الاسلامى علما بأن الشريعة الاسلامية تتميز عن غيرها من التشريعات الوضعية بصلاحيتها لكل زمان ومكان لكونها مستمدة من كتاب الله وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام .

وشعرت الدول الكبرى بارتياح كبير لسلوك الدول الاسلامية هذا المسلك غير القويم نتيجة لما يترتب عليه من اعراض عن امر الله عز وجل ومن تبعية سياسية واقتصادية لها . قال تعالى " ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم ، قل ان هدى الله هو الهدى ولئن اتبعت أهوائهم بعد الذى جاءك من العلم مالك من الله من ولى ولانصير " (٢). فذلك هو الثمن الوحيد الذى يرتضونه وما سواه فمرفوض ومردود . (٣)

" والواقع أن الخروج بالعالم الاسلامى من الدوامة التى هو فيها من مختلف المذاهب والتيارات العقائدية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، انما يتحقق

---

(١) علاء الدين خروفه ، الربا والفائدة فى الشرائع الاسلامية واليهودية ، والمسيحية ، وعند الفلاسفة والاقتصاديين ، مرجع سابق ص ٥ .

(٢) سورة البقرة الآية ١٢٠ .

(٣) سيد قطب ، فى ظلال القرآن ج / ١ مرجع سابق ص ١٠٨ .

بالتزامهم بالاسلام ، وتحكيمهم شريعة الله في كل شيء " [١] فالاسلام لايسمح لمسلم أن يتخذ من غير شريعة الله قانونا ، وكل مايخرج على نصوص الشريعة أو مبادئها العامة أو روحها التشريعية محرم تحريما قاطعا على المسلم بنص القرآن الصريح ، حيث قسم الله الأمر الى أمرين لاثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول واتباع ماجاء به الرسول، واما اتباع الهوى ، فكل مالم يأت به الرسول فهو من الهوى .[٢] قال تعالى " فان لم يستجيبوالك فاعلم انما يتبعون أهواءهم ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله " .[٣] وقال تعالى " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولاتتبع أهواء الذين لايعلمون ، انهم لن يغنوا عنك من الله شيئا وان الظالمين بعضهم أولياء بعض والله ولي المتقين " .[٤] " وهذا هو الدواء الناجع للعالم الاسلامي بل للعالم كله ، مما هو فيه من اضطراب واختلاف ، وقلق وفساد وافساد " [٥] كما قال تعالى " ياأيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم " .[٦] وقال عز وجل " ولينصرن الله من ينصره ان الله لقوى عزيز ، الذين ان مكناهم في الأرض اقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور " .[٧]

العقبات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية

وتتمثل أهم العقبات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين الدول الاسلامية

---

(١) الشيخ عبد العزيز بن عبدالله بن باز ، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ، ج/١ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

(٢) عبد القادر عودة ، الاسلام بين جهل ابنائه وعجز علمائه ، بدون ذكر سنة الطبع ومكان النشر ص ٣٣ .

(٣) سورة القصص الآية ٥٠ .

(٤) سورة الجاثية الآيتان ١٨ ، ١٩ .

(٥) الشيخ عبد العزيزبن عبدالله بن باز ، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة ج/١ مرجع سابق ص٢٨٢

(٦) سورة محمد الآية ٧ .

(٧) سورة الحج الآيتان ٤٠ ، ٤١ .

فى الجوانب التالية :-

١ - اختلاف مستويات التصنيع بين الدول الاسلامية :

تختلف مستويات التصنيع بين الدول الاسلامية باختلاف هذه الدول وباختلاف امكانياتها . ويترتب على هذا الاختلاف والتفاوت رغبة الدول الاسلامية المتقدمة صناعيا فى الحصول على أسواق واسعة فى الدول الاسلامية المجاورة المتخلفة صناعيا ، وتضمن امتيازات لمنتجاتها الصناعية وامكانيات لتسويق تلك المنتجات .

وفى الجانب المقابل نجد أن الدول الاسلامية المتخلفة صناعيا تتخوف بطبيعة الحال من أن يؤدى توسيع أسواقها تدريجيا لاستيعاب منتجات الدول الاسلامية الأخرى الى تركيز الصناعة فى هذه الدول بحيث تبقى هى بصورة دائمة فى وضع الدولة المنتجة للمواد الأولية وبالتالى اتساع الشقة التى تفصل بينها وبين جيرانها فى السوق فيما يتعلق بالدخل القومى والتنمية الاقتصادية بصفة عامة .

وهذه المشكلة واجهتها الدول المتقدمة التى دخلت فى تكتلات اقتصادية مع الدول المجاورة لها . وقد أمكن التغلب عليها من خلال منح امتيازات خاصة للدول الأقل تطورا بين الدول المتكتلة تسمح لها بتحقيق تنمية متوازنة على أسس جغرافية واقتصادية تأخذ فى الاعتبار توفر المواد الخام وامكانيات التخصص فى الانتاج من خلال المرحلة الانتقالية اللازمة لايجاد مثل هذا التخصص .(١)

٢ - تماثل اقتصاديات الدول الاسلامية :

تقوم اقتصاديات الدول الاسلامية فى الغالب على التخصص فى انتاج المواد

---

(١) د. اسماعيل العربى ، التكتل والاندماج الاقليمى بين الدول المتطورة ، مرجع سابق ص ١٩٦ ، ١٩٧ .

الأولية الزراعية والاستخراجية . ويمثل هذا الانتاج نسبة كبيرة من مجموع الصادرات مما يجعل اقتصادياتها خاضعة لتقلبات السوق العالمى وما يصيبه من كساد ورواج ، ولاسيماتقلبات الأسعار العالمية للمواد الأولية نتيجة لانعدام سيطرة الدول الاسلامية على الأسواق العالمية .[١] كما أن الأسعار العالمية للمواد الأولية لاتميل الى مصلحة الدول النامية فى الأجل الطويل لأنها تميل الى الهبوط الشديد ، ويؤكد هذا القول الانخفاض الكبير الذى تعرضت له أسواق النفط العالمية على الرغم من كونه سلعة أساسية تقوم عليه الكثير من الصناعات فى الدول المتقدمة وانعكس أثر هذا الانخفاض على اقتصاديات الدول الاسلامية المنتجة وغير المنتجة للنفط .

كما تعتمد الدول الاسلامية الى حد كبير على الاستيراد بسبب ضآلة الانتاج الصناعى ، ويتضح ذلك بصورة رئيسية وواضحة فى الدول المنتجة للنفط.[٢]

ومما يخفف من الآثار السلبية لتماثل اقتصاديات الدول الاسلامية هو تنوع المواد الأولية التى تنتجها هذه الدول مما يساعد فى المدى الطويل على قيام

---

(١) انظر كلا من د. على لطفى ، التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٤٩ ود. حمدية زهران ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة عين شمس القاهرة ١٩٧٩ م ص ٢١٢ . ود.غريب الجمال ، ود. صلاح الدين عقده ، التخلف الاقتصادى والتنمية ، مطابع مركز التدريب المهنى بشرطة القاهرة عام ١٩٧٣ ص ٢٥ ، ٢٦ . ود. محمد يحيى عويس ، دراسات فى اقتصاديات الدول العربية ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ١٩٦٩ م ص٥٢،٥٣،٦٥

(٢) انظر كل من د. محمد يحيى عويس ، المرجع السابق مباشرة ، ص ٦٦ ، ود. عبد الحميد الابراهيمى ، ابعاد الاندماج الاقتصادى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الثالثة ١٩٨٣م ص ٢٠٩ .

الصناعات الأساسية في تلك الدول مستفيدة من اتساع نطاق السوق وامكانيات التخصص التي تنميها السوق الاسلامية المشتركة .[١]

٣ - اختلاف النظم الاقتصادية :

تختلف النظم الاقتصادية المطبقة في الدول الاسلامية من دولة لأخرى ويؤدي هذا الاختلاف الى صعوبة قيام التكامل الاقتصادي فيما بينها . وبالرغم من أن التجارب السابقة للتكتلات الاقتصادية واجهت مثل هذا النوع من الاختلاف الا أنه لم يمنع من قيام تكامل اقتصادي فيما بينها . الا أن الصعوبة الأشد التي تواجه الدول الاسلامية هو انعدام الاستقرار السياسي في بعض الدول الاسلامية مما يحد من استمرارية التكامل الاقتصادي بينها ، [٢] نتيجة للجوء بعض من تلك الدول الى عدم الالتزام بأحكام الاتفاقيات المعقودة وفك الارتباط القائم نحوها . اضافة الى ماتشهده الساحة الاسلامية حاليا من خلافات وأزمات سياسية وعسكرية تحد كثرا من الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي فيما بينها ، [٣] وتؤدي بالتالي الى استنزاف قدرات وجهود الدول الاسلامية وصرفها عن الاتحاد والتكامل فيما بينها .

٤ - نقص مشروعات البنية الأساسية :

تعاني اقتصاديات الدول الاسلامية عموما من نقص مشورعات البنية الأساسية

---

(١) د. محمد عبدالمنعم عفر ، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامي ، دار المجمع العلمي جده ١٤٠٠/١٩٨٠ ص ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) من الأمثلة الواقعية لذلك انسحاب نيجيريا من منظمة المؤتمر الاسلامي نتيجة للتغيير السياسي الذي طرأ على نظام الحكم ثم عودتها مرة اخرى الى المنظمة بعد تغيير نظام الحكم مرة اخرى .

(٣) تعتبر الحرب العراقية الايرانية أكبر دليل مادي ملموس على هذا القول ، ولم يقتصر الأمر على الدولتين المتحاربتين بل تعداه الى انقسام العالم الاسلامي الى طرفين كل طرف يؤيد دولة ، ويوجد طرف ثالث محايد .

من طرق ، ومطارات ، وموانىء ، ومراكز توليد الكهرباء ، والاتصالات الحديثة ونحو ذلك من المشروعات الأساسية ٠

ويعتبر عدم توفر هذه الخدمات الأساسية من العقبات الرئيسية التى تقف امام قيام التكامل الاقتصادى بين الدول الاسلامية ٠ حيث يستلزم قيام التكامل الاقتصادى توفر هذه الخدمات بصورة متكاملة وشاملة ٠ فملاحظة الواقع تؤكد على ان مايربط الدول الاسلامية ببعضها من وسائل مواصلات واتصالات اقل بكثير مما يربطها جميعا بالدول الصناعية ، ويدل على ذلك أن المسافة الاقتصادية بين الأسواق الاسلامية مازالت شاسعة تفوق نظيراتها بين هذه الأسواق والدول الصناعية نتيجة للافتقار الى وسائل وخطوط نقل جيدة بين الدول الاسلامية ، مما جعل المسافات المكانية باهظة أكثر منها من دولة اسلامية وأخرى صناعية أجنبية .(١)

٥ ـ انخفاض معدلات النمو الاقتصادى :

تعانى غالبية الدول الاسلامية من تدهور معدلات النمو الاقتصادى فيها واتجاهه الى الانخفاض فى السنوات الماضية ، وذلك بالمقارنة ، بمعدلات النمو الاقتصادى للدول الصناعية الأخرى ٠

ويوضح الجدول رقم (١) معدلات النمو الاقتصادى لبعض الدول الاسلامية والدول الصناعية الأخرى ٠

---

(١) انظر كل من د٠ غريب الجمال ود٠ صلاح الدين عقدة ، التخلف الاقتصادى والتنمية ، مرجع سابق ص٤٢ ، ود٠ عبد الحميد الابراهيمى ، **ابعاد الاندماج الاقتصادى العربى** واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق ص ٢٩٥ ، ود٠ محمد عبد المنعم عفر ، التنمية الاقتصادية لدول العالم الاسلامى ، مرجع سابق ص ١٥٤ ، ١٥٥ ، د٠ محمود الحمصى خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مرجع سابق ، ص ٦٣ ٠

جدول رقم (١)

معدل النمو الاقتصادى لبعض الدول الاسلامية والدول الصناعية للأعوام ١٩٦٥م - ١٩٨٤ م[١]

الدولة	معدل النمو السنوى
بنغلاديش	٠ر٦
بوركينا فاسو	١ر٢
مالى	١ر١
السنغال	-٠ر٥
غينيا	١ر١
النيجر	-١ر٣
ليبيا	-١ر١
الكويت	-١ر٠
السودان	١ر٢
بنين	١ر٠
سيراليون	٠ر٦
موريتانيا	٠ر٣
اليابان	٤ر٧
النمسا	٣ر٦
فرنسا	٣ر٠
بلجيكا	٣ر٠
النرويج	٣ر٣
فنلندا	٣ر٣

(١) المصدر البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية فى العالم ، ١٩٨٦ مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، النسخة العربية ص ٢١٤ ، ٢١٥

الفصل الثاني

الموارد الأساسية لاقتصاديات الدول الإسلامية

الفصل الثانى

الموارد الاساسية لاقتصاديات الدول الاسلامية

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحـــــث الاول : الموارد الطبيعيـة

المبحث الثانى : الـموارد البشـــــرية

المبحث الثالث : الموارد الماليـــــــة

المبحث الأول : الموارد الطبيعية :

تمهيد :

الموارد الطبيعية هى هبة الله سبحانه وتعالى التى أودعها أرضه ، وليس للانسان دخل فى وجودها وتكوينها وانما هى نشأت نتيجة حدوث تفاعل للعديد من القوى والعوامل ذات الصلة بسطح الأرض الذى هو مسرح حياة الانسان ونشاطه مثل الطاقة الشمسية التى يستلمها هذا السطح والغلاف الغازى وما يرتبط به من ظروف مناخية والقشرة الأرضية وما يعلوها من تربة أو غطاء نباتى أو مائى ومايرتبط بها من كائنات حيوية تعيش على سطحها ، والتى يمكن أن تتحول الى ثروة اقتصادية تفيد البشرية اذا تضافرت جهود الانسان مع رأس المال والعمل والتنظيم الادارى الكفء.(١)

ويتضح من هذا التعريف ماتشمله الموارد الطبيعية من عناصر خلقها الله عز وجل وسخرها لمصلحة خلقه . قال تعالى " هو الذى خلق لكم مافى الأرض جميعا ثم استوى الى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم " (٢) وقال تعالى " وسخر لكم مافى السموات ومافى الارض جميعا منه ، ان فى ذلك لآيات لقوم يتفكرون " (٣) وتعد الموارد الطبيعية بمكوناتها المختلفة ، القاعدة الأساسية

---

(١) انظر كلا من د. محمد متولى ، د. محمود طه أبو العلا ، الموارد الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٢١ ، ود. محمود محمد نور ، ود. صلاح الدين نامق الموارد الاقتصادية ج١/١٥ مكتبة عين شمس ١٩٧٥ . ود. حسن طه نجم الموارد فى عالم متغير ، الناشر قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٤٠١/١٩٨١ م .

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٩ .

(٣) سورة الجاثية الآية رقم ١٣ .

للأنشطة الاقتصادية بصفة عامة ٠

ويضم العالم الاسلامى موارد طبيعية تختلف من حيث أنواعها وكمياتها وصفاتها وخصائصها على الرغم من كونها مفيدة وهامة ٠ ويمكن تصنيف الموارد الطبيعية بناء على استمرارية عطائها أو عدمه الى صنفين رئيسيين :-

الأول : يشمل مصادر الطاقة المعروفة مثل النفط والغاز الطبيعى والفحم ، والمعادن مثل الحديد ، والزنك والفوسفات والمنجنيز ، والرصاص والنحاس والبوتاس ٠ وهذه الموارد وأمثالها تتعرض للنفاذ فى مدى معين ، تحدده طبيعة الكميات المتوفرة منها كاحتياطى ، كما تحدده طبيعة استغلالها ٠

الثانى : ويشمل الموارد التى تتصف باستمرارية توفرها أو عدم نفاذها نسبيا كما هو فى حال التربة والهواء والماء وأشعة الشمس ، والموارد النباتية والحيوانية ، بحيث يستطيع الانسان وبدرجة كبيرة أن يسهم بالمحافظة على قسم كبير من هذه الثروات أو زيادتها أو رفع القدرة على استغلالها كما هو الحال بالنسبة للموارد الأرضية والنباتية والحيوانية ٠(١)

وسأتناول فى هذا المبحث أهم الموارد الطبيعية المتوفرة فى الدول الاسلامية وذلك على النحو التالى :-

المطلب الأول : الموارد الأرضية ٠

المطلب الثانى : الموارد المائية ٠

المطلب الثالث : الموارد المعدنية ٠

---

(١) انظر كلا من د٠ هشام الحلاق ود٠ محمد المبروك المهدوى ، الأسس الجغرافية فى التكامل الاقتصادى العربى ، دمشق ، دون ذكر سنة النشر ، ص ٨٩ والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، برامج الأمن الغذائى العربى ج٢/ب " الموارد الطبيعية" الطبعة الثانية ١٩٨٦ م٠

المطلب الرابع : مصادر الطاقة ٠

المطلب الأول - الموارد الأرضية ٠

تضم الدول الاسلامية مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة والمراعى الدائمة والغابات ٠ وتتفاوت هذه الدول فى مقدار ماتضمه من تلك الموارد الأرضية ٠ وتبلغ نسبة الأراضى الصالحة للزراعة فى الدول الاسلامية حوالى ٧ر١٤٪ من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة فى العالم ٠ وذلك فى عام ١٩٨٤ م ٠ وتقدر نسبة الأراضى المزروعة فى الدول الاسلامية بنحو ٧ر١١٪ من اجمالى الأراضى الصالحة للزراعة فى هذه الدول وذلك فى عام ١٩٨٤م ٠ وهذه النسبة تدل على مدى انخفاض استغلال تلك الاراضى فى الانتاج الغذائى والزراعى ٠

كما تبلغ نسبة المراعى الدائمة فى الدول الاسلامية ٣ر١٧ ٪ من مجموع المراعى الدائمة فى العالم ، وذلك فى عام ١٩٨٤ م ٠ وبالنسبة للغابات فى الدول الاسلامية فتصل نسبتها الى نحو ٧ر٩٪ من مجموع مساحات الغابات فى العالم ٠ وذلك فى عام ١٩٨٤م ٠

وقد تأثرت الموارد الأرضية فى بعض الدول الاسلامية بمشكلة التصحر[1] نتيجة للجفاف الذى تعرضت له تلك الدول ٠ وتبرز خطورة هذه المشكلة فى الوقت الذى يكافح فيه العالم من أجل المزيد من انتاج الغذاء لمقابلة الطلب المتزايد واذا كان التصحر يعتبر مشكلة عالمية بصفة عامة فهو مشكلة الدول الاسلامية بصفة خاصة ، وذلك نتيجة لكون معظم المساحات المتصحرة فى العالم تقع فى الدول الاسلامية ٠

---

(١) التصحر هى كلمة تعنى احداث تغير فى خصائص البيئة مما يؤدى الى ايجاد ظروف أكثر صحراوية او أكثر جفافا ٠ المصدر د٠ زين الدين عبد المقصود غنيمى ، مشكلة التصحر فى العالم الاسلامى ، الناشر قسم الجغرافيا جامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ١٤٠٠/١٩٨٠ ص ٢١٣ ٠

ويتبلور التصحر فى أشكال ومظاهر متعددة منها :-(١)

١ - تعرية الطبقة العليا من التربة : وهى تحدث نتيجة لتدمير الغطاء النباتى الواقى ، وخاصة من على سفوح الجبال أو المنحدرات مما يؤدى الى زيادة نشاط التعرية واكتساح الطبقة العلوية من التربة . وتأتى خطورة تعرية الطبقة العلوية فى أنها تمثل منطقة التغذية الرئيسية للنبات وذات قدرة عالية على أن تتشرب المياه وتحتفظ بها ، مما يؤدى بالتالى الى فقدان التربة لأهميتها الزراعية واشاعة التصحر .

٢ - عودة نشاط الكثبان الرملية : ويعنى هذا النشاط حدوث تغيرات وتدهور فى النظام البيئى نتيجة لتناقص كمية الأمطار من ناحية وتدهور الغطاء الغطاء النباتى من ناحية اخرى . وتأتى خطورة تحرك الكثبان الرملية فى أنها تتسبب فى تدمير الأراضى الزراعية والرعوية مما يحيل المنطقة المتأثرة بحركة الكثبان الرملية الى حالة من التصحر الشديد . ومن الأمثلة على هذه الحالة ماحدث فى كل من المملكة العربية السعودية والعراق وموريتانيا وايران ، حيث زحفت الكثبان الرملية على قرى منطقة الاحساء والمناطق الزراعية الموجودة بها . أما فى العراق فلقد تضررت مشروعات الرى والصرف فيها بسبب تحرك الكثبان الرملية نحوها وفى موريتانيا أحاطت الكثبان الرملية بمدينة نواكشوط . وبالنسبة لايران فقد تسببت الكثبان الرملية فى دفن بعض القرى بصورة جزئية حيث تبرز المساكن من بين الكثبان ، مما دفع بوزارة الزراعة وموارد الثروة الايرانية الى تنفيذ مشروع تثبيت الكثبان الرملية .

---

(١) انظر كلا من المرجع السابق ص ٨، ٩ ، ١٠ ، وجون أ . مابوت ، أثر التصحر كما تظهره الخرائط ، ترجمة د. على على البنا ، الناشر ، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية ، ١٩٧٩ ، ١٣٩٩ هـ ص ١٢ .

٣ - من مظاهر التصحر تناقص الغطاء النباتى وتدهور نوعيته • ففى دراسة عن منطقة المغرب العربى تبين منها أن معظم الغابات قد تم تدميرها من خلال الافراط الرعوى وقطع الأخشاب ، ليحل محلها حشائش الاستبس ، كما أوضحت الدراسة كيف تحولت المناطق التى زرعت بالاستبس الى مناطق ذات نباتات صحراوية فقيرة • وكذلك الأمر بالنسبة لتدهور النوعية واحلال نباتات أقل قيمة وغير مستساغة من قبل الحيوانات ، يعتبر صورة من صور التصحر •

٤ - تملح التربة الزراعية ، الأمر الذى يؤدى الى انخفاض الخصوبة الانتاجية للتربة ، كما هو الحال فى جنوب ووسط العراق ، والقطيف بالمملكة العربية السعودية واقليم البنجاب فى باكستان ، وغيرها من المناطق الزراعية المروية والتى يساء فيها استخدام مياه الرى الى الحد الذى جعل التملح مشكلة خطيرة تهدد مستقبل الانتاج فى هذه المناطق •

وترتبط عمليات تملح التربة ارتباطا أساسيا بتشبع الأرض بالمياه وارتفاع منسوب الماء الأرضى المالح ، وذلك حيث يوجد الرى أو تطهير الأرض من الغطاء النباتى دون وجود نظام مناسب للصرف •

وهكذا تتباين مظاهر التصحر وأشكاله من منطقة لأخرى تبعا للأسباب العديدة والمختلفة والتى تسهم فى ايجاد هذه المشكلة فى المناطق الجافة وشبه الجافة بل وفى المناطق شبه الرطبة •

ويبين الجدولان التاليان كلا من الأراضى الصالحة للزراعة والمراعى الدائمة والغابات والأراضى المزروعة والأراضى المروية فى الدول الاسلامية للأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٢ - ١٩٨٤

الجـــدول رقـــم (٢)

الاراضـي الصالحة للزراعة والمراعـي الدائمـة والغابات في الدول الاسلامـية
للأعـــوام ١٩٨٠ ـ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ م (ألف هكتـــار)

الدولـــة	الأراضـي الصالحـة للزراعة(٢)			المراعي الدائمـه (٣)			الغابـــات (٤)		
	عام ١٩٨٠	عام ١٩٨٢	عام ١٩٨٤	عام ١٩٨٠	عام ١٩٨٢	عام ١٩٨٤	عام ١٩٨٠	عام ١٩٨٢	عام ١٩٨٤
الاردن	٣٦٠	٣٧٥	٣٧٨ف	١٠٠	١٠٠	١٠٠ف	٣٨	٤١	٤١ف
افغانستان	٧٩١٠	٧٩١٠	٧٩١٠ ف	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠ف	١٩٠٠	١٩٠٠	١٩٠٠ف
الامارات العربيـــة المتحـدة ٠	٦	٧ ف	٧ ف	٢٠٠ ف	٢٠٠ ف	٢٠٠ ف	٣ ف	٣ ف	٣ ف
اندونيسيا	١٤٢٠٠ف	١٤٢٨٠ف	١٥٥٠٠ف	١٢٠٠٠ف	١١٩٥٠ف	١١٨٥٠ف	١٢١٨٠٠*	١٢١٨٠٠ف	١٢١٨٠٠ف
أوغنـدا	٤٠٨٠ف	٤١٨٠ف	٤٨٠٠ف	٥٠٠٠ *	٥٠٠٠ ف	٥٠٠٠ ف	٦٠٦٠ *	٥٩٦٠ ف	٥٨٦٠ ف
ايـــران	١٢٩٨١	١٤١١٨	١٤١٠٠ ف	٤٤٠٠٠ *	٤٤٠٠٠ *	٤٤٠٠٠ *	١٨٠٠٠ *	١٨٠٢٠	١٨٠٢٠ف
باكستـان	١٩٩٩٤	١٩٩١١	١٩٩١١	٥٠٠٠ ف	٥٠٠٠ ف	٥٠٠٠ ف	٢٨٥٠	٣٠٥٠	٣٠٥٠
البحريـــن	١	١ ف	١ف	٤ *	٤ *	٤ ف	—	—	—
برونـــاى	٣	٣	٣ ف	٦	٦	٦ ف	*٣٢٥	٣٠٥ ف	٢٨٥ ف
بوركينا فاسـو	٢٥٥٠ ف	٢٦٢٠ ف	٢٦٢٠ ف	١٠٠٠٠ ف	١٠٠٠٠ف	١٠٠٠٠ف	٧٢٠٠ *	٧٠٨٠ ف	٦٩٦٠ ف
بنغلاديـــش	٨٩١٣	٨٩١٦	٨٨٩١ ف	٦٠٠ ف	٦٠٠ ف	٦٠٠ ف	٢١٩٢	٢١٤٤	٢١٠٦
بنيـــن	١٣٥٠ ف	١٣٥٥ ف	١٣٧٠ف	٤٤٢ *	٤٤٢ ف	٤٤٢ ف	*٣٩٧٠	٣٨٧٠ ف	٣٧٧٠ ف
تركيـــا	٢٥٣٥٤	٢٤١٩٩	٢٤٥٠٠	٩٧٠٠ *	٩٤٠٠*	٩٠٠٠ف	٢٠١٩٩	٢٠١٩٩	٢٠١٩٩
تشـــاد	٣١٤٥ ف	٣١٤٥ ف	٣١٤٥ ف	٤٥٠٠٠ *	٤٥٠٠٠ *	٤٥٠٠٠ف	١٣٥٣٢ *	١٣٣٧٠ ف	١٣٢١٠ ف
تونـــس	٣١٩٠	٣١٦١ ف	٣١٦٧ ف	٢٩٣٠ ف	٣١٤٢	٣٠٢٤	٥٤٠ ف	٥٥٧	٥٥٥ ف
الجابـــون	٢٩٠ ف	٢٩٠ ف	٢٩٠ ف	٤٧٠٠ ف	٤٧٠٠ ف	٤٧٠٠ ف	٢٠٠٠٠ *	٢٠٠٠٠ *	٢٠٠٠٠ ف
جامبيـــا	١٥٦ ف	١٦٠ ف	١٦٥ ف	٩٠ ف	٩٠ف	٩٠ ف	٢١٦ *	٢٠٤ ف	١٩٢ ف
الجزائـــر	٦٨٧٥	٦٨٨١	٦٨٠٠ ف	٣٦٣٢١	٣١٥٩٨	٣٢١٠٠ ف	٤٣٨٤	٤٣٨٤	٤٣٨٤ ف
جيبوتـــى	—	—	—	٢٠٠ ف	٢٠٠	٢٠٠ ف	٦ *	٦ *	٦ ف
السعـــودية	١٠٤٠ ف	١٠٦٠ ف	١٠٨٠ ف	٨٥٠٠٠ *	٨٥٠٠٠ *	٨٥٠٠٠ *	١٢٠٠ *	١٢٠٠ *	١٢٠٠ ف

تابـــع الجدول رقم (٢)

(ألـف هكتـــــار)

الدولـــــة	الأراضـــي الصالحة للزراعة			المراعـــــي الدائمـــة			الغابـــــات		
	عـــام ١٩٨٠	عـــام ١٩٨٢	عـــام ١٩٨٤	عـــام ١٩٨٠	عـــام ١٩٨٢	عـــام ١٩٨٤	عـــام ١٩٨٠	عـــام ١٩٨٢	عـــام ١٩٨٤
السنغـــال	٥٢٢٠ ف	٥٢٢٠ ف	٥٢٢٠ ف	٥٧٠٠ *	٥٧٠٠ ف	٥٧٠٠ ف	٦٠٠٠ *	٥٩٤٢	٥٩٤٢
السودان	١٢٣٦٠ ف	١٢٣٩٠ ف	١٢٣٩٠ف	٥٦٠٠٠ف	٥٦٠٠٠ف	٥٦٠٠٠ف	٤٨٩٤٠ *	٤٨٣٢٠ *	٤٧٧٠٠
سوريـــا	٥٢٣٠	٥٢٨٨	٥١٠٤	٨٣٧٨	٨٣١٢	٨٣١٩	٤٦٦	٤٩١	٤٩٨
سيراليـــون	١٦٢٠ ف	١٦٢٥ ف	١٦٢٥ ف	٢٢٠٤ *	٢٢٠٤ ف	٢٢٠٤ ف	٢١١٣ *	٢١٠٠ ف	٢٠٩٠ ف
الصومـــال	١٠٥٠ ف	١٠٥٠ ف	١٠٥٠ ف	٢٨٨٥٠*	٢٨٨٥٠ف	٢٨٨٥٠ف	٩١٦٠ *	٩٠٥٠ ف	٨٩٥٠ ف
العـــراق	٥٢٥٠ ف	٥٢٥٠ف	٥٢٥٠ ف	٤٠٠٠ *	٤٠٠٠ *	٤٠٠٠ ف	١٩١٠ *	١٩١٠ ف	١٩٠٠ ف
عمـــان	١٣ ف	١٣ ف	١٥ ف	١٠٠٠ ف	١٠٠٠ ف	١٠٠٠ ف	—	—	—
غينيـــا	١٥٠٠ ف	١٥٠٠ ف	١٥٠٠ ف	٣٠٠٠ ف	٣٠٠٠ ف	٣٠٠٠ ف	١٠٦٥٠*	١٠٤٦٠ف	١٠٢٦٠ف
غينيا بيـاو	٢٥٥ ف	٢٥٧ ف	٢٦٠ ف	١٢٨٠ *	١٢٨٠ف	١٠٨٠ *	١٠٧٠ *	١٠٧٠ ف	١٠٧٠ف
قطـــر	٢	٣	٣ ف	٥٠ ف	٥٠ ف	٥٠ ف	—	—	—
الكاميـــرون	٥٩١٠ ف	٥٩١٠ ف	٥٩١٠ ف	٨٣٠٠ *	٨٣٠٠ *	٨٣٠٠ ف	٢٥٦٤٠ *	٢٥٤٢٠ ف	٢٥٢٠٠ ف
الكويـــت	١	٢	٢ ف	١٣٤	١٣٤	١٣٤ ف	٢	٢	٢ ف
لبنـــان	٢١٥ ف	٢١٠	٢١٠ ف	١٠ *	١٠ ف	١٠ ف	٨٥ *	٨٥ ف	٨٢ ف
ليبيـــا	١٧٥٣	١٧٦٥ ف	١٧٨٠	١٣٠٠٠	١٣٢٠٠ ف	١٣٣٠٠	٦٠٠	٦٢٠ ف	٦٤٠
المالديـــف	٣ *	٣ ف	٣ ف	١ ف	١ ف	١ ف	١ ف	١ ف	١ ف
مالـــى	٢٠٤٧ ف	٢٠٥٠ ف	٢٠٥٠ ف	٣٠٠٠٠ *	٣٠٠٠٠ ف	٣٠٠٠٠ ف	٨٨٠٠ *	٨٧٢٠ ف	٨٦٤٠ ف
ماليزيـــا	١٠٠٠ ف	١٠٢٠ ف	١٠٢٠ ف	٢٧ *	٢٧ ف	٢٧ ف	٢١٢٥٨ *	٢٠٧٨٠ ف	٢٠٣٠٠ ف
مصـــر	٢٢٨٦	٢٣٠٥ ف	٢٣١٠ ف	—	—	—	٢	٢	٢ ف
المغـــرب	٧٥٣٠	٧٧٥٩	٧٨١٥ ف	١٢٥٠٠ *	١٢٥٠٠ ف	١٢٥٠٠ ف	٥٢٠٠ *	٥٢٠٠ ف	٥٢٠٠ ف
موريتانيـــا	١٩٢ ف	١٩٢ ف	١٩٢ ف	٣٩٢٥٠ *	٣٩٢٥٠ ف	٣٩٢٥٠ ف	١٥٠٠٠ *	١٥٠٠٠ ف	١٥٠٠٠ ف
النيجـــر	٣٥٥٢	٣٦٤٠	٣٧٦٠ ف	٩٦٦٨	٩٢٢٠	٩٢٢٠ ف	٢٩٠٠*	٢٧٨٠ *	٢٦٦٠ ف

تابـــــــــع الجدول رقـم (٢)

(ألـف هكتـــــــار)

الدولـــــــة	الأراضي الصالحـة للزراعـــة			المراعـــي الدائمـــة			الغـــابـــات		
	عـــام ١٩٨٠ م	عـــام ١٩٨٢ م	عـــام ١٩٨٤ م	عـــام ١٩٨٠ م	عـــام ١٩٨٢ م	عـــام ١٩٨٤ م	عـــام ١٩٨٠ م	عـــام ١٩٨٢ م	عـــام ١٩٨٤ م
نيجيريـــــا	* ٢٧٨٥٠	٢٧٩٠٠ ف	٢٨٥٠٠ ف	٢٠٩٠٠ف	٢٠٩٣٠ ف	٢٠٩٥٠ف	* ١٦٣٨٣	١٥٨٠٠ ف	١٥٢٠٠ ف
الجمهورية العربية اليمنيـــــة	١٢٦١ ف	١٢٦١	١٢٦١ ف	٧٠٠٠ ف	٧٠٠٠ ف	٧٠٠٠ ف	* ١٦٠٠	١٦٠٠ ف	١٦٠٠ ف
جمهورية اليمـــن الديمقراطيـــــة	١٣٦ ف	١٤٦ ف	١٤٧ ف	٩٠٦٥ ف	٩٠٦٥ ف	٩٠٦٥ف	* ١٦٠٠	١٥٨٠ ف	١٥٦٠ ف
مجموع الدول الاسلامية	١٩٨٦٣٤	١٩٩٣٢٨	٢٠٢٠١٥	٥٥١٦١٠	٥٤٦٤٦٥	٥٤٦٤٧٦	٤٠٣٧٩٥	٤٠١٠٢٦	٣٩٨٠٣٨
العالـــــم	١٣٦٠٥١٠	١٣٧٠٢٣٤	١٣٧٦١٩٠	٣١٦٤٣٠٠	٣١٥٦٧٦٧	٣١٥١٣٣٧	٤١١١٨٨٧	٤٠٩٢٥٢٣	٤٠٩٠٦٢١
النسبـــــة	٦ر١٤٪	٥ر١٤٪	٧ر١٤٪	٤ر١٧٪	٣ر١٧٪	٣ر١٧٪	٨ر٩٪	٧ر٩٪	٧ر٩٪

المصدر (١) : منظمة الأغذية والزراعـة العالمية (الفاو) ، كتاب الانتاج السنوى لعام ١٩٨٥م ص ٥٨،٤٧ .

ف : توقعات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو)

* : معلومات غير رسميـة

١ ـ الهكتار = ١٠٠٠٠ م٢

٢ ـ الأراضي الصالحة للزراعة هي الأراضي الزراعية المؤقتة والمراعي المؤقتة وغيرها ـ

٣ ـ المراعي ، هي الأراضي المخصصة بصورة دائمة أكثر من خمس سنوات للحشائش المزروعة أو التي تنبت بشكل برى .

٤ ـ الغابات ، هي الأشجـار التي تنبت بشكل طبيعي (٢)

---

(1)FAO : Production year Book .. Vol 39 - 1985 .. P.P 47 - 59

(٢) د٠ عبد الهادى يموت ، مشكلة الغذاء وابعادها فى البلدان العربية ، معهد الانماء العربى ، الطبعة الاولـــى ١٩٨٤ ، ص ٨٤ .

الجـــــــدول رقـم (٣)

الأراضـي المزروعـــــة والمرويـــة فى الدول الاسلاميـــة للا عـوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ م

(ألف هكتـــــار)

الدولـــــــة	الأراضـــــي الزراعيـــة			الأراضـــــي المرويـــة		
	١٩٨٠ م	١٩٨٢ م	١٩٨٤ م	١٩٨٠ م	١٩٨٢ م	١٩٨٤ م
الأردن	٣٨	٣٨	٣٧ ف	٣٧	٣٨	٣٨ ف
أفغانستـــــان	١٣٩	١٤٤	١٤٤ ف	٢٦٥٠ ف	٢٦٦٠ ف	٢٦٦٠ ف
الامارات العربية المتحدة	٧	٧ ف	٨ ف	٥ *	٥ ف	٥ ف
أندونيسيـــــا	٥٣٠٠ ف	٥٣٢٠ ف	٥٣٥٠ ف	٥٤١٨	٥٤١٨ ف	٥٤٢٠ ف
أوغنـــــدا	١٦٠٠ ف	١٦٦٠ ف	١٧٠٠ ف	١٦ ف	١٦ *	١٦ ف
ايـــــران	٧٣٢	٧٢٧ ف	٧٣٠ ف	٤٩٤٨	٥٦٨٥	٥٧٣٠ ف
باكستـــــان	٣٠٦	٣٦٩	٣٦٩	١٤٦٨٠	١٥٣٦٠	١٥٣٢٠
البحريـــــن	١	١ ف	١ ف	١ *	١ ف	١ ف
برونـــــاى	٥	٤	٤ ف	١	١	١ ف
بوركينـا فاســوا	١٣ ف	١٣ ف	١٣ ف	٧ ف	٨ *	٨ ف
بنغلاديـــــش	٢١٧ ف	٢١٩ ف	٢٢٠ ف	١٦٣٩	١٨٠٠ ف	١٩٢٠
بنيـــــن	٤٤٥ ف	٤٤٨ ف	٤٤٨ ف	١٩ ف	٢٠ ف	٢٢ ف
تركيـــــا	٣١٢٥	٢٨٩٢	٢٩١١	٢٠٧٠ ف	٢١٠٠ ف	٢١٤٠ ف
تشـــــاد	٥ ف	٥ ف	٥ ف	٧ *	٧ *	٧ *
تونـــــس	١٥١٠	١٥١٠ ف	١٥٢٠ ف	١٥٦	١٧٨	٢١٠ ف
الجابـــــون	١٦٢ ف	١٦٢ ف	١٦٢ ف	—	—	—
جامبيـــــا	—	—	—	٣٢	٣٣	٣٣ ف
الجزائـــــر	٦٣٤	٦٢٨	٦٤٠ ف	٢٥٣	٢٨٠	٢٩٨
السعوديـــــة	٧٢	٧٤ ف	٧٦ ف	٣٩٠ ف	٤٠٠ ف	٤١٠ ف

تابع الجدول رقم (٣)

تابع جدول الاراضى المزروعة والمروية فى الدول الاسلامية للاعوام

١٩٨٠ - ١٩٨٢ - ١٩٨٤ م

(ألف هكتار)

الدولة	الأراضى الزراعية			الأراضى المروية		
	١٩٨٠ م	١٩٨٢ م	١٩٨٤ م	١٩٨٠ م	١٩٨٢ م	١٩٨٤ م
السنغال	٥ ف	٥ ف	٥ ف	١٧٠ ف	١٧٠ *	١٧٥ ف
السودان	٥٧ ف	٥٨ ف	٥٨ ف	١٦٠٠ ف	١٧٠٠ *	١٧٠٠ ف
سوريا	٤٥٤	٥١٣	٥٥٠	٥٣٩	٥٥٥	٦١٧
سيراليون	١٤٦ ف	١٤٦ ف	١٤٦ ف	١٥ ف	١٦ ف	١٦ ف
الصومال	١٦ ف	١٦ ف	١٦ ف	١٢٥ ف	١٣٠ *	١٣٠ ف
العراق	٢٠٠ ف	٢٠٠ ف	٢٠٠ ف	١٧٥٠ ف	١٧٥٠ ف	١٧٥٠ ف
عمان	٢٨ ف	٢٨ ف	٢٨ ف	٣٨	٣٨ ف	٤٢ ف
غينيا	٧٠ ف	٧٤ ف	٧٦ ف	٦٨ ف	٧٠ ف	٧٠ ف
غينيا بيساو	٣٠ *	٣٠ ف	٣٠ ف	—	—	—
الكاميرون	١٠٢٠ ف	١٠٤٠ ف	١٠٥٥ ف	١٠ ف	١٠ ف	١٠ ف
الكويت	—	—	—	١ *	١ ق	١ ف
لبنان	٩١ ف	٨٨	٨٨ ف	٨٦ ف	٨٦	٨٦ ف
ليبيا	٣٢٧ ف	٣٢٧ ف	٣٣٥	٢٢٥	٢٢٧ ف	٢٣٢
مالى	٣ *	٣ ف	٣ ف	٢٦٠ ف	٣٠٠ *	٣٤٠ ف
ماليزيا	٣٣١٠ ف	٣٣١٥ ف	٣٣٣٠ ف	٣٢٠	٣٣٢ *	٣٣٦ ف
مصر	١٥٩	١٦٣ ف	١٦٤ ف	٢٤٤٧	٢٤٧٠ ف	٢٤٧٤ ف
المغرب	٤٧٤	٥٠٢	٥١٦ ف	٥١٠ ف	٥٢٠ ف	٥٢٠ ف
موريتانيا	٣ ف	٣ ف	٣ ف	٨ ف	٨ ف	٨ ف
النيجر	-	-	-	١٢ ف	١٤ *	١٤ ف
نيجيريا	٢٥٣٥ ف	٢٥٣٥ ف	٢٥٣٥ ف	٧٦٠ ف	١٠٠٠ *	١٢٠٥ ف

تابـع الجدول رقم (٣)

تابع الاراضـى المزروعـة والمرويـة فى الدول الاسلامية للا عوام

١٩٨٠ - ١٩٨٢ - ١٩٨٤ م

(ألـف هكتـار)

الدولـة	الأراضـى الزراعيـة			الأراضـى المرويـة		
	١٩٨٠ م	١٩٨٢ م	١٩٨٤ م	١٩٨٠ م	١٩٨٢ م	١٩٨٤ م
الجمهورية العربية اليمنية	٩٠ ف	٩٠	٩٠ ف	٢٤٥ ف	٢٤٥ ف	٢٤٥ ف
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٠ ف	٢٠ ف	٢٠ ف	٦٠ ف	٦٠ ف	٦٢ ف
المجمـوع	٢٣٣٤٩	٢٣٣٨٠	٢٣٥٨٦	٤١٥٧٨	٤٣٧١٢	٤٤٢٦٧
العالـم	٩٩٣٩١	١٠٠٣٢٥	١٠٠٥٧٠	٢١٠٩٧٤	٢١٥٤٥٤	٢١٩٧١٥
النسبـة	٢٣٫٥ ٪	٢٣٫٣ ٪	٢٣٫٥ ٪	١٩٫٧ ٪	٢٠٫٣ ٪	٢٠٫١ ٪

المصدر (١) منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) ، كتاب الانتاج السنوى لعام ١٩٨٥ ،مرجع سابق ص ٤٧، ٥٩

ف : توقعات منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفـاو)

* : معلومات غير رسمية .

١ - الاراضى الزراعية ، هى الاراضى المخصصة للزراعة طويلة الأمد والتى يفترض اراحتها بعد كل محصول مثل الفستق السودانى والبن ، وهى تحتوى المساحات المشجرة ، واشجار الفاكهة ، ولايدخل ضمنها المساحات من الأراضى المزروعة بالاشجار التى تعطى الخشب .

٢ - الأراضى المروية : هى الأراضى التى يتم ريها بصفة دائمة (٢).

---

(1) Fao :Production year book,Vol 39 - 1985 ,p.p47-59

(٢) د. عبد الهادى يموت ، مشكلة الغذاء وابعادها فى البلدان العربية ، مرجع سابق ، ص ٤٧

من الجدولين السابقين رقم (٢) ، (٣) يتضح الآتى :-

١ - الأراضى الصالحة للزراعة :-

أ - تزايد مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى الدول الاسلامية خلال الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٢ - ١٩٨٤ . وكانت نسبة الزيادة فى عام ١٩٨٢ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ (٤ر٠٪) فى حين كانت فى عام ١٩٨٤ بالمقارنة بعام ١٩٨٢ (٤ر١٪) .

ب - تعتبر كل من نيجيريا ، تركيا ، وباكستان ، من أكبر الدول الاسلامية من حيث مساحة الأراضى الصالحة للزراعة بالنسبة للدول الاسلامية ، اذ تصل نسبتها الى حوالى ١ر٣٦٪ من مجموع مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى الدول الاسلامية وذلك فى عام ١٩٨٤ . ويأتى فى المرتبة الثانية كل من أندونيسيا وايران والسودان ، وتبلغ نسبة الأراضى الصالحة للزراعة فيها نحو ٧ر٢٠٪ من مجموع مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فى الدول الاسلامية وذلك فى عام ١٩٨٤ .

٢ - المراعى الدائمة :-

أ - يلاحظ من الجدول رقم (٢) انخفاض مساحة المراعى الدائمة فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٢ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ ويبلغ مقدار الانخفاض ١ ر٥ مليون هكتار . ومن أهم الأسباب التى أدت الى حدوث هذا الانخفاض هو التصحر نتيجة للجفاف الذى أصاب بعض الدول الاسلامية . وفى عام ١٩٨٤ حدثت زيادة طفيفة جدا فى مساحة المراعى الدائمة فى الدول الاسلامية بالمقارنة بعام ١٩٨٢ ، وتقدر هذه الزيادة بنحو أحد عشر ألف هكتار .

ب - تعد السعودية ، والسودان ، وتشاد ، وايران من أكبر الدول الاسلامية من حيث المراعى الدائمة ، اذ تصل نسبتها الى نحو ١ر٤٢ ٪ من مجموع مساحة المراعى الدائمة فى الدول الاسلامية ، وذلك فى عام ١٩٨٤م ، وعلى الرغم

من أن السعودية تعتبر أكبر الدول الاسلامية من حيث مساحة المراعى الدائمة الا أن الاستفادة منها فى تنمية الثروة الحيوانية تكاد تكون محدودة ، اذ يقدر مجموع الثروة الحيوانية لديها بنحو ٩ر٦ مليون رأس من أبقار وابل وغنم وماعز وذلك فى عام ١٩٨٥ • ويأتى فى المرتبة الثانية من حيث مساحة المراعى الدائمة كل من موريتانيا ، والجزائر ، وأفغانستان ، ومالى ، والصومال ، وتبلغ نسبة المراعى الدائمة فيها ٣ر٢٩ ٪ من مجموع مساحة المراعى الدائمة فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ •

٣ ـ الغابات :ـ

أ ـ يلاحظ من الجدول رقم (٢) تناقص مساحة الغابات الموجودة فى الدول الاسلامية خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ • وقد يكون من أهم الأسباب التى أدت الى حدوث هذا التناقص استخدام جزء من هذه الغابات كوقود •

ب ـ تأتى فى المرتبة الأولى من حيث مساحة الغابات اندونيسيا بنسبة تقدر بـ ٦ر٣٠ ٪ من مجموع الغابات فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ وفى المرتبة الثانية السودان بنسبة تقدر بـ ١٢٪ من مجموع مساحة الغابات فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ •

٤ ـ الأراضى الزراعية :ـ

أ ـ يلاحظ من الجدول رقم (٣) تزايد مساحة الأراضى المزروعة بصفة دائمة فى الدول الاسلامية خلال الأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ م • وهذا التزايد يعتبر محدودا للغاية حيث لم يزد فى عام ١٩٨٢ عن واحد وثلاثين ألف هكتار بالمقارنة بعام ١٩٨٠ م • وفى عام ١٩٨٤ لم تتجاوز الزيادة عن ٢٠٦ آلاف هكتار بالمقارنة بعام ١٩٨٢ م •

ب - يأتى فى المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراضى المزروعة كل من أندونيسيا ، وماليزيا ، وتركيا ، ونيجيريا ، وتصل نسبة الأراضى المزروعة فى هذه الدول الى ٦٠٪ • من مجموع الأراضى المزروعة فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ م • ويأتى فى المرتبة الثانية كل من أوغندا ، وتونس ، والكاميرون حيث تبلغ نسبة الأراضى المزروعة فيها ١ر١٨٪ من مجموع الأراضى المزروعة فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ •

٥ - الأراضى المروية :-

أ - يلاحظ من الجدول (٣) تزايد مساحة الأراضى المروية فى الدول الاسلامية خلال الأعوام ١٩٨٠ - ١٩٨٢ - ١٩٨٤•

ب - يأتى فى المرتبة الأولى من حيث مساحة الأراضى المروية فى الدول الاسلامية كل من ايران واندونيسيا ، وتصل نسبتها الى ٢ر٢٥٪ من مجموع الأراضى المروية فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ • ويأتى فى المرتبة الثانية كل من أفغانستان ، ومصر ، وتركيا بنسبة تقدر بـ ٤ر١٦٪ من مجموع الأراضى المروية فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ وفى المرتبة الثالثة كل من بنغلاديش والسودان وباكستان بنسبة تقدر بنحو ٦ر١١٪ من مجموع الأراضى المروية فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ •

ج - أدى وجود الأنهار والسدود فى الدول السابقة الى ارتفاع مساحة الأراضى المروية لديها • وذلك بالمقارنة بالدول الاسلامية الأخرى •

المطلب الثانى - الموارد المائية •

تعتبر الموارد المائية ذات أهمية بالغة للمجتمعات المختلفة ، حيث يمكن تحويلها الى أنواع مختلفة من الانتاج الزراعى ، والانتاج البحرى ، كما يمكن استغلالها كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية ، بالاضافة الى امكانية

تحويلهـا الى احدى وسائل النقل الرخيصة ٠

وتشمل الموارد المائية مياه البحار والمحيطات ومياه الأنهار والمسطحات الجليدية والمياه الجوفية ومياه الأمطار ٠ وأهم صفة تتصف بها الموارد المائية هي قابليتها للتجدد وباستمرار ٠ وتفوق بهذه الصفة بقية الموارد الأخرى ، اذ لايسبب تكرار استغلال الموارد المائية أي نفاذ لها بالرغم من امكانية تأثيره على نوعيتها ٠ وتظهر استمرارية التجدد في الدورة المائية حيث تتحول الأبخرة باذن الله سبحانه وتعالى الى أمطار تهطل باتجاه الأنهار والبحار والمحيطات ومن ثم يحدث التبخر مرة اخرى في الجو فيتكرر التكاثف على شكل أمطار .(١)

وتطل الدول الاسلامية على مسطحات مائية متعددة بعضها مالحة وتشمل (البحار والمحيطات والخلجان) وبعضها عذبة وهي مياه الأنهار وتشكل هذه المسطحات المائية الأساس في تكوين الثروة السمكية للدول الاسلامية ٠

وقد اتجه بعض من الدول الاسلامية الى الاستفادة من تلك المسطحات المائية عن طريق استعمال مياهها صالحة للشرب بعد تحليتها وتنقيتها ، واستخدامها أيضا كمصدر لتوليد الطاقة الكهربائية ٠ ويحتاج هذا النوع من الاستثمار الى رأس مال نقدي كبير جدا بسبب ارتفاع تكاليف مثل هذه المشروعات ٠ وتأتي في مقدمة الدول الاسلامية المستفيدة من تلك المسطحات المائية في تحلية المياه وتوليد الطاقة الكهربائية ، المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية ٠

المطلب الثالث ـ الموادر المعدنية ٠

يقصد بالموارد المعدنية ، المواد المنجمية الألية الموجودة في

---

(١) د٠ خالص الآشعب ، د٠ احمد حبيب رسول ، الموارد الاقتصادية ، ج/١ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٩ م ، ص ٣٩ ، ٤٠ ٠

الطبيعة والتى تتحول الى سلع مصنعة وموارد اقتصادية نتيجة الجهد البشرى ، ولكل نوع من النشاط مواده الأولية الضرورية لعملية الانتاج • ويتوقف المردود الاقتصادى للانتاج الى حد بعيد على طبيعة هذه المواد ودرجة المنفعة التى تقدمها السلع المصنعة الى المستهلكين •

وتوجد الموارد المعدنية فى القشرة الأرضية ، وقلما يوجد المعدن نقيا فى الطبيعة ، فبعضها يوجد خالصا بين ثنايا الصخور ، كالذهب والفضة والنحاس ، بحيث يمكن استخراجه مباشرة ، ومنها مايوجد متحدا مع الأكسجين فى صورة أكاسيد مختلفة كالحديد والألومنيوم والمنجنيز ، ومنها مايوجد مختلطا بمواد غريبة كالرمال والحصى والصلصال وهى مواد يطلق عليها اسم الشوائب •

ويرتبط توزيع المعادن بأنواع الصخور المختلفة التى تكون القشرة الأرضية ، فالمعادن الفلزية (١) مثل الحديد والنحاس والزنك والرصاص ، توجد بصفة عامة فى الصخور النارية • أما المعادن غير الفلزية (٢) فتوجد عادة فى الصخور الرسوبية والصخور المتولة ، مثل الفوسفات •

وتعد هذه المعادن موارد غير متجددة ، أى أنها تتعرض للنفاذ فى مدى معين تحدده طبيعة الكميات المتوفرة منها كاحتياطى ، كما تحدده طبيعة استغلالها • وليست هناك دولة فى العالم تمتلك جميع المعادن المطلوبة والتى تحتاجها صناعتها الرئيسية ، فعلى سبيل المثال يوجد النيكل فى كندا والذهب فى جنوب

---

(١) المعادن الفلزية مكونة من عنصر وحيد أى (غير مركبة) وهى موصلة للحرارة والكهرباء وقابلة للسحب والطرق فضلا عن كونها صلبة ومتماسكة •

(٢) المعادن غير الفلزية مكونة من مواد عضوية ، حيوانية أو نباتية •

أفريقيا ، والاتحاد السوفيتى ، والنحاس فى زامبيا وزائير والفوسفات فى المغرب ٠

وهناك عدة عوامل أو مقومات لها أثرها فى الانتاج المعدنى ، وهى التى تحدد امكانية ومستوى استغلال الموارد المعدنية مثل الموقع الجغرافى ، وأهمية المعدن ونسبته ، وأسلوب التعدين ، وكمية الاحتياطى ، وراس المال ، والتقدم التقنى ، ونسبة الشوائب فى المادة الخام ، ومنافسة المنتجات المعدنية ٠

والوقع أنه لازالت عدة اماكن واسعة على سطح الأرض لم يتم مسحها جيولوجيا ٠ واحتمالات احتوائها على العديد من الموارد المعدنية كبيرة ٠ وقد أدى التقدم التقنى الى الاقتصاد فى استغلال بعض المعادن بقصد استخدامها على عدد من الصناعات التى لاتصلح لها المركبات الكيميائية العضوية ، وذلك عن طريق استخدام بعض المركبات الكيمائية العضوية ، مثل الفايبر جلاس والبلاستيك فى بعض الصناعات كبدائل للمعادن ٠ (١)

---

(١) انظر كلامن د٠ عصام بشور ، الموارد الاقتصادية ، مطبعة جامعة دمشق ١٣٩٢ /١٩٧٢ ص ١٩٨ ود٠ محمد فاتح عقيل ، د٠ فؤاد الصفار ، جغرافية الموارد والانتاج ، الطبعة الثانية منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٨ ص ٦٦ ٠ ود٠ على احمد هارون ، أسس الجغرافيا الاقتصادية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٤٠٣/١٩٨٣ ص ٣٠٢، ٣٠٣ ، ود٠ صلاح الدين الشامى ، ود٠ فؤاد محمد الصفار ، الموارد (دراسة فى الجغرافية الاقتصادية) منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ص ٢٧٦ ٠ ود٠ محمد متولى ، ود٠ محمود طه أبو العلا ، الموارد الاقتصادية ، مرجع سابق ص ١٧ ، ود٠ محمد خميس الزوكة ، جغرافية المعادن فى الصناعة ، دار الجامعات المصرية ١٩٨١م ص٤٢،٤٣٠ ود٠ هشام الحلاق ، ود٠ محمد المبروك المهدوى ، الأسس الجغرافية فى التكامل الاقتصادى العربى ، مرجع سابق ص ٨٩ ٠

وقد أدى وقوع الدول الاسلامية تحت السيطرة الاستعمارية فى الماضى الى قيام المستعمرين بالبحث عن الثروة المعدنية وفى جلب الخبرة وتوجيه الاستخدام وأقبلت الاستثمارات الأجنبية لاستخدام هذه الثروة واستغلال وانتاج المعادن والطاقة معا . وكانت الظروف التى أوجدت التخلف الاقتصادى وتسببت فى التخلف الحضارى فى الدول الاسلامية دافعا لطلب الخبرة . اضافة الى أن رأس المال المحلى لم يكن متاحا للاقبال على الاستثمار المباشر فى هذا المجال . وكان استخراج المعدن يستهدف التصدير فى شكله الخام . ولم تكن ثمة اتجاهات أو استثمارات تستهدف التصنيع أو انتاج الصناعات المعدنية .

ومع ذلك فما زالت الثروة المعدنية فى مساحات كبيرة فى الدول الاسلامية حبيسة فى مواضعها ، ولم يكشف الغطاء عنها . ومازالت هذه الدول تفتقد الخبرة وتفتقر الى الاستثمارات .

ويتألف الانتاج المعدنى فى الدول الاسلامية من العديد من المعادن أهمها الحديد ، والنحاس ، والمنغنيز والكروم ، والقصدير ، والألومنيوم ، والرصاص ، والفوسفات(١).

وسأكتفى بالاشارة الى كل من معدن الحديد ، وذلك لأهميته الكبيرة المتمثلة فى احتاج معظم الصناعات الأساسية الى هذا المعدن ، والفوسفات لكونها من العناصر الأساسية اللازمة للنبات .

١ - الحديد .

يعتبر الحديد من أكثر المعادن وجودا بالأرض ، ونظرا لأنه أساس صناعة الصلب فان الحديد يعتبر أهم المعادن المستغلة على الاطلاق . وقد بدأ

---

(١) انظر كلا من د . صلاح الدين الشامى ، ود . زين الدين عبدالمقصود، جغرافية العالم الاسلامى ، منشأة المعارف ،الاسكندرية ، ١٩٧٤ ص ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤ ، ومحمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامى ، مرجع سابق ص ٢٢٨ .

استخدام الحديد على نطاق واسع منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادى ، عندما نشطت حركة الصناعة والتجارة • وأدى التوسع فى انشاء العديد من الصناعات الى تحسين عمليات استخلاص الحديد ، حيث كان فى السابق يرتبط استخلاص الحديد بجودة الخام • وكانت الدول الموجودة بها الخامات الجيدة هى التى تحتكر صناعة الحديد وتجارته ، ولكن بدأ استخدام الخامات الأقل جودة ، كما أدى استخدام فحم الكوك فى صهر الحديد الى تحسن أفران الصهر واتساعها وتحسن وسائل استخلاص الحديد من خاماته •

وترجع أهمية الحديد الى أنه يعتبر أساسا لعدد كبير من الصناعات الحديدية والصلبية ولذلك فهو يعتبر مدخلا هاما للتصنيع وللنمو الاقتصادى للدولة ، اضافة الى سهولة استخراجه من باطن الأرض ورخص ثمنه بالقياس أثمان معادن أخرى كثيرة ، بالاضافة الى سهولة سحبه وطرقه وتشكيله حسب الأغراض المختلفة ، ولاتوجد خامات الحديد نقية فى القشرة الأرضية ، بل توجد مختلطة بشوائب ومواد متنوعة تقلل من قيمة الخامات وتحدد مدى جودتها للأغراض الصناعية المختلفة • (١)

وقد ورد ذكر الحديد فى القرآن الكريم فى أكثر من موضع • قال تعالى " وانزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس "(٢) وقال تعالى " قالوا ياذا القرنين ان يأجوج ومأجوج مفسدون فى الأرض فهل نجعل لك خرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ،

---

(١) انظر كلا من د• محمد السيد غلاب ، مبادىء الجغرافيا الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ٢٨٨ ، ود• محمد فاتح عقيل ، ود• فؤاد محمد الصفار ، جغرافية الموارد والانتاج ، مرجع سابق ص ١٢، ١٣ •

(٢)سورة الحديد جزء من الآية رقم ٢٥ •

قال مامكنى فيه ربى خير فأعينونى بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما ، ءاتونى زبر الحديد حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال ءاتونى أفرغ عليه قطرا ، فما اسطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا " .(١) وفى هذه الآيات دلالة على مدى صلابة الحديد والفائدة التى يمكن ان تستفاد منه .

وعلى الرغم من ان الحديد واسع الانتشار ويكاد لايخلو قطر فى العالم من بعض خامات الحديد ، الا أن ثمان دول فقط تستأثر بأكثر من ثلاثة أرباع انتاج الحديد العالمى فى الوقت الحاضر وهى ، الاتحاد السوفيتى ، واستراليا ، والولايات المتحدة الامريكية ، والبرازيل ، والصين ، وكندا والهند، والسويد .(٢)

وأهم أنواع خامات الحديد هى :-(٣)

١ - الماجنتايت : وهو أجود خامات الحديد على الاطلاق ، حيث تقل بهذا النوع نسبة الشوائب . ويحتوى هذا النوع على نحو ٧٢ر٥٪ من وزنه حديدا .

٢ - الهمنايت : ويعتبر أكثر أنواع الحديد الخام انتشارا فى القشرة الأرضية ويحتوى على ٧٠٪ من وزنه حديدا .

٣ - الليمونايت : ويأتى هذا النوع فى المرتبة الثالثة بين خامات الحديد المختلفة من حيث الجودة حيث تبلغ فيه نسبة المعدن نحو ٥٩ر٥٪ من الحديد .

٤ - السيدرايت : وتبلغ نسبة المعدن فيه ٤٨ر٥٪ تقريبا من الحديد .

٥ - البيريت : وتبلغ نسبة المعدن فى هذا النوع ٤٥٪ تقريبا من الحديد ، وأحيانا تنخفض عن ذلك كثيرا لتصل الى ٣٠٪ .

---

(١) سورة الكهف الآيات رقم ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧ .

(٢) د. محمد السيد غلاب ، مبادىء الجغرافيا الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢٢٨

(٣) انظر كلا من د. على على البنا ، الجغرافية الاقتصادية ، ج٢ / ٤٠ ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٦٩ . ود. محمد خميس الزوكة ، جغرافية المعادن فى الصناعة ، مرجع سابق ص ٧٨، ٧٩ ، ود. محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون ، الموارد الاقتصادية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ص ١٢٦، ١٢٧ .

وأهـم الدول الاسلاميـة المنتجة لخام الحديد هى :-

تركيـا ، الجزائـر ، مصـر، ايران ٠

ويبيـن الجدول التالى انتاج الحديد الخام فى الدول الاسلاميـة للأعـوام ١٩٨١ - ١٩٨٢ - ١٩٨٣ م ونسبتـة للانتاج العالمى ٠

الجـدول رقـم (٤)

انتاج الحديد الخام فى الدول الاسلامية للأعوام من ١٩٨١ - ١٩٨٣ م

(ألف طن مترى)

الدولـة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
أندونيسيا	٤٩	٧٨	٧٦
ايران	* ٣٧٠	٤٠٠	* ٤٥٠
تركيا	١٥٨٧	١٦٤٦	* ٢٢٠٧
الجزائر	١٨٥٠	٢١٠٣	١٩٦٦
سيراليون	٠٠٠	٦	١٩٢
ماليزيا	٢٩٨	١٩١	٦٤
مصر	٩٧٢	١٠٧٠	١٠٣٣
المغرب	٤٣	١٣٢	١٠٢
المجموع	٥١٦٩	٥٦٢٦	٦٠٩٠
العالم	٥٣٤٦٠٣	٤٨٢١٠٩	٤٦٧٦٧٣
النسبة	٩ر٠٪	١ر١٪	٣ر١٪

المصدر(١) : كتاب الاحصاءات السنوية للأمم المتحدة عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ص ٦٢٢، ٦٢٣ ٠

* أرقام تقديرية ٠

---

(1) Statical Year Book 1983/1984 P.P622 - 623

من الجدول رقم (٥) يتضح الآتى :-

١ - تزايد انتاج الدول الاسلامية من الحديد الخام خلال السنوات من ١٩٨١ - ١٩٨٣ ٠ وعلى الرغم من تلك الزيادة فمازال انتاج الدول الاسلامية من الحديد الخام ضئيلا للغاية بالمقارنة بالانتاج العالمى من الحديد الخام ، اذ لم تتجاوز نسبة انتاج الدول الاسلامية عن ٣ر١٪ من مجموع الانتاج العالمى من الحديد الخام فى عام ١٩٨٣ ٠

٢ - تأتى تركيا فى المرتبة الأولى فى انتاج الحديد الخام ، حيث تصل نسبة الانتاج لديها الى ٢ر٣٦ ٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الحديد الخام فى عام ١٩٨٣ ٠ وتأتى الجزائر فى المرتبة الثانية من حيث الانتاج بنسبة تقدر بنحو ٣ر٣٢٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الحديد الخام فى عام ١٩٨٣ ٠ وتأتى مصر فى المرتبة الثالثة من حيث الانتاج بنسبة تصل الى ١٧٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الحديد الخام فى عام ١٩٨٣

٢ - الفوسفات :

تعد مادة الفوسفات من أكثر المواد ضرورة للكائنات الحية جميعها ، ومع أنه متوفر فى الطبيعة غير أن النباتات لاتستطيع الحصول عليه بسهولة ، اذ توجد هذه المادة على هيئة صخور رسوبية مختلفة التركيب والأصل ، كما توجد احيانا على هيئة معادن تدخل فى تركيب بعض الصخور النارية التى تحتوى عنصر الفوسفور وترتب على زيادة الطلب على الانتاج الغذائى والزراعى الى زيادة الاهتمام ومضاعفة بانتاجية الأرض عن طريق اضافة الأسمدة اللازمة لغذاء النبات ٠ (١)

---

(١) انظر كلا من محمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ ، محمود شاكر ، العالم الاسلامى (المنطقة العربية) مرجع سابق ص ١٥٢ ود٠ محمد صبحى عبد الحكيم وآخرون ، الموارد الاقتصادية فى الوطن العربى ، دار القلم ، القاهرة الطبعة الأولى 1967 ص ٣٩٦ ود٠ صلاح الدين الشامى ، ود٠ فؤاد محمد الصفار ، الموارد دراسة فى الجغرافية الاقتصادية منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ ص ٣٣٠، ود٠محمد عبدالمجيد عامر ، الثروات المعدنية فى العالم الاسلامى ، منشأة المعارف الاسكندرية ١٤٠٢ / ١٩٨٢ ص ٤٥

جـــدول رقـم (٥)

انتـاج الدول الاسلاميـة من صخـور الفوسفات

للأعـوام مـــن ١٩٨١ - ١٩٨٣

(ألف طن متري)

الدولـــــــــة	١٩٨١ م	١٩٨٢م	١٩٨٣م
الأردن	٤٢٤٤	٤٨٩٠	٤٧٤٦
اندونيسيا	٨	٥ *	٣
باكستان	٤	٤	١
تركيـــا	١٠٣	٣٥	٥٠ *
تونـــس	٤٩٢٤	٤٧٢٩	٥٩٢٤
الجزائر	٩١٥	٩٦٥	٨٩٣ *
السنغال	١٧٩٢	١١٧٩	١٣٩٧
سوريـــا	١٣١٩	١٤٦٢	١٢٣١
مصـــر	٧٣٧	٦٩١	٧٨٣
المغرب	٢٠١٥٠	١٧٨٣٥	١٩٨٤٢
المجمـــوع	٣٤١٩٦	٣١٧٩٥	٣٤٨٧٠
العالـــم	١٤٤٥٢٥	١٢٨٣١٨	١٣٦٩٥٩
النسبـــة	٢٣ر٧٪	٢٤ر٨٪	٢٥ر٥٪

المصدر (١) : كتاب الاحصاءات السنوية للأمم المتحدة ، عام ١٩٨٣، ١٩٨٤ مرجع سابـــق ص ٦٢٥ .

* أرقام تقديريـــة .

(1) Statical Year Book 1983/1984 P.625

من الجدول رقم (٦) يتضح الآتى :-

١ - تزايد حصة الدول الاسلامية من الانتاج العالمى للفوسفات خلال السنوات ١٩٨١- ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ٠

٢ - تأتى المغرب فى المرتبة الأولى من حيث الكمية المنتجة من الفوسفات الخام بالنسبة للدول الاسلامية ، وتصل النسبة الى نحو ٥٧٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية ، وحوالى ٤ر١٤٪ من مجموع الانتاج العالمى وذلك فى عام ١٩٨٣ م ٠ ويأتى فى المرتبة الثانية كل من تونس والأردن ، وتبلغ نسبة انتاجهما ٦ر٣٠٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الفوسفات وذلك فى عام ١٩٨٣ ٠

المطلب الرابع - مصادر الطاقة :

يمكن توليد الطاقة باستعمال انواع مختلفة من الوقود كالأخشاب والفحم والنفط والغاز الطبيعى والطاقة الذرية كما يمكن توليدها باستغلال المساقط المائية وذلك لتشغيل الآلات فى المصانع بالاضافة الى استخدامها فى انارة المدن والأعمال المنزلية وتسيير وسائل النقل بها ٠ وقد استفاد الانسان من هذه القوى بعد اكتشافه لوسائل توليدها بعد أن كان مكتفيا بالاعتماد على مجهوده العضلى وعلى حيوانات معينة وعلى قوة الرياح والمياه فى ادارة آلات بسيطة قبل التوصل الى الاستفادة من قوة البخار فى القرن الثامن عشر الميلادى ٠

وكان الخشب أول وقود استعمل على نطاق واسع ، بل مازال الى اليوم يعتبر وقودا هاما فى بعض الدول مثل البرازيل ٠

ويعتبر الفحم منذ بداية عصر الثورة الصناعية مصدر الطاقة الرئيسى والأول ، الى ان تم اكتشاف النفط بكميات تجارية حيث أخذت أهميته النسبية فى التناقص ، فبعد أن كان الفحم فى الخمسينات الميلادية يوفر ٦٠٪ من مجموع الطاقة الأولية المنتجة ، اصبح فى حلول عام ١٤٠٠هـ الموافق ١٩٨٠ م يوفر

حوالـى ٣٠٪ من مجموع الطاقـة وذلك بسبب تزايد أهميـة النفط والغاز الطبيعـى، وزيادة استعمالاتهما فى المجالات الصناعيـة المختلفـة اضافـة الى التقدم الـذى أحرزتـه عمليـة نقل النفط والغاز ، مما أدى الى ارتفاع حصة النفط والغـاز الطبيعى معا الى حوالى ٧٠٪ من مجموع الطاقـة الأوليـة المنتجة .(١)

وقد قدر خـلال المؤتمـر العالمـى حول الطاقـة المنعقد سنة ١٣٩٧ هـ الموافق ١٩٧٧ حجـم الاحتياطى العالمى من مادة الفحـم القابل ،اقتصاديا وفنيـا للاستخـراج بـ (٦٣٦) بليون طن مترى من المكافىء النفطـى توجد مانسبتـه ٨٪ منـه فقـط فى الدول الاسلاميـة .

وبالرغـم من وجود مصادر فحميـة فى اثنى عشرة دولـة اسلاميـة ، فان استخراجه لايتم حاليـا الا فى سبعة دول فقط هى : الجزائـر ، وأندونيسيـا ، والمغرب ، وايـران ، وأفغانستان ، والباكستان ، وتركيـا ، ويصـل اجمالى مايستخرج فى هذه الدول الـى حوالـى ٠ر١٠مليـون طن متـرى من المكافىء النفطـى. وهو مايمثـل ٢ر٠٪ مـن اجمالـى انتاج العالـم . وقد يكـون السبب وراء عدم الاقبال على استخراج الفحـم فى هذه الدول هوارتفاع تكاليف عمليـة استخراجـه التى تفوق خقيـقة تكاليـف استخراج النفط .(٢)

---

(١) انظر كلا من د. محمد غبد العزيز عجمية ، الموارد الاقتصادية ، دار الجامعـات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧١ م ص ٣٢٢ ، ود. ياسين محمد مراد ، المـوارد الاقتصادية ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٣ ، ومجلة التعـاون الاقتصادى بين الدول الاسلامية الصادرة عن مركز الأبحاث الاحصائية والاجتماعيـة والتدريب للدول الاسلامية ، انقره العدد ٢٧ ، عام ١٩٨٦ ص ٣١ .

(٢) المرجع السابق ص ٣١ .

وتبلغ حصة الفحم من اجمالى استهلاك الطاقة فى الدول الاسلامية ٦٪ فقط وذلك فى عام ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢ م ، وهى نسبة منخفضة جدا ٠

أما الدولتان الوحيدتان اللتان تصدران الفحم من اصل الدول الاسلامية السبعة المنتجه له فهى المغرب واندونيسيا ، وقد كانت حصة صادراتها تبلغ ١٪ من حيث الحجم وذلك فى عام ١٩٨٢ ٠(١)

ونظرا لكون النفط والغاز الطبيعى من اهم مصادر الطاقة فى العالم ، ونتيجة لتمتع بعض الدول الاسلامية بوفرة كبيرة فى انتاجهما وفى مقدار الاحتياطى العالمى منهما ، فاننى سأتناولهما بالتفصيل وذلك على النحو التالى :-

١ - النفط :-

يعتبر النفط احد المصادر الرئيسية والهامة للطاقة ، حيث مكن من قيام الصناعة الحديثة ٠ وقد احتل منذ أواخر الستينات الميلادية المكانة الأولى بين مصادر الطاقة الحديثة بعد أن كان الفحم صاحب هذه المكانة ٠(٢)

وتستند أهمية النفط الى مميزاته كمصدر للوقود ومصدر للطاقة اضافة الى قيمته كمادة أولية وقيمته كسلعة أساسية لها فاعليتها فى سنوات السلم والحرب ٠ وتظهر أهميتة كمادة أولية من ناحية تحويله الى عدد كبير من المشتقات التى تدخل فى كثير من الصناعات ٠ وتسهم فى انتاج العديد من السلع ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة كزيوت التشحيم التى حلت تماما محل زيوت التشحيم الحيوانية ، والنباتية ، وصناعة الأصباغ والمواد الطبية والمواد الاستهلاكية كالصابون والعطور ، وصناعة الورق وبعض المواد الغذائية والأسمدة

---

(١) المرجع السابق ص ٣١ ، ٣٢ ٠

(٢) د٠ محمد صبحى عبدالحكيم وآخرون ، الموارد الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٢١٣ ٠

الكيماوية ، والألياف الصناعية ، والمطاط الصناعى ٠

وتظهر أهمية النفط كسلعة أساسية من خلال الدور الخاص الذى يؤديه فى العلاقات الاقتصادية والسياسية والصراع العالمى على مناطق النفط٠(١)

واذا كانت الدول الاسلامية فقيرة بالفحم الحجرى ، أو لم تمسح أراضيها تماما لمعرفة مافيها من ثروات فحمية ، فان هذا الفقر الحالى يعوضه كميات النفط الهائلة التى تمتلكها الدول الاسلامية ، الأمر الذى قلل نفقات الاستخراج والتنقيب فى هذه الدول بالمقارنة مع باقى مناطق انتاجه فى الدول الأخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ٠(٢)

وعندما دخلت الدول الاسلامية الى عالم انتاج النفط اتسمت العلاقة بينها وبين الدول الصناعية المستهلكة بطابع العلاقات الاستعمارية التقليدية ، بمعنى أن الدول المنتجة تصدر مواد خام بثمن منخفض ، وتشترى منتجات الدول الصناعية بثمن مرتفع ٠ وفى ذلك الوقت كان النفط يعد من أكثر المواد الخام خضوعا لتحكم الشركات الأجنبية ٠(٣) اذ أنه منذ بدء استثمار النفط فى المناطق المنتجة الرئيسية فى مطلع القرن العشرين فان النظام السائد فى استثمار النفط يتميز بظاهرتين اساسيتين هما :-(٤)

١ - ظاهرة نظام الامتيازات النفطية التى انتزعت بشكل تام حق الدولة الدائم فى السيادة على مواردها الطبيعية ، وقيام الشركات الأجنبية حاملة الامتياز

---

(١) د٠ نصر السيد نصر ، محاضرات فى جغرافية البترول العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٧/١٩٦٨ م ص ٢٢ ٠

(٢) محمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامى ، مرجع سابق ص ١٦٢ ٠

(٣) د٠ صلاح العقاد ٠ البترول ، اثره فى السياسة والمجتمع العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ ، ص ١٥٠ ٠

(٤) د٠ فاضل الجبالى ، التطورات الأساسية لهيكل صناعة النفط العالمية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، الكويت ١٩٧٩ ص ١١

بالممارسة الفعلية لهذا الحق ٠

٢ - وجود التنظيم الاحتكارى لشركات النفط العالمية الكبرى ، ودخولها بصورة جماعية مشتركة لحمل حق الامتياز ، مما مكنها من السيطرة على استثمار واستغلال الثروة النفطية بشكل واسع ٠

وكان من أهم مظاهر السيطرة الاستعمارية على المناطق المنتجة للنفط من قبل القوى الكبرى هو نظام التسعير الذى كانت تفرضه شركات النفط الاحتكارية على الدول المنتجة وذلك لتحديد حصتها من ثرواتها النفطية ٠ (١)

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل تمادت تلك الشركات فى هيمنتها على ثروات تلك الدول عن طريق تلاعبها بالأسعار ، ولجوئها فى مناسبتين الى تخفيضها دون الرجوع الى الدول المصدرة للنفط ، كانت الأولى فى فبراير ١٩٥٩ م وكان مقدار التخفيض ثمانية عشر سنتا للبرميل الواحد ٠ والثانية فى أغسطس ١٩٦٠ م وكان مقدار التخفيض تسعة سنتات للبرميل الواحد ٠ وأدى بالتالى الى الحاق خسائر كبير بالدول المصدرة للنفط ، تقدر فيما بين عام ١٩٦٠ - ١٩٧٠ م بنحو أربع مليارات دو لار امريكى٠ (٢)

وبالاضافة الى ذلك تمكنت تلك الشركات من السيطرة على الصناعة النفطية ، وكان نشاطها يشمل ، التنقيب ، والانتاج ، والتسويق ، ونقل النفط الى معامل تكريره فى الخارج ٠

واقتنعت الدول المنتجة للنفط بأنه لاسبيل لمواجهة ومقاومة هذا

---

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٤٤ ٠

(٢) د٠ مانع سعيد العتيبة ، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٧ هـ ، مطابع دار القيس ، الكويت ، ص ٣١١ ٠

الاحتكار العالمى من جانب تلك الشركات النفطية الا بتكتلها من خلال منظمة تجمع الدول المنتجة والمصدرة للنفط . وتمخض عن ذلك الاتجاه انشاء منظمة الأوبك . (١)

وكان السبب المباشر لانشاء منظمة الأوبك هو الرغبة الجماعية لدى الدول المصدرة للنفط فى وضع حد لتدهور أسعار نفطها والعمل على تثبيت الأسعار ، ومن ثم زيادتها كلما سمحت بذلك عوامل السوق ، مما يكفل تحقيق أكبر عائد من هذه الثروة الناضبة للدول المصدرة لها .

وبعد قيام منظمة الاوبك نجحت تلك الدول فى تحقيق هدفها الأول وهو الحيلولة دون تدهور أسعار النفط . وقد ساعدت المنظمة على ذلك ظهور الشركات المستقلة والتى تزايدت أهميتها ، وأصبحت شركات النفط الوطنية تستأثر بنحو ٢٠٪ من حجم السوق العالمية .

وقد أدركت شركات النفط العالمية بعد تأسيس منظمة الأوبك بأنه ليس بمقدورها أن تلجأ الى سياسة تخفيض الأسعار المعلنة ، وهذا يعتبر من أهم انجازات أوبك فى المرحلة الأ ولى لانتهائها . (٢)

وكانت الخطوة التالية للدول الأعضاء فى المنظمة هى العمل على تصحيح

---

(١) أنشئت منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) فى بغداد فى سبتمبر ١٩٦٠ م وضمت كلا من ايران والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت وفنزويلا . وتتمثل الأهداف الاساسية للمنظمة فى التنسيق والتوحيد فى السياسات النفطية للدول الأعضاء ، وتحديد أفضل الوسائل لحماية مصالحها انفراديا وجماعيا . وقد انضم للمنظمة على اوقات زمنية متلاحقة كل من قطر ١٩٦١ م ، واندونيسيا ، وليبيا ١٩٦٢ م ، وأبو ظبى فى ١٩٦٧ م ، وقد نقلت عضويتها الى دولة الامارات العربية المتحدة فى عام ١٩٧٤ م ،والجزائر/فى عام ١٩٦٩م ، ونيجيريا والاكوادور فى عام ١٩٧٣ ، والجابون فى عام ١٩٧٥ م . وبذلك يصبح عدد الدول الأعضاء فى المنظمة ثلاثة عشر دولة . انظر د . حسين عمر ، المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة مرجع سابق ، ص ٥٦١، ٥٦٢ .

(٢) د . مانع سعيد العتيبه ، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، مرجع سابق ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

الأوضاع القائمة والمبنية على استغلال واحتكار الشركات العالمية للثروة النفطية ، فدخلت فى مفاوضات طويلة وشاقة مع تلك الشركات وعلى الرغم من مماطلة تلك الشركات الا أن هذه الدول تمكنت فى نهاية الأمر من تصحيح تلك الأوضاع وبالتالى تملكها لثرواتها النفطية اما عن طريق نظام المشاركة المتدرجة أو التأميم .(١)

وأعقب هذا التملك اتخاذ قرار تحديد السعر من قبل الدول المنتجة للنفط دون الرجوع الى الشركات العالمية . ولاشك أن هذه الدول استفادت استفادة كبيرة ومباشرة من قيام حرب العاشر من رمضان بين الدول العربية والكيان الصهيونى فى ١٣٩٣/٩/١٠ هـ الموافق ١٩٧٣/١٠/٦ م التى أدت الى رفع أسعار النفط الخام بنسب كبيرة .

وقد أسهمت العوائد النفطية فى رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول المنتجة والمصدرة وفى ازالة بعض مظاهر التخلف فى تلك الدول وكذلك فى تكوين احتياطى نقدى ضخم من العملات الرئيسية . وعلى الرغم من أن استغلال النفط قد ساعد على التخلص من بعض مظاهر التخلف الا أنه لم يقض على الانحراف البنيانى الاقتصادى للدول الاسلامية المنتجه له .

ويوضح الجدولان التاليان تطور انتاج النفط الخام وكذلك تطور الاحتياطى النفطى للدول الاسلامية للأعوام من ١٩٨٢ / ١٩٨٦ م .

---

(١) د. مانع سعيد العتيبة ، البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة ، مرجع سابق ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

جـــدول رقـــم (٦)

تطور انتاج النفـط فى الدول الاسلاميـة للا عوام مـن ١٩٨٢ الى ١٩٨٦ *

(ألف برميل يوميا)

الدولـــــــة	١٩٨٢ م	١٩٨٣ م	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م
الأمـــــارات	١٢٤٨	١١١٨	١١٤٢	١٢٠٤	١٣٧٠
اندونيسيـــــا	١٣٢٥	١٢٤٥	١٢٨٠	١١٧٨	١٣٤٥
ايـــــران	٢٣٩١	٢٤٤٢	٢٠٣٢	٢١٩٢	١٨٧١
البحريـــــن	٤٤	٤٢	٤٢	٤٢	٤٤
تونـــــس	١٠٧	١١٥	١١٤	١٠٨	١٠٦
الجابـــــون	١٥٥	١٥٥	١٥٧	١٧٢	١٦٢
الجزائـــــر	٧٠٥	٦٦١	٦٩٥	٦٧٢	٦٠٠
السعوديـــــة	٦٤٨٣	٤٥٦٩	٤٠٧٩	٣١٧٥	٥٠٤٢
سوريـــــا	١٣٨	١٦١	١٦٢	١٧٢	١٨٥
العـــــراق	١٠١٢	١٠٩٩	١٢٢٢	١٤٠٤	١٦٨٨
قطـــــر	٣٢٨	٢٩٤	٤٠٢	٢٩٠	٣٣٣
الكـــــويت	٨٢٣	١٠٥٢	١١٦٠	٩٣٦	١٤١٦
ليبيـــــا	١١٣٦	١٠٣٠	٩٥٧	١٠٢٤	١٠٣٤
مصـــــر	٦٢٤	٦٨٢	٧٨٠	٨٩٧	٧٧٤
عمـــــان	٣٣٦	٣٨٩	٤١٦	٤٩١	٥٥٨
نيجيريـــــا	١٢٨٧	١٢٣٦	١٣٨٨	١٤٩١	١٤٦٣
مجموع الدول الاسلاميـــة	١٨١٤٢	١٦٢٩٠	١٦٠٢٨	١٥٤٤٨	١٧٩٩٩
مجمـــوع انتاج العالـــم	٥٥٩٧١	٥٥٠٧٣	٥٥٧٧٦	٥٦٦١٤	٥٩٦٤١
النســـبـــــة	٣٢ر٤٪	٢٩ر٦٪	٢٨ر٧٪	٢٧ر٣٪	٣٠ر٢٪

المصدر منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٧ م ، ص ٧٨، ٧٩ .

* دخلت الجمهوريـة العربية اليمنيـة مجال الانتاج النفطى فى عام ١٩٨٨ م

جـــــــــدول رقـــــم (٧)

تطور احتياطـــى النفط المؤكـــد فى الدول الاسلاميـــة للا عوام من ١٩٨٢ / ١٩٨٦ م

(مليار برميل فى نهاية كل عام)

الدولـــــــــــة	١٩٨٢ م	١٩٨٣ م	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م
الامـــــــارات	٣٢٫٤	٣٢٫٣	٣٢ ص	٣٣٫٠	٣٣٫٠
أندونيسيـــــــا	٩٫٦	٩٫١	٨٫٧	٨ ص	٨٫٣
ايـــــــران	٥٥٫٣	٥١٫٠	٤٨ ص	٤٧٫٩	٤٨٫٨
البحـــــــرين	٠٫٢	٠٫٢	٠٫٢	٠٫١٦	٠٫١٤
تونـــــــس	١٫٩	١٫٨	١ ص	١٫٨	١٫٨
الجابـــــــون	٠ ص	٠ ص	٠ ص	٠ ص	٠٫٦٥
الجزائـــــــر	٩٫٤	٩٫٢	٩٫٠	٨٫٨	٨٫٨
السعوديـــــــة	١٦٨٫٣	١٦٨٫٩	١٧١٫٧	١٧١ ص	١٦٩٫٢
سوريـــــــا	١ ص	١ ص	١ ص	١٫٤	٢٫١
العـــــــراق	٥٩٫٠٠	٦٥٫٠	٦٥٫٠	٦٥٫٠	٧٢٫٠
عمـــــــان	٢٫٧	٢٫٨	٣ ص	٤٫٠٠	٤٫٠٠
قطـــــــر	٣٫٤	٣٫٣	٣٫٤	٣٫٣	٣٫٩
الكويـــــــت	٦٧٫٢	٦٦٫٨	٩٢٫٧	٩٢ ص	٩٤ ص
ليبيـــــــا	٢١ ص	٢١٫٣	٢١٫٢	٢١٫٣	٢١٫٣
مصـــــــر	٣٫٣	٣ ص	٣٫٢	٣٫٩	٤٫٣
نيجيريـــــــا	١٦٫٧	١٦٫٦	١٦٫٧	١٦٫٦	٢٦٫٠
الجمهورية العربية اليمنية	—	—	—	—	٠ ص
مجموع الدول الاسلامية	٤٥٢٫٩	٤٥٣٫٨	٤٧٩٫٨	٤٨٠٫١٦	٤٩٩٫٢٩
مجموع احتياطـى العالـم	٦٨٨٫٧	٦٩١٫٣	٧١٩٫٠٤	٧٢١٫٠	٧٢٤ ص
النسبـــــــة	٦٥٫٨٪	٦٥٫٦٪	٦٦٫٧٪	٦٦٫٦٪	٦٨٫٩٪

المصدر : منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) تقرير الامين العام لعام ١٩٨٧ م .

من الجدولين السابقين رقم (٦) و (٧) يتضح الآتى :-

أولا : انتاج النفط :-

١ - يلاحظ انخفاض انتاج النفط فى الدول الاسلامية الى بداية عام ١٩٨٦ م وبالتالى انخفاض نسبة الحصة الانتاجية للدول الاسلامية من الانتاج العالمى ٠ وفى عام ١٩٨٦ حدثت زيادة فى انتاج الدول الاسلامية من النفط الخام بسبب عدم التزام الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك بالحصص الانتاجية المتفق عليها مما تسبب فى انخفاض حاد للأسعار ٠ وقد بلغت نسبة الزيادة فى انتاج الدول الاسلامية من النفط فى عام ١٩٨٦ بالمقارنة بعام ١٩٨٥؛ ٥ر١٦٪ ٠

٢ - تأتى المرتبة الأولى من حيث الكمية المنتجة من النفط الخام المملكة العربية السعودية ، حيث تصل نسبة الانتاج لديها الى ٢٨٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من النفط وذلك فى عام ١٩٨٦ ٠ ويأتى فى المرتبة الثانية كل من ايران ، والعراق بنسبة تقدر بـ ٨ر١٩٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من النفط فى عام ١٩٨٦ ٠ وفى المرتبة الثالثة يأتى كل من نيجيريا والكويت ، بنسبة تقدر بـ ١٦٪ من مجموع انتاج النفط فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٦م٠ ويأتى فى المرتبة الرابعة كل من الامارات العربية المتحدة واندونيسيا بنسبة تقدر بـ ١ر١٥٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من النفط فى عام ١٩٨٦ ٠

ثانيا : الاحتياطى النفطى :-

١ - يلاحظ من الجدول رقم (٧) تزايد الاحتياطى النفطى للدول الاسلامية بنسبة بعد الأخرى ٠ وترجع معظم الزيادات فى الاحتياطى النفطى لبعض الدول الاسلامية الى اعادة تقويم الاحتياطيات النفطية ، وليس نتيجة لحدوث

اكتشافات جديدة ، لأن تقويم أى اكتشاف يحتاج لمدة زمنية قبل اضافته الى الاحتياطى النفطى . (١)

٢ - تأتى المملكة العربية السعودية فى مقدمة الدول الاسلامية من حيث الاحتياطى النفطى وكذلك فى مقدمة الدول العالمية من حيث الاحتياطى النفطى ، وبلغت نسبة الاحتياطى النفطى لديها ٩ر٣٣٪ من مجموع الاحتياطى النفطى للدول الاسلامية ، ونحو ٤ر٢٣٪ من اجمالى الاحتياطى النفطى العالمى وذلك فى عام ١٩٨٦ . ويأتى فى المرتبة الثانية من حيث الاحتياطى النفطى الكويت بنسبة تقدر بنحو ٩ر١٨٪ من مجموع الاحتياطى النفطى للدول الاسلامية فى عام ١٩٨٦ م .

٢ - الغاز الطبيعى :-

يخرج الغاز الطبيعى من الطبقات الأرضية الحاوية مختلطا بالنفط فى أغلب الأحوال ، غير أنه يخرج أحيانا منفردا من آبار خاصة لاتحتوى على النفط . وكان فى الماضى يتم التخلص من الغاز الطبيعى وذلك عن طريق احراقه ، غير أنه بعد أن عرفت أهميته كمصدر للوقود بدىء فى استغلاله واجراء الأبحاث العديدة من أجل التوسع فى الاستفادة منه ومعرفة مايمكن أن ينتج عنه من صناعات عديدة .

ويزداد الطلب فى الوقت الحاضر على الغاز الطبيعى باعتباره مصدرا هاما من مصادر الطاقة الرخيصة بالمقارنة بمصادر الطاقة الأخرى مثل النفط أو الطاقة الكهربائية أو الطاقة النووية أو الفحم الحجرى . فضلا عن

---

(١) المرجع السابق ص ٧١ .

كونه مادة أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وبالذات صناعة البلاستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي . كما يستخدم الغاز في صناعة الحديد والصلب كبديل للفحم الحجري وفحم الكوك .

ويتوفر الغاز الطبيعي في الدول الاسلامية بنسبة كبيرة في أراضيها واتجهت هذه الدول الى استغلاله في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية .[1] وبلغت نسبة الاحتياطي لدى الدول الاسلامية من الغاز الطبيعي ٢ر٣٢٪ من مجموع الاحتياطي العالمي في ١٩٨٦ .

ويوضح الجدولان التاليان تطور انتاج الغاز الطبيعي لبعض الدول الاسلامية للأعوام من ١٩٨١/ ١٩٨٥ م . وكذلك تطور احتياطي الغاز الطبيعي للدول الاسلامية للأعوام من ١٩٨٢ / ١٩٨٦ م.

---

(١) انظر كلامن د. ياسين محمد مراد ، الموارد الاقتصادية ، مرجع سابق ص ٣٨، ٣٩ ود. محمد رياض ، كوثر عبد الرسول ، الجغرافية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، دون ذكر سنة النشر ، ص ٤٠٢ ، فرج حبشي ، الغاز الطبيعي ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٧٥ م ص٥١٣ .

جـــــــدول رقـم (٨)

تطور انتاج الغاز الطبيعى لبعض الدول الاسلامية من عام ١٩٨١/١٩٨٥ م

(مليـون متر مكعب)

الدولـــــــــة	١٩٨١ م	١٩٨٢ م	١٩٨٣ م	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م
الامـــــــــارات	١٦١٤٠	١٤٨٨٠	١٤٨٨٠	١٩٦٧٠	٢٣٥٦٠
البحريـــــــــن	٤٦١٨	٥٢٤٤	٥٢٧٠	٥٥٤٧	٦٣٦٨
تونـــــــــس	٨٧٠	٨٣٥	٨٣٣	٨٦٠	٨٥٣
الجزائـــــــــر	٦٥٤٤٢	٨٢٠٥٥	٨٩٨٤٦	٩٣٨٢١	١٠٠٣٢١
السعوديـــــــــة	٥٢٣٨٢	٣٣٥٦٤	٢٦٩٠٠	٣٢٤٤٠	٣٢٠٨٠
سوريـــــــــا	٤٨٤	٤١٤	٤٧٤	٥٠٦	٥٤٤
العـــــــــراق	٣٩٣٠	٤٢٠٠	٤٠١٠	٤٩٠٠	٥٨٣٠
قطـــــــــر	٦٢٧٢	٦٠٠٦	٥٧٨٨	٦١١٤	٦٠٧٤
الكويـــــــــت	٦٣١٢	٤٦١٠	٥٤٣٧	٥٨١٦	٥٣٦٠
ليبيـــــــــا	١٢٧٥٠	١٣١٠٠	١٢٥٠٠	١٣٣٥٠	١٢٠٠٠
مصـــــــــر	٢٤١٨	٢٦٧٣	٣١٣١	٤١٦٢	٤٩٢٧
المجمـــــــــوع	١٧١٦١٨	١٦٧٥٨١	١٦٩٠٦٩	١٨٧١٨٦	١٩٧٩١٧

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابـك) تتقرير الأمين العام لعـــــام ١٩٨٧ص٨٣ .

جـــــــدول رقم (٩)

تطور احتياطـــــــي الغاز الطبيعي للدول الاسلامية من عام ١٩٨٢م الى ١٩٨٦ م

(مليار متر مكعب في نهاية كل عام)

الدولـــــــــة	١٩٨٢ م	١٩٨٣ م	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م
الامـــــــارات	٨١٠	٨٨٤	٩٠٦	٩٢٩	٢٩٦٣
اندونيســـــيا	٩٦٠	١٠٠٠	١١٣٣	١٠٠٨	١٤٠١
ايـــــــران	١٣٦٧١	١٣٥٩٢	١٣٥٥٨	١٣٣١٤	١٢٧٤٨
البحريـــــن	٢٢٣	٢١٠	٢٠٦	٢٠١	١٩٨
تونـــــس	١٢٢	١١٧	١١٥	١١٩	٩١
الجابـــــون	١٤	١٤	١٦	١٢	١٤
الجزائـــــر	٣١٥٢	٣١٢٠	٣٠٩١	٣٠٣٣	٣٠٠٣
السعوديـــــة	٣٤٣٣	٣٥٤٤	٣٦١٠	٣٥٤٤	٣٦٨٨
سوريـــــا	٣٦	٣٦	٣٦	٣٥	١١٩
العـــــراق	٨١٦	٩٢١	٩٢١	٩٢١	١٠٢٠
قطـــــر	١٧٥٦	٤٢٤٩	٤٢٤٩	٤١٩٣	٤٣٠٦
الكويـــــت	٩٦٦	٨٧٩	١٠٣٨	١٠٣٧	١١٧٦
ليبيـــــا	٦٠٩	٦٠٤	٦٠١	٦٠٦	٦٠٠
مصـــــر	٢٠٣	٢٠١	٢٩٨	٢٠٠	٢٥٢
عمـــــان	٧٦	٨٠	٢٠٩	١٧٠	٢١٣
نيجيريـــــا	١٣٨٥	١٣٤٥	١٣٣٠	١٣٣١	١٣٣١
مجموع الدول الاسلاميـة	٢٨٢٣٢	٣٠٧٩٦	٣١٣١٧	٣٠٦٥٣	٣٣١٢٣
مجموع الاحتياطي العالمي	٨٥٦٥٢	٩٣٢٠٦	٩٦٣٧٥	٩٨٦٩٩	١٠٢٩٤٦
النسبـــــة	٣٣٪	٣٣٪	٣٢ر٥٪	٣١ر١٪	٣٢ر٢٪

المصدر :ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) تقرير الأمين العام لعام ١٩٨٧ ص ٧٥، ٧٦ .

من الجدولين السابقين رقمى (٨) ، (٩) يتضح الآتى :-

أولا : انتاج الغاز الطبيعى :-

١ - تزايد انتاج الدول الاسلامية من الغاز الطبيعى خلال الأعوام من ١٩٨٣ - ١٩٨٥ م ٠ وبلغت نسبة الزيادة فى عام ١٩٨٥ (٧ر٥٪) وذلك بالمقارنة بعام ١٩٨٤ م٠

٢ - تأتى الجزائر فى المرتبة الأولى من حيث الكمية المنتجة ٠ حيث تصل نسبة الانتاج لديها الى ٦ر٥٠٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الغاز الطبيعى فى عام ١٩٨٥ م٠ وتأتى السعودية فى المرتبة الثانية بنسبة تقدر بنحو ٢ر١٦٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الغاز الطبيعى فى عام ١٩٨٥ م ٠ وتأتى الامارات فى المرتبة الثالثة بنسبة تصل الى ١٢٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الغاز الطبيعى فى عام ١٩٨٥م ٠

ثانيا : احتياطى الغاز الطبيعى :-

١ - يلاحظ من الجدول رقم (٩) تزايد احتياطى الغاز الطبيعى للدول الاسلامية باستثناء عام ١٩٨٥ حيث حدث انخفاض فى مقدار الاحتياطى ٠ ويرجع السبب فى زيادة حجم الاحتياطى من الغاز الطبيعى للدول الاسلامية الى الاكتشافات الجديدة التى تمت فى بعض الدول الاسلامية .[١] وقد بلغت نسبة الزيادة فى حجم احتياطى الدول الاسلامية من الغاز الطبيعى فى عام ١٩٨٦ ١ر٨٪ بالمقارنة بعام ١٩٨٥ م ٠

(١) المرجع السابق ص ٧٥ ٠

٢ - تأتي ايران في المرتبة الأولى من حيث مقدار احتياطي الغاز الطبيعي اذ تبلغ نسبة الاحتياطي لديها ٥ر٣٨٪ من مجموع احتياطي الدول الاسلامية من الغاز الطبيعي ٠ ونحو ٤ر١٢٪ من مجموع الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي في عام ١٩٨٦م٠ ويأتي في المرتبة الثانية قطر ، بنسبة تقدر بنحو ١٣٪ من مجموع احتياطي الدول الاسلامية من الغاز الطبيعي في عام ١٩٨٦ م ٠ وفي المرتبة الثالثة المملكة العربية السعودية بنسبة تصل الى ١ر١١٪ من مجموع احتياطي الدول الاسلامية من الغاز الطبيعي في عام ١٩٨٦ م ٠

* * * *

المبحث الثانى : الموارد البشرية :-

تقوم التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع بشرى على ثلاثة عناصر هى :- القوى البشرية ، والموارد الطبيعية ، ثم رأس المال المستثمر ، ويعتمد استثمار الموارد الطبيعية ورأس المال على العنصر البشرى ويتوقف عليه، ومن هنا تزداد أهمية هذا العنصر فى التنمية الاقتصادية • لذلك فيعتبر الارتفاع بالانتاجية الاقتصادية للموارد البشرية جانبا أساسيا للتنمية الاقتصادية ، ووتيرة هذا الارتفاع تحددها سلسلة كاملة من الظروف ، بدءا بسنوات الطفولة المبكرة ، عندما يكون تأثير التغذية والصحة بالاضافة الى التعليم تأثيرا حاسما • وتشير احصائية قامت بها منظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف) الى أن هذه العوامل اذا أهملت يمكن أن تؤدى فعليا الى تأخر صحة جيل البلد المقبل كله ورفاهيته ، بالاضافة الى زيادة تعاسة الجيل الحاضر انسانيا واقتصاديا (١)

ولم تتنبه الدول الاسلامية الى أهمية تنمية الموارد البشرية الا فى الآونة الأخيرة ، علما بأن بناء الأمم الحديثة يتوقف على تنمية الأفراد وتنظيم النشاط البشرى وتدريبه وتعليمه ، وعلى الرغم من أن الموارد المالية والطبيعية والتجارة الدولية والمعونات الخارجية تقوم بدورها فى عملية

---

(١) انظر كلا من د• السيد خالد المطرى ، دراسات فى سكان العالم الاسلامى ، جامعة الملك عبد العزيز بجده ، كلية الآداب والعلوم الانسانية ، لجنة البحث العلمى ، ١٤٠٥/ ١٩٨٤ ص ٥٧٧ ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، انعاش التنمية والنمو والتجارة الدولية ، تقرير مقدم من أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الى المؤتمر فى دورته السابعة المنعقدة فى جينيف تموز ، يوليو ، ١٩٨٧ ، نيويورك ١٩٨٧ ص ٦٨ •

النمو الاقتصادى الا أن أيا من هذه العناصر لايفوق فى الأهمية عنصر الموارد البشرية . ومرد ذلك أن تنمية القوى البشرية تحتاج الى وقت طويل جدا حتى تؤتى أكلها . فعناصر الانتاج المادية يمكن الحصول عليها فى المدى القصير ، أما تكوين العناصر البشرية المدربة تدريبا صحيحا يتلاءم مع مقتضيات النمو الاقتصادى فى بلد معين ، فلا يتيسر الحصول عليه الا فى المدى الطويل[١]

ويزيد عدد سكان الدول الاسلامية عن الثمانمائة وخمسين مليون نسمة ورغم هذه الكثافة الهائلة فى عدد السكان ، الا أن الجانب الذى نحرص على دراسته وتناوله بالعرض والتحليل وابراز أهميته هو حجم الفئة المنتجة ، والتى تسمى بقوة العمل " أى المجموعة السكانية القادرة على العمل والكسب سواء كانت تعمل أو لاتعمل بسبب العجز أو المرض أو الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية التى تمنع المرأة فى الدول الاسلامية من مشاركة الرجل ومخالطته فى العمل خارج المنزل "[٢]. وهذه الفئة تتراوح أعمارها مابين ١٥ ـ ٦٤ سنة ، وهى ترتبط ارتباطا رئيسيا بمستوى الانتاجية الاقتصادية لمختلف القطاعات الاقتصادية فى الدول الاسلامية ، فكلما زاد عددها زاد مستوى الارتفاع بالانتاجية الاقتصادية .

ويوضح الجدول التالى اعداد السكان ومعدل النمو السكانى للدول الاسلامية لعام ١٩٨٦ م .

---

(١) ألفريد ج . مصرى ، السوق العربية المشتركة ، مرجع سابق ص ٢٢ .

(٢) د . السيد خالد المظرى ، دراسات فى سكان العالم الاسلامى ،مرجع سابق ص ٤٠٢ .

جـدول رقـم (١٠)

عدد السكان ومعدل النمـو السكانى للدول الاسلاميـة والنسبـة

المئويـة للسكـان فى سـن العمـل

الدولـة	عدد السكـان بالمليـون ١٩٨٦	متوسط النمـو السكانـى ١٩٨٠/ ١٩٨٥	نسبـة القـوى العاملة(١٥-٦٤) ١٩٨٠
الأردن	٣ر٩٢	٣ر٧	٤٨
أفغانستـان	١٨ر٦١	٢ر٦	٥٣*
الامارات العربية المتحدة	١ر٣١	٦ر٢	٦٧
أندونيسيـا	١٦٢ر٩٠	٢ر١	٥٦
أوغنـدا	١٥ر٠٨	٣ر٠	٤٩
ايـران	٤٣ر٨ **	٣ر١	٥٢
باكستـان	٩٧ر٧٣	٣ر١	٥٣
البحريـن	٠ر٤١ *	٣ر٣	٥٣
بورنـاى	٠ر٢٣	٣ر٠	٥٤ *
بوركينا فاسـوا	٦ر٧٥	٢ر٦	٥٢
بنغلاديش	١٠٠ر٦٢	٢ر٦	٥٣
بنيـن	٤ر٠٤	٣ر١	٥٠
تركيـا	٥٠ر٣٠	٢ر٥	٥٨
تشـاد	٥ر٠٨	٢ر٣	٥٦
تونـس	٧ر٢٦	٢ر٣	٥٦
الجابـون	١ر١٥	١ر٣	٥٨ *
جامبيـا	٠ر٧٢	٣ر١	٥٦ *
الجزائـر	٢٢ر٥٠	٣ر٣	٤٩

تابع جدول رقم (١٠)

عدد السكان ومعدل النمو السكانى للدول الاسلامية والنسبة

المئوية للسكان فى سن العمل

الدولة	عدد السكان بالمليون ١٩٨٦	متوسط النمو السكانى ١٩٨٥/١٩٨٠	نسبة القوى العاملة(١٥-٦٤) ١٩٨٠
جزر القمر	٠ر٤٨	٢ر٩	٥٣ *
جيبوتى	٠ر٤٦	٦ر٨	٠٠
السعودية	١١ر٩٨	٤ر٢	٥٢
السنغال	٦ر٧٦	٢ر٩	٥٢
السودان	٢٢ر٢٨	٢ر٧	٥٢
سوريا	١٠ر٢٧	٣ر٦	٤٩
سيراليون	٤ر٠٠	٢ر٢	٥٤
الصومال	٥ر٤٨	٢ر٩	٥٢
العراق	١٦ر٣١	٣ر٦	٥٠
سلطنة عمان	١ر٢٩	٤ر٨	٥٣
غينيا	٥ر٧٥	٢ر٤	٥٣
غينيا بيساو	٠ر٩٨	٣ر٢	٦٠
قطر	٠ر٣٧	٥ر١	٥٢
الكاميرون	١٠ر٤٥	٣ر٢	٥٠
الكويت	١ر٧١	٤ر٥	٥٧
لبنان	٢ر٣٤	٠٠	٥٣ *
ليبيا	٣ر٩٢	٣ر٩	٥٢
المالديف	٠ر١٩	٢ر٥	٥٤ *
مالى	٨ر٤٤	٢ر٣	٥٠

تابـع جدول رقـم (١٠)

عدد السكان ومعدل النمو السكانى للدول الاسلامية والنسبة

المئويـــــة للسكان فى سن العمـل

الدولـــــة	عدد السكـان بالمليـون ١٩٨٦	متوسط النمـو السكانـى ١٩٨٥/١٩٨٠	نسبة القـوى العاملة(١٥-٦٤) ١٩٨٠
ماليزيـــا	١٥ر٦٨	٢ر٥	٥٨
مصـــر	٤٨ر٥٠	٢ر٨	٥٧
المغـــرب	٢٢ر١٠	٢ر٥	٥٢
موريتانيـــا	١ر٨٩	٢ر١	٥٣
النيجـــر	٦ر٣٣	٣ر٠	٥١
نيجيريـــا	٩٦ر٥ **	٢ر٨	٤٩
الجمهورية العربية اليمنية	٦ر٨٠	٢ر٥	٥١
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢ر٣٦	٢ر٦	٥١
المجمـــوع	٨٥٦ر٠٣	٣ر١٣	٥٢ر٠٢

المصدر : ١ ـ البنك الدولى للانشاء والتعميـر ، تقرير عن التنمية لعام ١٩٨٦ مرجـع سابق ، ص ٢١٤، ٢١٥ ، ٢٧٢، ٢٧٣ .

٢ ـ البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦ / ١٩٨٧ م ، مرجع سابق ، ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ .

٣ ـ د . السيد خالد المطرى ، دراسات فى سكان العالم الاسلامـى ، مرجع سابـق، ص ٣٩٦ .

* منتصف عام ١٩٧٩ م .

** منتصف عام ١٩٨٤ م .

كما تحدد الأشكال الهرمية التالية التركيب العمرى [١] لكل من سكان الدول الاسلامية والدول النامية والدول المتقدمة والعالم وذلك على النحو التالى :-

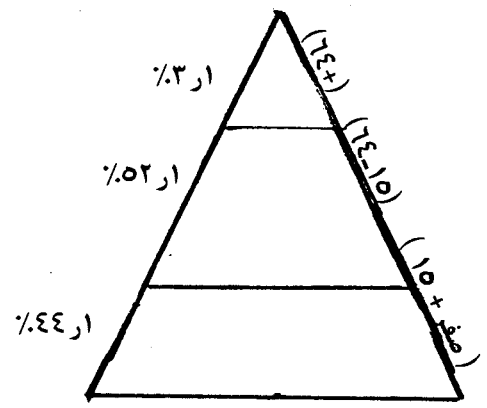

الدول الاسلامية

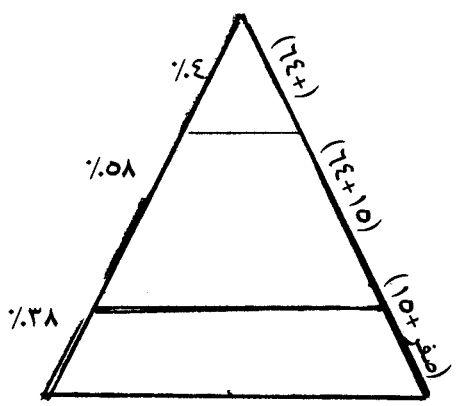

الدول النامية

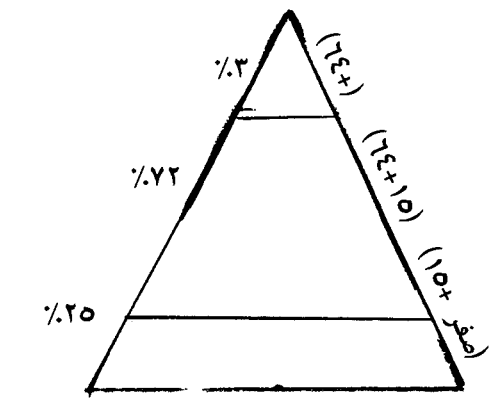

الدول المتقدمة

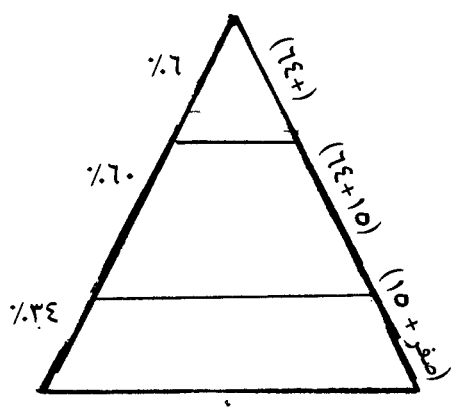

العالم

المصدر: ١- المرجع السابق ص ٤٠٠

٢ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٥ ص ٣١٨

٣ - البنك الدولى للانشاء والتعمير تقرير عن التنمية لعام ١٩٨٦ ،ص ٧٢، ٧٣ .

---

(١) المقصود بالتركيب العمرى للسكان هو معرفة نسبة كل من الشيوخ والشباب والأطفال لمجموع السكان فى مدة زمنية معينة . ويمثل التركيب العمرى للسكان عادة برسم بيانى يدعى هرم الأعمار . انظر د. عصام يشور ، الموارد الاقتصادية مرجع سابق ص ٣٠ .

ويتضح من الأشكال الهرمية السابقة مايلى :-

١ - ارتفاع نسبة فئات السن الصغرى (صفر - ١٥) فى الهرم السكانى للدول الاسلامية بالمقارنة بمجموعات الدول الأخرى . وهى تماثل فى ذلك نمط الدول السائرة فى طريق النمو ذات القاعدة العريضة بكل ما يعنيه ذلك من آثار على ارتفاع نسبة الاعالة ، وارتفاع نسبة الأطفال فى سن الدراسة الى مجموع السكان ، وانخفاض نسبة السكان فى سن العمل (١٥ -٦٤) خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار نسبة العاملين الفعليين من نسبة السكان فى سن العمل .(١)

ولايعد ارتفاع نسبة فئات السن الصغرى فى الدول الاسلامية أمرا معيبا ، لأن هؤلاء الأطفال هم القاعدة الأساسية للقوة البشرية فى المجتمعات الاسلامية ، كما أن الدين الاسلامى . الحنيف يحث على الزواج والتناسل لقوله صلى الله عليه وسلم " .... تزوجوا الودود الولود ، فانى مكاثر بكم الأمم"(٢) الا أن المشكلة الأساسية تكمن فى أن هذه الفئة تتزايد بنسب متناقصة ، بمعنى أن هذه النسبة والبالغة ١ر٤٤ ٪ من مجموع سكان الدول الاسلامية لاتصعد بأكملها الى فئة القوة العاملة المنتجة (١٥ - ٦٤) سنة والسبب فى ذلك مانلاحظه من ارتفاع فى معدل وفيات الأطفال فى الدول الاسلامية

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٤ ، مرجع سابق ص ١٢٢ .

(٢) الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستانى ، سنن أبى داود - ج٢/٥٤٢ ، باب النهى عن تزويج من لم يلد من النساء ، مرجع سابق .

والذى يصل الى (١ر١٨) (١) . ومرد ذلك انخفاض مستوى الرعاية الصحية وسوء التغذية .

٢ ـ انخفاض نسبة الفئة العاملة المنتجة فى الدول الاسلامية مقارنة بباقى مجموعات الدول الاخرى . اضافة الى أن جزء من هذه الفئة لايعمل وهم النساء وذلك لاعتبارات شرعية . ويترتب على انخفاض نسبة الفئة العاملة المنتجة فى الدول الاسلامية ظهور آثار اجتماعية واقتصادية فى كل مجالات الحياة فى هذه الدول . والتى تبرز بشكل خاص فى انخفاض مستوى المعيشة وقلة الدخل الفردى للسكان بسبب الاعباء الملقاة على عاتق هذه الفئة تجاه الفئات الاخرى غير القادرة على الكسب من الاطفال وكبار السن .

---

(١) البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية لعام ١٩٨٦ ، مرجع سابق ، ص ٢٦٦ / ٢٦٧ .

ـ اشار تقرير عن وضع الاطفال فى العالم فى عام ١٩٨٨م ، أن من أهم الاسباب الرئيسية لوفيات الاطفال هى :

(أ) الاسهال هو السبب الرئيسى لوفيات الاطفال ، حيث كان من الممكن باذن الله تعالى ، انقاذ مايقرب من ٧٠٪ من بين أكثر من أربعة ملايين طفل أزهقت أرواحهم هذا العام بسبب الاسهال ، لو أن جميع الاباء قد زودوا بالمعرفة اللازمة لاستعمال التطور التقنى القليل التكلفة بمعالجة الجفاف عن طريق الفم .

(ب) تسببت الحصبة والسعال الديكى خلال السنة الماضية فى وفاة أكثر من ثلاثة ملايين طفل ، كما تسبب الشلل فى عجز مائتى ألف غيرهم .

(جـ) تسببت الالتهابات التنفسية الحادة ، وخاصة الالتهاب الرئوى فى عام ١٩٨٦ فى وفاة مليونين الى ثلاثة ملايين طفل أخرين ممن هم دون الخامسة من أعمارهم . وكان من الممكن باذن الله تعالى انقاذ هولاء الاطفال بمضادات حيوية لاتزيد تكلفتها عن خمسين سنت امريكى للطفل الواحد .

(د) يعتبر الاطفال الضحية الرئيسية لامراض سوء التغذية . ومع أن عدم توفر الطعام الكافى لايزال مشكلة أساسية فى بعض الدول الاسلامية ، فان السبب الرئيسى لسوء التغذية فى الوقت الحاضر ليس نقص الغذاء ، وعدم توفره فى البيت بل أنه نوع من النقص فى الخدمات الاساسية ونقص فى التوعية بكيفية الوقاية من العدوى وكيفية استعمال الغذاء لتعزيز نمو الطفل .

(هـ) اضافة الى ماسبق ، فان مايزيد على نصف حالات المرض والوفاة بين الاطفال له علاقة بعدم كفاية خدمات الصحة العامة . ففى المجتمعات التى لاتملك موارد المياه السليمة ومرافق صحة البئية يصبح من الصعب منع تلوث الماء والطعام فيها .

انظر / انظمة الامم المتحدة للاطفال (يونيسف) ، وضع الاطفال فى العالم لعام ١٩٨٨ م ، جيمس ب ، غرانت ، بيروت لبنان .

ومن الأسباب التى أدت الى انخفاض نسبة القوة العاملة المنتجة فى الدول الاسلامية انخفاض المستوى الصحى والتعليمى والغذائى لسكان الدول الاسلامية ويوضح الجدول التالى نسبة السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية فى بعض الدول الاسلامية .

جدول رقم (١١)

نسبة السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية فى بعض الدول الاسلامية

الدولة	٪ السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية ١٩٨٠-١٩٨٦	عدد السكان بالنسبة لكل طبيب ١٩٨١
الأردن	٪٩٧	١١٧٠
أفغانستان	٪٢٩	..
الامارات العربية المتحدة	٪٩٠	..
أندونيسيا	٪٧٥	١١٣٢٠
أوغندا	٪٦١	٢٢١٨٠
ايران	٪٧١	٢٦٣٠
باكستان	٪٥٥	٣٣٦٠
بوركينا فاسوا	٪٤٩	٤٩٨٠
بنغلاديش	٪٤٥	٩٠١٠
بنين	٪٤٠	١٦٩٨٠
تونس	٪٩٠	٣٦٢٠
الجزائر	٪٨٩	..

تابـع جدول رقم (١١)

نسبة السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية فى بعض الدول الاسلامية

الدولة	٪ السكان الذين تتوفر لهم الخدمات الصحية ١٩٨٠ - ١٩٨٦	عدد السكان بالنسبة لكل طبيب ١٩٨١
السعودية	٪٩٧	١٨٠٠
السودان	٪٥٥	٩٠٧٠
سوريا	٪٧٥	٢١٦٠
سيراليون	٠٠	١٧٦٧٠
الصومال	٪٢٧	١٥٦٣٠
العراق	٪٩٣	١٧٩٠
مالى	٪١٥	٢٥٣٨٠
المغرب	٪٧٣	١٧٢٣٠
موريتانيا	٪٣٠	٠٠
النيجر	٪٤٠	٠٠
نيجيريا	٪٤٠	١٠٥٤٠
الجمهورية العربية اليمنية	٪٤٠	٧٠٧٠
جوهورية اليمن لـ الديمقراطية	٪٤٠	٧١٢٠

المصدر : ١ - البنك الدولى للانشاء والتعمير ١٩٨٦ مرجع سابق ص ٢٦٨، ٢٦٩

٢ - منظمة الأمم المتحدة للاطفال ، وضع الأطفال لى العالم ١٩٨٨ مرجع سابق ص ٦٨، ٦٩ .

يتضح من الجدول رقم (١١) الآتـــى :-

١ - وجود تباين وتفاوت فى الأوضـاع الصحية من دولة اسلاميـة لأخرى ، فعلـى سبيـل المثال نجـد ان هناك ارتفاعـا فى نسبـة السكان الذين تتوفر لهـم الخدمـات الصحية فى كل مـن المملكـة العربيـة السعوديـة والأردن والكويـت والعراق وتونـس والامارات العربيـة المتحـدة والجزائـر . ومرد ذلك الى التحسـن الكمـى المضطرد الذى شمـل التجهيزات الصحيـة المختلفـة وجهـاز الاشراف الصحى ،[١] وخاصـة فى الدول الاسلاميـة النفطيـة التى استغلـت العوائـد النفطيـة فى رفـع المستـوى الصحـى لديهـا . وفى الجانب المقابـل نجـد أن هناك انخفاضـا فى نسبـة السكـان تتوفر لهـم الخدمـات الصحيـة فى كل من مالى وموريتانيـا والصومـال وأفغانستـان وبنيـن والنيجـر ونيجيريـا ، والجمهوريـة العربيـة اليمنيـة ، وجمهوريـة اليمـن الديمقراطيـة .

٢ - أن من أهـم الأسبـاب الرئيسيـة فى انخفاض نسبـة السكان الذيـن تتوفـر لهـم الخدمات الصحيـة فى الدول الاسلاميـة هو تدنـى الانفاق الحكومـى على القطـاع الصحـى فى هذه الدول ، فعلـى سبيل المثـال نجـد أن نسبـة الانفاق على الصحـة فى مالـى ٥ر٢٪ من اجمالـى الانفاق العام وفى السودان ٣ر١٪ وفى باكستـان ١٪ .[٢]

٣ - يلاحـظ قلـة عدد الأطبـاء فى الدول الاسلاميـة مقارنـة بالدول المتقدمـة وينعكـس أثـر ذلك على مستوى الرعايـة الصحيـة لسكان هذه الدول ويبلـغ عـدد السكـان بالنسبـة لكـل طبيـب فى بعض الدول المتقدمـة مثل الاتحاد السوفيتى ٢٦٠ نسمـة ، وفى السويـد ٤١٠ نسمـة ، وفى اسبانيـا ٣٦٠ نسمـة ، وفى الدانمارك ٤٢٠ نسمـة ،

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٦ /١٤٠٦ هـ مرجع سابق ص ٨٢ .

(٢) البنك الدولى للانشـاء والتعميـر ١٩٨٦ ، مرجـع سابـق ص ٢٥٦ .

وفى فرنسا ٤٦٠ نسمة .[١]

ولايقتصر الأمر على انخفاض مستوى الرعاية الصحية فى الدول الاسلامية بل نجد أيضا أن نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية[٢] ومن البروتين[٣] ومن الدهون منخفض كذلك . وتوضح الجداول التالية نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية فى الدول الاسلامية .

الجدول رقم (١٢)

نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية للدول الاسلامية

الدولة	انتاج نباتى (١)			انتاج حيوانى (٢)			المجموع (١)+(٢)		
	عام ١٩٦٩-١٩٧١	عام ٧٤ - ١٩٧٦	عام ٨١ - ١٩٨٣	عام ٦٩-١٩٧١	عام ٧٤-١٩٧٦	عام ٨١ - ١٩٨٣	عام ٦٩ - ١٩٧١	عام ٨١- ١٩٨٣	عام ٨١ - ١٩٨٣
الامارات العربية المتحدة	٢٠٧٧	٢٥٠٢	٢٧٢١	٨٨٣	١٠٦٢	٩١٣	٢٩٦٠	٣٥٦٤	٣٦٣٤
أندونيسيا	١٨٢١	٢٠١٢	٢٣٤٣	٤٠	٤٦	٥٨	١٨٦١	٢٠٥٨	٢٤٠١
أوغندا	٢٢٤٠	٢١٧٩	٢١٨٠	١٣٦	١٤٥	١٤٠	٢٣٧٦	٢٣٢٤	٢٣٢٠
باكستان	١٧٠٠	١٨٧٥	١٩٩٩	٢٣٤	٢٣٣	٢٣٧	١٩٣٤	٢١٠٨	٢٢٣٦
برونای	١٩٩١	٢١٩٥	٢٤٨٠	٢٩٨	٣٤٨	٥٨٢	٢٢٨٩	٢٥٤٣	٣٠٦٢
بوركينا فاسوا	٢٠٢٢	٢٠٦٣	٢٠٣٢	١٠٤	٨٨	١٠٦	٢١٢٦	٢١٥١	٢١٣٧
بنغلاديش	١٩٢٩	١٧٧٩	١٨١٤	٧٧	٦٣	٦٣	٢٠٠٦	١٨٤٢	١٨٧٧
بنين	١٩٣٩	١٩٢٦	١٩٧٨	٨٦	٩١	٩٥	٢٠٢٥	٢٠١٧	٢٠٧٣
تركيا	٢٤٦٣	٢٦٥٢	٢٨٤٥	٣١١	٣١٣	٣٠٤	٢٧٧٤	٢٩٦٥	٣١٤٩
تونس	٢٠٧٥	٢٣٨٠	٢٥٩٨	١٧٦	٢٣٣	٢٤٠	٢٢٥١	٢٦١٣	٢٨٣٨
الجزائر	١٦٢١	١٩٤٩	٢٣٤٤	١٧٣	٢١٩	٣٢٠	١٧٩٤	٢١٦٨	٢٦٦٣
السعودية	١٧٢٥	١٧٦٠	٢٥٠٠	١٦٧	٢٤٤	٥٤٨	١٨٩٢	٢٠٠٤	٣٠٤٨
السنغال	٢٢٣٠	٢١٠٧	٢٢٢١	٢٢١	١٨٣	١٦٨	٢٤٥١	٢٢٩١	٢٣٩٠
السودان	١٧٢١	١٨٥٦	١٨١٥	٢٩٠	٢٨٦	٤٣١	٢٠١١	٢١٤٢	٢٢٤٦
سوريا	٢٠٦٩	٢٢١٩	٢٦٦٧	٢٥٤	٢٧٩	٤٣٦	٢٣٢٣	٢٤٩٨	٣١٠٣

(١) البنك الدولى للانشاء والتعمير ١٩٨٦ ، مرجع سابق ص ٢٦٩

(٢) السعر الحرارى : هى كمية الطاقة اللازمة لرفع درجة حرارة غرام من الماء درجة مئوية واحدة من (ه ١٤ ـ ه ١٥ م°) . المصدر د. فاروق فاضل النورى ، لميعه جمال الطالبانى ، تغذية الانسان ، العراق ، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى ، الطبعة الثانية ١٩٨٦ ص ١٨٢ .

(٣) البروتين هو : المادة العضوية الرئيسية فى كل الأنسجة الرخوة فى جسم الانسان وتوجد فى نواة كل خلية حية ـ المصدر د. ممتاز الجندى ، الغذاء والتغذية ، ج١ دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٦ ص ٤٣ .

تابع الجدول رقم (١٢)

نصيب الفرد من الامداد اليومي من السعرات الحرارية للدول الاسلامية

الدولة	انتاج نباتي (١)			انتاج حيواني (٢)			المجموع (١)+(٢)		
	عام ١٩٧١-٦٩	عام ١٩٧٦-٧٤	عام ١٩٨٣-٨١	عام ١٩٧١-٦٩	عام ١٩٧٦-٧٤	عام ١٩٨٣-٨١	عام ١٩٧١-٦٩	عام ١٩٧٦-٧٤	عام ١٩٨٣-٨١
الصومال	١٣٠٨	١٢٧٢	١٥٠٧	٨٤٨	٧٠٣	٦٢١	٢١٥٦	١٩٧٥	٢١٢٨
غينيا	١٨٣٧	١٨٧٨	١٧٥٧	٤٥	٥٥	٧٠	١٨٨٢	١٩٣٣	١٨٢٧
الكاميرون	٢٠٤٦	٢٢١٥	٢٠٠٠	٩٣	١١١	١٠٦	٢١٣٩	٢٣٢٦	٢١٠٦
الكويت	٢٢٦٦	٢٢٠١	٢٤٤٥	٥٦٤	٥٩٣	٨٤٢	٢٨٣١	٢٧٩٤	٣٢٨٧
ليبيا	١٩٢٥	٣٠٤٤	٣٠٩٩	٢٦٩	٤٢٣	٥٧٩	٢١٩٤	٣٤٦٧	٣٦٧٨
مالي	١٧٦٤	١٧٠٥	١٧٢٩	١٧٥	١٤٧	١٦٠	١٩٣٩	١٨٥٢	١٨٨٩
ماليزيا	٢١٠١	٢١٨٧	٢٢٠٤	٢٦٥	٣٠٥	٣٥٣	٢٣٦٦	٢٤٩٢	٢٥٥٧
مصر	٢٣١٧	٢٥١٢	٢٩٦٠	١٦٠	١٨٠	٢٢٧	٢٤٧٦	٢٦٩٢	٣١٨٧
المغرب	٢١٨٩	٢٤١٣	٢٥١٧	١٧١	١٥٩	١٨٨	٢٣٦٠	٢٥٧٢	٢٧٠٥
موريتانيا	١٣٦٤	١٣٠٥	١٦٥٠	٦١٩	٤٩٥	٥١١	١٩٨٢	١٧٩٩	٢١٦١
النيجر	١٨٠٦	١٨١٦	٢٢٠٣	١٩٠	١٤٢	١٧٦	١٩٩٥	١٩٥٨	٢٣٧٩
نيجيريا	٢١٣٦	٢٠٦٨	٢١٠٤	٨٤	٧٥	٩٩	٢٢٢٠	٢١٤٣	٢٢٠٣
الجمهورية العربية اليمنية	١٧٢٤	١٨٦٨	١٩٨٥	١٧٣	١٦٧	٢٣٠	١٨٩٧	٢٠٣٥	٢٢١٥
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٦٩٥	١٦٤٨	١٩١٥	٣٥٣	٢٦٢	٣٦٢	٢٠٤٨	١٩١٠	٢٢٧٧

المصدر(١) منظمة الأغذية والزراعة العالمية (الفاو) ، كتاب الانتاج السنوى لعام ١٩٨٥، مرجع سابق ص ٢٧١، ٢٧٢

(1) FAO : Production Year Book .. Vol . 39 .. 1985 P.P 271 - 272 .

جدول رقم (١٣)

نصيب الفرد من البروتين بالجرام فى اليوم للدول الاسلامية

الدولة	انتاج نباتى (١)			انتاج حيوانى (٢)			المجموع (١)+(٢)		
	عام ٦٩ـ ٧١	عام ٧٤ـ ٧٦	عام ٨١ـ ٨٣	عام ٦٩ـ ٧١	عام ٧٤ ـ ٧٦	عام ٨١ ـ ٨٣	عام ٦٩ ـ ٧١	عام ٧٤ ـ ٧٦	عام ٨١ ـ ٨٣
الامارات العربية المتحدة	٦ر٣٨	٤٩	م٤٩	٨م٣٧	٨م٥٠	٨م٥٠	٤ر٧٦	٨م٩٩	٣ر١٠٠
اندونيسيا	٣ر٣٣	٣ر٣٧	٧ر٤٤	٧ر٤	٥	٤ر٦	٣٨	٣ر٤٢	١ر٥١
أوغندا	١ر٤٣	٣ر٤٥	٣ر٤٠	٣ر١١	٢ر١٢	٠ر١١	٤ر٥٤	م٥٧	٣ر٥١
باكستان	٩ر٣٩	م٤٤	٦ر٤٤	٠ر١٣	٩ر١٢	٩ر١٣	٩ر٥٢	٤ر٥٧	م٥٨
برونـاى	م٣٠	٨م٣٤	١ر٤٠	٤ر٢٥	٢٨١	م٣٩	٩ر٥٥	٨م٦٢	٦ر٧٩
بوركينا فاسو	٧ر٦٢	٣ر٦٣	٧ر٥٩	٤ر٧	٦	م٧	١ر٧٠	٣ر٦٩	٢ر٦٧
بنغلاديش	٣٧	٣٥	٤ر٣٥	٧ر٦	٣ر٥	٩ر٤	٧ر٤٣	٣ر٤٠	٣ر٤٠
بنين	٣ر٣٧	٣٦	٢ر٣٨	م٨	٨م٨	٨م٨	٨م٤٥	٨م٤٤	٠ر٤٧
تركيا	٦١	٨م٦٣	م٦٤	٣ر١٨	٧ر١٨	٨م١٩	٣ر٧٩	م٨٢	٣ر٨٤
تونس	٦ر٤٨	٨م٥٥	٦ر٦٠	٣ر١١	٤ر١٥	٧ر١٦	٩ر٥٩	٢ر٧١	٣ر٧٧
الجزائر	٢ر٣٨	٢ر٤٥	١ر٥٣	١ر٩	٦ر١١	٧ر١٦	٣ر٤٧	٨م٥٦	٨م٦٩
السعودية	٦ر٣٨	١ر٣٩	٦ر٤٧	٣ر١٠	١ر١٥	٣٧	٩ر٤٨	٢ر٥٤	٦ر٨٤
السنغال	٩ر٤٩	٤ر٤٦	٨م٤٧	٩ر١٨	٤ر١٧	١ر١٥	٨م٦٨	٨م٦٣	٩ر٦٢
السودان	٢ر٤٤	٤ر٤٥	٧ر٤٣	٧ر١٨	٦ر١٨	٧ر٢٥	٩ر٦٢	٦٤	٤ر٦٩
سوريا	٤ر٤٩	٥٣	٧ر٦٠	١ر١٣	م١٤	٧ر٢٤	م٦٢	م٦٧	٤ر٨٥
الصومال	٧ر٢٧	٨م٢٥	٣ر٣٠	١ر٤٩	٨م٤٠	٩ر٣٦	٨م٧٦	٦ر٦٦	٢ر٦٧
غينيا	١ر٣٦	٧ر٣٦	٨م٣٣	٦ر٣	٨م٤	٦ر٥	٧ر٣٩	م٤١	٤ر٣٩
الكاميرون	م٤١	٢ر٤٧	٤ر٤١	٨	٨م٨	٢ر٨	م٤٩	٥٦	٦ر٤٩
الكويت	٤ر٤٦	٣ر٤٣	م٤٤	٢ر٣٧	٣ر٣٩	١ر٥٤	٦ر٨٣	٦ر٨٢	٦ر٩٨
ليبيا	٩ر٤٠	٧ر٦١	٢ر٦٢	٦ر١٧	٨م٢٦	١ر٣٨	م٥٨	م٨٨	٣ر٩٩
مالى	٤ر٤٠	م٣٨	٦ر٣٩	٦ر١٤	٧ر١٢	٤ر١٣	٥٥	٢ر٥١	٥٣
ماليزيا	٦ر٣٢	١ر٣٣	٣٣	١ر١٦	م٢٠	٧ر٢٤	٧ر٤٨	٦ر٥٣	٧ر٥٧

تابـع جدول رقـم (١٣)

نصيب الفرد من البروتيـــــــن بالجرام فى اليوم للدول الاسلاميـــــــــة

الدولـــــة	انتـــاج نباتى (١)			انتـــاج حيوانـــى (٢)			المجمـــوع (١)+(٢)		
	عـــام ٦٩ - ٧١	عـــام ٧٤ - ٧٦	عـــام ٨١ - ٨٣	عـــام ٦٩ - ٧١	عـــام ٧٤ - ٧٦	عـــام ٨١ - ٨٣	عـــام ٦٩ - ٧١	عـــام ٧٤ - ٧٦	عـــام ٨١ - ٨٣
مصـــــــر	٥٧ر٩	٥٩ر٣	٦٧ر١	١٠ر٨	١١ر٣	١٤ر٤	٦٨ر٧	٧٠ر٦	٨١ر٥
المغـــــرب	٥٢ر٤	٥٧ر٧	٥٩ر٥	٩ر٩	٩ر٨	١٢ر٢	٦٢ر٣	٦٧ر٥	٧١ر٧
موريتانيـــــا	٣٤ر٣	٣١ر٩	٣٦ر١	٤١ر٩	٣٢ر٢	٣٣ر٦	٧٦ر٢	٦٤ر١	٦٩ر٧
النيجـــــر	٤٢ر٥	٤٧ر٤	٥٨ر٥	١٣ر٤	١٠ر١	١٣	٥٥ر٩	٥٧ر٥	٧١ر٥
نيجيريـــــا	٤٣ر٣	٤١ر٧	٣٩ر٦	٩	٧ر٥	٩ر٨	٥٢ر٣	٤٩ر٢	٤٩ر٤
الجمهورية العربيـــة اليمنيـــة	٥٠ر٨	٥٣	٥٢ر١	١٠ر٣	١٠ر١	١٥ر٢	٦١ر١	٦٣ر١	٦٧ر٣
جمهوريـــة اليمـــن الديمقراطيـــة	٣٥ر٨	٣٧ر١	٤٤ر٢	١٣ر٦	١٢ر٣	٢٢ر٤	٤٩ر٤	٤٩ر٥	٦٦ر٦

المصـدر (١) : منظمـة الأغذيـة والزراعـة العالميـة (الفـاو) ، كتـاب الانتاج السنوى لعـام ١٩٨٥م ، مرجع سابق ص ٢٧٣، ٢٧٤

(1) FAO : Production Year Book .. Vol . 39 1985 .. P . P 273 - 274

جـــــدول رقـم (١٤)

نصيـــب الفـــرد من الدهـــــون بالجـــرام فى اليـــوم للدول الاسلامية

الدولـــــة	انتـــاج نباتـــى (١)			انتـــاج حيوانـــى (٢)			المجموع (١)+(٢)		
	عام ٦٩ - ٧١	عام ٧٤ - ٧٦	عام ٨١ - ٨٣	عام ٦٩ - ٧١	عام ٧٤ - ٧٦	عام ٨١ - ٨٣	عام ٦٩ - ٧١	عام ٧٤ - ٧٦	عام ٨١ - ٨٣
الامارات العربية المتحدة	١٣ر١	٣١ر٤	٤٩ر١	٧٠ر٦	٧٧ر٨	٦٣ر١	٨٣ر٧	١٠٩ر٢	١١٢ر٢
اندونيسيا	٢٣ر٦	٢٧ر٤	٣٢ر٤	٢ر١	صر٢	٣ر١	٢٥ر٧	٣٠	صر٣٥
أوغندا	٢٥ر٤	٢٤	١٥ر٦	٨ر٢	٨ر٨	٨ر٨	٣٣ر٦	٣٢ر٨	٢٤ر٤
باكستان	١٦ر٩	٢١ر١	صر٢٩	١٦ر١	١٦ر٢	١٦ر٢	٣٣	٣٧ر٣	٤٥ر٧
برونـاى	٢٦ر١	٢٧ر٤	٣٧ر٤	١٨	صر٢١	٣٦ر٨	٤٤ر١	٤٨ر٩	٧٤ر٢
بوركينا فاسوا	٢٩ر٧	٣٠ر٣	٣٤ر٧	٦ر٩	٥ر٦	٦ر٣	٣٦ر٦	٣٥ر٩	٤١
بنغلاديش	١٠ر٧	٩ر٧	١١	٤ر٨	٤	٤	صر١٥	١٣ر٧	١٥
بنين	٣٤ر٤	٤٦ر٤	صر٤٥	٥ر٢	صر٥	٥ر٩	٣٩ر٦	٥١ر٩	٥١ر٤
تركيا	٣٨ر٢	٤٤ر١	٥٥ر٩	٢٢ر٣	٢٢	٢٠ر٨	٦٠ر٦	٦٦ر١	٧٦ر٧
تونس	٤٥ر٧	٥٢ر٤	٥٩ر٣	١١ر٦	١٥	١٥	٥٧ر٣	٦٧ر٤	٧٤ر٣
الجزائر	٢٢ر٨	٢٩ر٨	٤٠ر٦	١١ر٨	١٣ر٨	١٩ر٦	٣٤ر٣	٤٣ر٦	٦٠ر٢
السعودية	٢١ر٣	٢٢ر٤	٥٦ر٢	١١ر٢	١٦ر٤	٣٦ر١	صر٣٢	٣٨ر٨	٩٢ر٣
السنغال	٤٤ر٣	صر٤٦	٦٤ر٧	١٢ر٧	١٠ر١	٩ر٢	٥٧	٥٦ر٦	٧٣ر٩
السودان	٣٤ر٨	٤٤ر٧	٤٢	١٩ر١	١٨ر٩	٢٨ر٩	٥٣ر٩	٦٣ر٧	٧٠ر٩
سوريا	٣٦ر٧	٤٤ر٨	٥٣ر٢	١٩ر٨	٢١ر٦	٣٢ر٣	صر٥٦	٦٦ر٤	صر٨٥
الصومال	٢١	٢٥ر٣	٣٣ر٣	٥٧ر١	٤٦ر٩	٤٠ر٨	٧٨ر١	٧٢ر٢	٧٤ر١
غينيا	٤١ر٤	صر٣٩	٣٧ر١	٢ر٨	٣ر٣	٤ر٦	٤٤ر٢	٤٢ر٨	٤١ر٧
الكاميرون	٤٦	صر٥٠	٤٥ر٤	٥ر٨	٧ر٣	٧	٥١ر٨	٥٧ر٨	٥٢ر٤
الكويت	٤٤ر٣	٣٩ر٦	٥١ر٧	٣٦ر٨	٣٧ر٧	٥٥ر٧	٨٠ر٨	٧٧ر٣	١٠٧ر٤
ليبيا	٣٧ر٧	٧١ر٩	٨٧ر٨	١٧	٢٦ر٨	٣٧ر٦	٥٤ر٧	٩٨ر٧	١٢٥ر٤
مالى	٢٦ر٧	٢٥	٢٦ر١	١٠ر٨	٨ر٦	٩ر٦	٣٧ر٥	٣٣ر٦	٣٥ر٧
ماليزيا	٢٨ر١	٣٠ر٧	٣٥	١٧ر٦	١٨ر٨	٢٠ر٨	٤٥ر٧	٤٩ر٥	٥٥ر٨

تابـع جدول رقـم (١٤)

نصيـب الفـرد من الدهـــــــون بالجرام فى اليـــوم للـدول الاسلاميـــة

الدولـــــــة	انتـــــاج نباتـــــى (١)			انتـــــاج حيوانـــــى (٢)			المجموع (١)+(٢)		
	عـــام ٦٩ - ٧١	عـــام ٧٤ - ٧٦	عـــام ٨١ - ٨٣	عـــام ٦٩ - ٧١	عـــام ٧٤ - ٧٦	عـــام ٨١ - ٨٣	عـــام ٦٩ - ٧١	عـــام ٧٤ - ٧٦	عـــام ٨١ - ٨٣
مصـــــــر	٣٣ر٧	٤٢ر١	٤٨ر٢	١١ر٧	١٣ر٦	١٧	٤٥ر٤	٥٥ر٧	٦٥ر٢
المغـــــرب	٢٧ر٢	٣٣ر٢	٣٨ر٧	١٢ر٧	١١ر٤	١٣ر٣	٣٩ر٨	٤٤ر٦	٥٢
موريتانيـــــا	١٤ر٣	١٧ر٤	٢٨ر٨	٣٨ر٤	٣١ر٢	٣١ر٦	٥٢ر٧	٤٨ر٦	٦٠ر٤
النيجـــــر	١٩ر٤	٢٠ر٢	٣٠ر١	١٢ر٤	٩	ص ١١	٣١ر٨	٢٩ر٢	٤١ر٦
نيجيريـــــا	٤٢ر١	٣٩ر٤	٤٣ر٤	ص ٤	٤ر١	٥ر٣	٤٦ر٦	ص ٤٣	٤٨ر٧
الجمهورية العربية اليمنيـــة	١٦ر٧	٢٠ر٧	٢٤ر٩	١٢ر٨	١٢ر١	١٤ر٨	ص ٢٩	٣٢ر٨	٣٩ر٧
جمهورية اليمـــن الديمقراطيـــة	١٩ر٨	٢٤ر٧	١٩	٢٩ر٤	٢١ر١	٢٤	٤٩ر٢	٤٥ر٨	٤٣

المصدر (١) منظمة الأغذيـة والزراعـة (الفـــاو) ، كتـاب الانتـاج السنوى لعام ١٩٨٥ مرجع سابـق ص ٢٧٥ ، ٢٧٦

(1) FAO : Production Year Book .. Vol 39 .. 1985 . PP 275 - 276

من الجداول السابقة ذات الأرقام (١٢) ، (١٣) ، (١٤) يتضح الآتى :-

أولا : السعرات الحرارية :-

١ - تزايد نصيب الفرد فى أغلب الدول الاسلامية من الامداد اليومى من السعرات الحرارية خلال الفترة من (١٩٨١ - ١٩٨٣) بالمقارنة بالسنوات السابقة لها . ومع ذلك فمازال نصيب الفرد فى الدول الاسلامية من الامداد اليومى من السعرات الحرارية دون المستوى المطلوب . حيث يحتاج الشخص العادى الى ٢٦٠٠ سعر حرارى يوميا تزداد الى ٥٠٠٠ فى حالة العمل الشاق .[١] وبمقارنة نصيب الفرد فى الدول الاسلامية من الامداد اليومى من السعرات الحرارية ، بنصيب الفرد فى الدول المتقدمة نجد ارتفاعا كبيرا فى نصيب الفرد فى الدول المتقدمة من الامداد اليومى من السعرات الحرارية ، فعلى سبيل المثال يبلغ نصيب الفرد فى بلجيكا (٣٦٧٩) وفى اليونان (٣٦٧٢) وفى فرنسا (٣٥٢٨) وفى ايطاليا (٣٥٤٢) وذلك فى الفترة من (١٩٨١ - ١٩٨٣) .[٢]

٢ - تنقسم الدول الاسلامية من حيث نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية الى أربع مجموعات هى :-

أ - المجموعة الأولى : وفيها يزيد نصيب الفرد عن ٣٠٠٠ سعر حرارى وهى:- مصر - ليبيا - برونى - الكويت - السعودية - سوريا - تركيا - الامارات العربية المتحدة .

ب - المجموعة الثانية : وفيها يزيد نصيب الفرد عن ٢٥٠٠ سعر حرارى وهذه الدول هى :-

الجزائر - تونس - ماليزيا .

---

(١) د. ممتاز الجندى ، الغذاء والتغذية ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

(٢) FAO : Producion Year Book , 1985 , Vol 39 . P.272

جـ - المجموعة الثالثة : وفيها يزيد نصيب الفرد عن ٢٠٠٠ سعر حرارى وهذه الدول هى :-

أندونيسيا - اوغندا - باكستان - بوكينا فاسوا - بنين - السودان - الصومال - الكاميرون - موريتانيا - النيجر - نيجيريا - الجمهورية العربية اليمنية - جمهورية اليمن الديمقراطى ٠

د - المجموعة الرابعة : ويقل فيها نصيب الفرد فى اليوم عن ٢٠٠٠ سعر حرارى وهذه الدول هى :-

بنغلاديش - غينيا - مالى ٠

٣ - يلاحظ كذلك أن الامداد اليومى للفرد من السعرات الحرارية يأتى جزء كبير منه من المنتجات النباتية ٠ وهذا يعنى أن المنتجات النباتية تشكل الغذاء الأساسى للفرد فى أغلب الدول الاسلامية ٠

ثانيا : البروتين :-

١ - يلاحظ من الجدول رقم (١٣) تزايد نصيب الفرد من البروتين فى معظم الدول الاسلامية من سنة لأخرى ، ومع ذلك لازال نصيب الفرد من البروتين فى هذه الدول منخفضا بالمقارنة مع نصيب الفرد من البروتين فى الدول المتقدمة ، فعلى سبيل المثال نجد أن نصيب الفرد فى بلجيكا يصل الى ١٠٦ر٨ غرام فى اليوم ، وفى اليونان ١٠٩ غرام يوميا ، وفى ايطاليا ١٠٥ر٦ غرام يوميا ، وفى الولايات المتحدة الامريكية ١٠٥ر٨ غرام يوميا وذلك خلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٣ ٠[١]

٢ - يستدل من الجدول كذلك أن الفرد فى الدول الاسلامية يحصل على جزء كبير من البروتين عن طريق المنتجات النباتية مع أن البروتين النباتى اقل فى قيمته الحيوية من البروتين الحيوانى ٠[٢] وهذا ينعكس على المستوى الصحى للفرد فى

---

(١) FAO :Production Year Book , Vol , 39 , 1985 , P.P 273 0 274

(٢) د٠ ممتاز الجندى ، الغذاء والتغذية ج ٢ ، مرجع سابق ص ٥٠٩ ٠

هذه الدول ٠

ثالثـا : الدهـون :-

١ - يلاحـظ من الجدول رقم (١٤) تزايد نصيب الفرد فى الدول الاسلاميـة من الدهـون من سنة لأخرى ٠ ومع ذلك فمازال نصيب الفرد من الدهون فى هذه الدول منخفضـا بالمقارنـة بنصيب الفرد من الدهون فى الدول المتقدمـة ، فعلى سبيل المثال نجـد أن نصيب الفرد فى الولايات المتحدة الامريكيـة يبلغ ٣ر١٦٧ غرام يوميـا ، وفى ايرلنـدا ١٥٤ غرام يوميـا وفى الدانمارك ٢ر١٧٤ غرام يوميـا ٠ وفى بلجيكـا ٦ر١٧٨ غـرام يوميـا ٠ وفى فرنسـا ٦ر١٦١ غرام يوميـا ٠ (١)

٢ - يلاحـظ كذلك ان الفرد فى هذه الدول الاسلاميـة يحصل على جزء كبيـر من الدهـون عن طريق المنتجات النباتيـة ٠

وبالنسبـة للتعليم فى الدول الاسلاميـة ، نجد أن الملاحـظ ارتفاع نسبـة غير المتعلميـن فى تلك الدول بالمقارنـة مع الدول المتقدمـة ، اذ الملاحظ أن الأميـة (٢) فى الدول المتقدمـة لاتصيب الا المتخلفين عقليـا فى حين تعتبـر هى الظاهـرة السائدة فى صفوف البالغين فى الدول الناميـة ومنهـا الدول الاسلاميـة ، فبينما تبلـغ نسبة الأميـة فى بريطانيـا ٣٪ وفى النمسـا ١ ٪ وفى اليابان ٢ر١ ٪ وفى فرنسـا والولايات المتحدة الامريكيـة ٢٪ نجدها تصل الى نسبة عاليـة جدا فى غالبيـة الـدول الاسلاميـة ، ففى غينيـا ، وافغانستان والصومال واليمن االديمقراطية مثلا تصل النسبة الى ٩٠ ٪ فى ١٤٠٠هـ ٠ (٣)

---

(١) FAO:Production Year Book,Vol,39,1985,P.P275 0 276

(٢) المقصود بالأمية عادة هو عدم قدرة الأفراد على القواءة والكتابـة ٠

(٣) انظر كلا من د٠ خالد السيد المطرى ، دراسات فى سكان العالم الاسلامـى ، مرجـع سابق ص ٤٤١، ٤٤٧ ٠ والتقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٦ ، مرجع سابـق ص ١٠١ ٠

ومن الأسباب الرئيسية التى أدت الى ارتفاع نسبة الأمية فى الدول الاسلامية هو وقوع هذه الدول تحت السيطرة الاستعمارية التى عمدت الى الحد من انتشار التعليم بين مختلف فئات السكان .[١] ومبعث ذلك هو الخشية من تأثير التعليم على السكان من حيث مقاومة الاستعمار والتصدى له . واستمر هذا الوضع بشكل نسبى بعد نيل الدول الاسلامية استقلالها بسبب قلة الامكانيات لهذه الدول ، ومحدودية تعاون المنظمات العالمية فى نشر التعليم .[٢]

---

(١) د. خالد السيد خالد المطرى ، دراسات فى سكان العالم الاسلامى ، مرجع سابق ص٤٥٤ .

(٢) استغلت بعض المنظمات المسيحية هذا الوضع وقامت بتنفيذ برامج لاتهدف الى مكافحة الأمية ، بل تهدف الى القيام بحملات واسعة لتحويل أبناء المسلمين الى الديانة المسيحية مستغلة عدم ادراك المسؤولين فى بعض الدول الاسلامية لخطورة هذا الاتجاه وانخفاض المستويات المعيشية لسكان الدول الاسلامية عموما . وقد استخدمت تلك المنظمات والهيئات المسيحية جميع الطرق والأساليب والوسائل فى سبيل التبشير واستعملوا جميع المناسبات مثل الطب والتعليم والوعظ وترجمة الكتب من لغة الى لغة بطريقة تخدم أغراضهم ، وكان المبشرون أول من بدأ التعليم فى قارة أفريقيا ، وفى أوغندا على سبيل المثال ظل التعليم فى يد المبشرين زهاء نصف قرن (١٨٧٧ ـ ١٩٢٥ م) . وكان تركيز المبشرون على صغار السن حيث يتم احتوائهم ورعايتهم وارسالهم الى امريكا وكندا وبريطانيا لدراسة بعض الأمور العقائدية ، والدينية . وقد اجرت مجلة اليمامة السعودية لقاء مع واحدا ممن منّ الله عليهم بالهداية والعودة الى الاسلام وذكر فى هذا اللقاء بأنه خلال تحوله للمسيحية تمكن من تنصير أكثر من عشرين ألف شخص بما فيهم جميع أفراد اسرته ماعدا والده ووالدته اللذين ظلا على دين الاسلام.

أنظر كلا من د. مصطفى خالدى ود. عمر فروخ ، التبشير والاستعمار فى البلاد العربية منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ١٩٨٢ م ص ٤٨ ، ٢٤٣ . ومجلة اليمامة السعودية العدد ٩٩٩ الصادرة ١٢ـ٨ـ١٤٠٨ هـ ص ٧٦ ، ٧٧ .

ويوضح الجدول التالى عدد الطلبة الملتحقين فى بعض مراحل التعليم فى الدول الاسلامية لعام ١٩٨٣ م.

جدول رقم (١٥)

عدد الطلبة الملتحقين فى بعض مراحل التعليم فى الدول الاسلامية لعام ١٩٨٣ م

الدولة	اجمالى عدد الملتحقين فى التعليم الابتدائى كنسبة مئوية من مجموعة عمرية	اجمالى عدد الملتحقين فى التعليم الثانوى كنسبة مئوية من مجموعة عمرية	اجمالى عدد الملتحقين فى التعليم العالى كنسبة مئوية من السكان البالغين من العمر (٢٠-٢٤) سنة
الأردن	١٠٠	٧٨	٣٣
الامارات	٨٥	٥٤	٦
اندونيسيا	١١٥	٣٧	٤
أوغندا	٥٧	٨	١
ايران	١٠١	٤٠	٤
باكستان	٤٩	١٦	٢
بوركينا فاسوا	٢٧	٤	١
بنغلاديش	٦٢	١٩	٤
بنين	٦٧	٢٢	٢
تركيا	١١٢	٣٨	٧
تشاد	٣٨	٦	٠
تونس	١١٣	٣٣	٥
الجزائر	٩٤	٤٣	٥
السعودية	٦٩	٣٦	٩
السنغال	٥٣	١٢	٢
السودان	٥٠	١٨	٢

تابع الجدول رقم (١٥)

الدولة	اجمالى عدد الملتحقين فى التعليم الابتدائى كنسبة مئوية من مجموعة عمرية ٠	اجمالى عدد الملتحقين فى التعليم الثانوى كنسبة مئوية من مجموعة عمرية ٠	اجمالى عدد الملتحقين فى التعليم العالى كنسبة مئوية من السكان البالغين من العمر (٢٠-٢٤) سنة ٠
سوريا	١٠٥	٥٦	١٦
سيراليون	٤٥	١٤	١
الصومال	٢١	١٤	١
العراق	١٠٦	٥٣	١٠
عمان	٨٣	٢٨	٠٠
غينيا	٣٦	١٥	٣
الكاميرون	١٠٨	٢١	٢
الكويت	٩٥	٨٣	١٤
مالى	٢٤	٧	١
ماليزيا	٩٩	٤٩	٤
مصر	٨٨	٥٨	١٦
المغرب	٧٩	٢٩	٦
موريتانيا	٣٧	١٢	٠٠
النيجر	٢٧	٦	١
نيجيريا	٩٨	٠٠	٢
الجمهورية العربية اليمنية	٦٥	٩	١
جمهورية اليمن الديمقراطية	٦٧	١٩	٠٠

المصدر : البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية لعام ١٩٨٦ مرجع سابق ص ٢٧٠ ، ٢٧١ ٠

من الجدول رقم (١٥) يتضح الآتـــى :-

١ - محدوديـــة عدد الملتحقيـــن فى مرحلـــة التعليم الثانوى والعالى ، فى معظـــــم الدول الاسلاميـــة ٠

٢ - انخفاض نسبة عدد الطلبـــة الملتحقيـــن فى مرحلـــة التعليم الابتدائى فى بعـــــض الدول الاسلاميـــة مثل بوركينا فاسو ، والصومـــال ، ومالـــى ، والنيجـــر ٠ وهـــــــذا يدل على عدم الزاميـــة التعليم ، على الرغـــم من ان تنمية الموارد البشرية من خـــــلال التعليم والتدريب تشكل عاملا اساسيـــا فى مستقبل الأمم ولذلك كان التخطيط لتنميـــة رأس المال البشرى هو السبيل الوحيـــد الذى تسلكـــه الدول الاسلاميـــة من أجـــل نمـــــو اقتصادى واجتماعـــى سريع ، ولـــهذا فان تخطيط التعليم يشكل جزءا لايتجزأ من خطـــــط التنميـــة الاقتصاديـــة ، وليس الهدف من التعليـــم هو زيادة الانتاج الاقتصادى فقـــــط بل ايضـــا رفع المستوى الثقافى للشعوب الاسلاميـــة ٠ ومن هذا المنطلـــق فان الانفـــاق على التعليم يجب ان يحظى بالاولويـــة بين أوجه الانفاق الأخرى .(١)

وتتـــوزع القوى العاملـــة المنتجـــة فى الدول الاسلاميـــة والتى تبلغ نسبتهـــــا ٥٢ر٠٢٪ من مجمـــوع عدد السكان فى هذه الدول فى القطاعات الزراعيـــة والصناعيـــــة والخدميـــة ٠ وتبلغ نسبـــة العامليـــن فى القطاع الزراعـــى ٥٤ر١٢٪ من مجمـــــــوع القوى العاملـــة المنتجـــة فى هذه الدول ، وفى القطاع بـالصناعـــى ١٦ر٤٥٪ من مجمـــوع القوى العاملـــة المنتجـــة فى هذه الدول ٠ وفى قطاع الخدمات ٢٨ر٦٩٪ من مجمـــــــوع القوى العاملـــة المنتجـــة فى هذه الدول وذلك فى عام ١٩٨٠ كما هو مبيـــن فى الجـــدول رقم (١٦) ٠

---

(١) د٠ محمود طه ابو العلا ، جغرافيـــة العالم العربى ، الطبعة الثانيـــة ، مكتبـــــة الانجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٨٣ ٠

ويوضح الجدول التالى توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية فى الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٠ م ٠

جدول رقم (١٦)

توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية فى الدول الاسلامية

لعام ١٩٨٠ م

الدولة	النسبة المئوية للقوى العاملة فى		
	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الأردن	١٠	٢٦	٦٤
الامارات	٥	٣٨	٥٧
اندونيسيا	٦٩	٩	٢٢
اوغندا	٨٦	٤	١٠
ايران	٣٦	٣٣	٣١
باكستان	٥٥	١٦	٣٠
بوكينا فاسوا	٨٧	٤	٩
بنغلاديش	٥٥	١٦	٣٠
بنين	٧٠	٧	٢٣
تركيا	٥٨	١٧	٢٥
تونس	٣٥	٢٦	٢٩
الجزائر	٣١	٢٧	٤٢
السعودية	٤٩	١٤	٢٧
السنغال	٨١	٦	١٣
السودان	٧١	٧	٢٢

تابع الجدول رقم (١٦)

توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية فى الدول الاسلامية

لعـــــــام ١٩٨٠ م

الدولـــــــة	النسبـة المئويـة للقوى العاملة فـــى		
	الزراعـــــة	الصناعـــــة	الخدمـــات
سوريـــــا	٣٢	٣٢	٢٦
سيراليون	٧٠	١٤	١٦
الصومـــال	٧٦	٨	١٦
العـــراق	٣١	٢٢	٤٨
سلطنـة عمان	٥٠	٢٢	٢٨
غينيـــا	٨١	٩	١٠
الكاميـرون	٧٠	٨	٢٢
الكويـــت	٢	٣٢	٦٧
لبنـــان	٠٠	٠٠	٠٠
ليبيـــا	١٨	٣٠	٥٣
مـالـــى	٨٦	٢	١٣
ماليزيـا	٤٢	١٩	٣٩
مصـــر	٤٦	٢٠	٣٤
المغـــرب	٤٦	٢٥	٢٩
موريتانيـا	٦٩	٩	٢٢
النيجـــر	٩١	٢	٧
الجمهورية العربية اليمنية	٦٩	٩	٢٢
جمهورية اليمـن الديمقراطية	٤١	١٨	٤١
متوسط الدول الاسلامية	١٢ر٥٤	٤٥ر١٦	٦٩ر٢٨

المصدر : البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية عام ١٩٨٦ص٢٧٢،٢٧٣

من الجدول السابق رقم (١٦)يتضح الآتى :-

١ - القوى العاملة فى القطاع الزراعى :-

أ - ان أكثر من نصف حجم القوى العاملة فى الدول الاسلامية يتركز فى القطاع الزراعى . وتأتى النيجر فى المرتبة الأولى من حيث تركز القوى العاملة لديها فى هذا القطاع ، حيث تبلغ النسبة (٩١٪) . وتأتى فى المرتبة الثانية بوركينا فاسو حيث تبلغ النسبة (٨٧٪) . وتأتى فى المرتبة الثالثة كل من أوغندا ومالى حيث تبلغ النسبة ٨٦٪ .

٢ - القوى العاملة فى القطاع الصناعى :-

أ - يلاحظ انخفاض القوى العاملة فى القطاع الصناعى بالدول الاسلامية وذلك بالمقارنة مع نسبة القوى العاملة فى القطاعين الزراعى والخدمى . حيث تبلغ نسبة العاملين فى هذا القطاع (١٦ر٤٥٪) من مجموع القوى العاملة فى الدول الاسلامية .

ب - تأتى دولة الامارات العربية المتحدة فى المرتبة الأولى من حيث تركز القوى العاملة فى هذا القطاع ، حيث تصل نسبتهم الى ٣٨٪ . وتأتى فى المرتبة الثانية ايران حيث تبلغ نسبة القوى العاملة لديها فى القطاع الصناعى ٣٣٪ . ويأتى فى المرتبة الثالثة كل من سوريا والكويت ، حيث تبلغ النسبة ٣٢٪.

٣ - القوى العاملة فى قطاع الخدمات :-

أ - تبلغ نسبة القوى العاملة فى هذا القطاع (٢٨ر٦٩٪) من مجموع القوى العاملة فى الدول الاسلامية . وتأتى الكويت فى المرتبة الأولى من حيث تركز القوى العاملة لديها فى هذا القطاع ، حيث تبلغ النسبة ٦٧ ٪

ويأتى فى المرتبة الثانية الأردن ، حيث تبلغ نسبة القوى العاملة فى هذا القطاع ٦٤٪ . ويأتى فى المرتبة الثالثة الامارات العربية المتحدة ، حيث تبلغ النسبة ٥٧٪ .

المبحث الثالث : الموارد المالية :-

تأثرت اقتصاديات الدول الاسلامية ، وخاصة النفطية منها بدرجة كبيرة بالتدهور الملموس فى الموقف المالى العام ، نتيجة لانخفاض الايرادات النفطية المستخدمة بشكل رئيسى فى تعبئة الموارد المالية ، وتقلص حجم الاحتياطيات المالية التى استخدمت فى تمويل العجز فى الموازنات الحكومية ، بالاضافة الى ذلك فقد تفاقمت الآثار السلبية لبعض العوامل الخارجية المتمثلة فى تصاعد مشكلات الأمن الوطنى وما يتطلبه من تزايد فى نفقات الدفاع ، وتضخم حجم الاقتراض الخارجى ، وارتفاع أعباء خدمة الدين الناتج بوجه خاص عن استمرار أسعار الفائدة العالية وتراكم متأخرات الدين الخارجى وخاصة فى الدول الاسلامية غير النفطية .(١)

ويوضح الجدول التالى اجمالى الديون الخارجية للدول الاسلامية فى عام ١٩٨٤ م .

(١) انظر كلا من التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٤ ، مرجع سابق ص ١٣٧ ، والتقرير السنوى للبنك الاسلامى للتنمية لعام ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ص ٠١٢

جـدول رقـم (١٧)

اجمالى الديون الخارجيـة للدول الاسلامية لعام ١٩٨٤ م

(ملايين الدولارات)

الدولـــــة	الدين طويـــل الأجـــل	الديـن قصيـر الأجـــل	استخدام ائتمـان صندوق النقـد الدولـــى	مجموع الديـن الخارجـــى الاجمالى
الأردن	٢٣٣٦	٨٦٠	٠	٣١٩٦
الامارات العربية المتحدة	٠	٠	٠	٠
اندونيسيـــا	٢٦٦٨٣	٥٣٨٤	٤١٣	٣٢٤٨٠
أوغنـــدا	٦٧٥	٢٦	٣١٥	١٠١٦
ايـــران	(٠٠)(١)	(٠٠)	(٠٠)	(٠٠)
باكستـــان	٩٩٧٩	٤٣٦	١٢٤١	١١٦٥٦
بوركينا فاســوا	٤٠٧	٢٦	٠	٤٣٣
بنغلاديـــش	٥١٥٤	١٣٣	٣٥٦	٥٦٤٣
بنيـــن	٥٨٢	٦٢	٠	٦٦٤
تركيـــا	١٦١٩٩	٤٦٤٢	١٤٢٦	٢٢٢٦٧
تونـــس	٣٩٠٠	٤٠١	٠	٤٣٠١
الجزائـــر	١٢٠٥٢	١٧٥٩	٠	١٣٨١١
السعوديـــة	٠	٠	٠	٠
السنغـــال	١٥٦٥	٢٦٠	٢٠١	٢٠٢٦
الســـودان	٥٦٥٩	٤٠٤	٥٩٨	٦٦٦١
سوريـــا	٢٤٥٣	٦٢٢	٠	٣٠٧٥

تابع جدول رقم (١٧)

اجمالى الديون الخارجية للدول الاسلامية لعام ١٩٨٤ م

الدولة	الدين طويل الأجل	الدين قصير الأجل	استخدام ائتمان صندوق النقد الدولى	مجموع الدين الخارجى الاجمالى
سيراليون	٣٤٢	٣٠	٧٤	٤٤٦
الصومال	١٢٣٣	٤٩	١٠٢	١٣٨٤
العراق	(٠٠)	١٨٥٨	(٠٠)	(٠٠)
سلطنة عمان	١٢٣٢	٢٩٣	٠	١٥٢٥
غينيا	١١٦٨	٥٤	١١	١٢٣٣
الكاميرون	٢٣٤٧	٣٨١	٠	٢٧٢٨
الكويت	٠	٠	٠	٠
لبنان	١٧٩	٢٦٠	٠٠	٤٣٩
ليبيا	٠	٠	٠	٠
مالى	٩٦٠	٦٠	٦٤	١٨٤
ماليزيا	١١٨٤٦	(٠٠)	٢٥٨	١٢١٠٤
مصر	١٦٣٥٨	٦٨٠٠	٤٨	٢٣٢٠٦
المغرب	١٠١٦٩	١١٨٥	٩٩١	١٢٣٤٥
موريتانيا	١١٧١	٨٣	٣٠	١٢٨٤
النيجر	٨٤٠	٦١	٤٤	٩٤٥
نيجيريا	١٢٧١٠	٧٠٣٢	٠	١٩٧٤٢
الجمهورية العربية اليمنية	١٦٨٨	٢٥٩	١٠	١٩٥٧
جمهورية اليمن الديمقراطية	١٢٥٢	٧٠	١٥	١٣٣٧
المجموع	١٥١١٣٩	٣٣٤٩٠	٦١٩٧	١٨٨٩٦٨

المصدر : البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية لعام ١٩٨٦ ، مرجع سابق ص٢٤٢، ٢٤٣

١- (٠٠) تعنى ان البيانات غير متوفرة

يتضح من الجدول رقم (١٧) مايلى :-

١ - أن معظم الدول الاسلامية تعتبر من الدول المدينة ، وتتفاوت هذه الدول فى حجم الديون الخارجية ، وتعتبر كل من أندونيسيا ، ومصر وتركيا ، ونيجيريا ، والجزائر، وباكستان أكثر الدول الاسلامية ارتفاعا فى اجمالى الديون الخارجية حيث يبلغ مجموع الديون الخارجية لهذه الدول (١٢٣،١٦٢) بليون دولار ، وتبلغ نسبة هذه الديون الى اجمالى الديون الخارجية للدول الاسلامية حوالى ٢ر ٦٥٪ من مجموع هذه الديون .

٢ - ان من اهم الأسباب الرئيسية فى ارتفاع حجم الديون الخارجية للدول الاسلامية زيادة نفقات الدفاع والامن الداخلى فى هذه الدول فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الانفاق على الدفاع فى عام ١٩٨٣م فى الجمهورية العربية اليمنية ٧ر٣٦٪ ، وفى باكستان ٨ر٣٤٪ وفى الاردن ٦ر٢٥٪ ، وفى بوركينا فاسو ٧ر٢٠٪ ، وفى أوغندا ١٧٪ ، وفى مصر ٧ر١٥٪ وذلك من اجمالى الانفاق العام .(١)

٣ - للتدليل على مايشكلة اجمالى الدين طويل الأجل المنصرف والقائم من أعباء متزايدة على اقتصاديات الدول الاسلامية ، يلاحظ أن نسبته الى الناتج القومى الاجمالى السنوى مرتفعة جدا ، حيث تصل فى موريتانيا الى ٢ر ١٧١ ٪ وفى اليمن الديمقراطية الى ٩ر١٠٦٪ وفى مالى الى ٩ر٥٩٪ وفى السودان ٢ر٧٧٪ وفى السنغال ٤ر٦٩٪ . وذلك فى عام ١٩٨٤ م .(٢)

٤ - أيضا من اهم الأسباب الرئيسية لتنامى حجم الديون الخارجية للدول الاسلامية هو مقدار الفائدة على هذه الديون ، حيث بلغ مجموع مدفوعات الفائدة على الدين طويل الأجل فى عام ١٩٨٤ م للدول الاسلامية مبلغ (٧٣٦٦) مليون دولار امريكى . (٣) كما

---

(١) البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية ، لعام ١٩٨٦،مرجع سابق ص ٢٥٦،٢٥٧

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٤٦ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ .

- هذه الدول هى بنغلاديش ، ومالى ، وبوركينا فاسوا ، واوغندا ، والصومال ، وبنين ، والسودان ، وتركيا ، وباكستان ، والسنغال ، وموريتانيا ، واندونيسيا ، ونيجيريا ، والكاميرون ، ومصر ، والاردن ، وسوريا ، والجزائر وعمان ، وغينيا ، وسيراليون .

يلاحظ أن نسبتها الى صادرات السلع والخدمات لتلك الدول مرتفعة ، فعلى سبيل المثال نجد ان اجمالى خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات لمصر بلغت ١ر٣٤٪ وفى الجزائر ٦ر٣٣٪ وفى نيجيريا ٩ر٢٧٪ وفى باكستان ١ر٢٧٪ .(١)

والواقع ان المشكلة لاتقتصر على حجم الديون ومقدار الفائدة بل ان الامر يتعدى ذلك الى عدم مقدرة الدول الاسلامية على السداد والى احتياجها للمزيد من الأموال لمقابلة التزاماتها الداخلية والخارجية . واشتراط الممولين أو المقرضين باتخاذ الدول الاسلامية طالبة القرض ، العديد من الاجراءات التى من شأنها زيادة العبء على كاهل سكان تلك الدول .(٢)

وحاولت الدول الاسلامية مع الدول الكبرى الدائنة تخفيض شروط الاقتراض ومنح الاعفاءات عليها ، والى اعادة جدولة الديون وخفض نسب الفائدة عليها الا أن تلك الجهود والمحاولات لم تصل الى شىء يذكر . اضافة الى أن الموارد المالية الميسرة من المصادر المتعددة الأطراف اخذت هى ايضا فى التناقص ، اذ انخفض حجم المساعدة الائتمانية التى تقدمها هيئة التمويل الدولية من اثنى عشرة بليون دولار فى خطة التمويل الخمسية الى تسعة بلايين دولار فى خطة التمويل السابقة أى بنسبة ٢٥٪ . ومنذ انضمام الصين الشعبية كاحدى الدول المستفيدة من الهيئة انخفض

---

(١) المرجع السابق ص ٢٤٦، ٢٤٧ .

(٢) تشترط بعض هيئات التمويل الدولية مثل صندوق النقد الدولى قيام الدولة طالبة القرض باجراءات العديد من التدابير مثل الغاء الدعم على السلع التموينية الاساسية مثل المواد الغذائية واجراء تخفيض فى قيمة عملتها المحلية . وأدى استخدام مثل هذه الاجراءات الى حدوث اضطرابات داخلية فى هذه الدول الامر الذى دفع بقادة هذه الدول الى الغاء هذه الاجراءات مثل ماحدث فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٧ وتونس عام ١٩٨٤ .

بشكل ملحوظ نصيب الفرد الواحد من المستفيدين من موارد تلك الهيئة . ولهذا فان المعونات التى تحصل عليها الدول المستفيدة كنسبة مئوية من اجمالى الناتج القومى لتلك الدول سوف تتجه الى التناقص فى المستقبل ، بسبب زيادة عدد الدول المستفيدة ، وتقلص حجم الموارد المالية الميسرة المتاحة . ويؤدى هذا التناقص المتزايد فى الموارد المالية الميسرة الى آثار سيئة بعدان كانت هذه الموارد الميسرة تمثل احد المصادر الهامة للتمويل . (١)

أضافة الى ان هناك مشكلة اخرى تواجه الدول الاسلامية وهى أن كثير من الدول الصناعية اتجهت الى الأسواق المالية العالمية بحثا عن التمويل لمقابلة العجز فى ميزانيتها العامة ، وهذا بدوره يقلل من فرص الدول الاسلامية فى الحصول على القروض من هذه الأسواق . (٢)

وتوجد فى الدول الاسلامية العديد من المؤسسات المالية للتمويل منها :-

- البنك الاسلامى للتنمية .
- الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى . (٣)

---

(١) البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الحادى عشر ١٤٠٦ هـ ص١٣ .

(٢) مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية ، الوضع الاقتصادى العالمى ، فى عام ١٩٨٢ م مع التركيز على البلدان الاسلامية ، الطبعة الأولى انقرة مايو ١٩٨٣ ص ١٣ .

(٣) انشىء الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى فى ١٨ صفر ١٣٨٨ هـ والموافق ١٦ مايو ١٩٦٨ من قبل حكومات الدول العربية الأعضاء فى جامعة الدول العربية ، اضافة الى جمهورية مصر العربية . ويبلغ رأس مال الصندوق المصرح به ٨٠٠ مليون دينار كويتى . وقد اكتتبت الدول الأعضاء بمبلغ ١ر ٧٥٠ مليون دينار كويتى . ومقر الصندوق مدينة الكويت بدولة الكويت . وقد تم البدء بعمليات الصندوق فى عام ١٣٩٤هـ الموافق ١٩٧٤ م .والغرض من انشاء الصندوق هو الاسهام فى تمويل مشروعات الاتحاد الاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية عن طريق :-

أ - تمويل المشروعات الاقتصادية ذات الطابع الاستثمارى بقروض تحمل شروطا ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة ، مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية الحيوية للوطن العربى وللمشروعات العربية المشتركة .

ب - تشجيع توظيف الاموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطوير وتنمية الاقتصاد العربى .

جـ - توفير الخبرات والمعونات الفنية فى مجالات التنمية الاقتصادية .

- البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا .(١)
- الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية .(٢)

---

(١) انشىء البنك العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقا فى عام ١٣٩٣ هـ الموافق ١٩٧٣ م برأس مال قدره ٢٣١ مليون دولار امريكى ، ويهدف البنك الى منح القروض ذات الفوائد المخفضة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع فروع مصرفية اقليمية ودولية اخرى ، وهذا البنك مخصص للدول الافريقية غير العربية .

(٢) انشىء الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية فى عام ١٣٨١ هـ الموافق ديسمبر ١٩٦١ برأس مال قدره ٥٠ مليون دينار كويتى تدرج فى الزيادة الى أن بلغ فى عام ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١ بليون دينار كويتى . ويهدف الصندوق الى مساعدة الدول النامية فيما تبذله من جهود للتنمية الاقتصادية . وللصندوق فى سبيل تحقيق هذا الهدف أن يسلك كافة السبل التى يراها مجلس الادارة مناسبة فى الحدود التى يرسمها قانون الصندوق ونظامه الاساسى . وتشمل تلك السبل على الأخص تولى الوظائف التالية :-

أ - تقديم القروض للدول العربية والدول النامية الاخرى أو للمنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لأى من هذه الدول أو المتمتعة بجنسيتها أو المشتركة فيما بينها والتى تسهم فى التنمية الاقتصادية لتلك الدول أو لأى منها ولاتقتصر على مجرد تحقيق الربح .

ب - تقديم المنح والمساعدات الفنية للجهات المشار اليها فى الفقرة (أ).

جـ - تقديم الكفالات على اختلاف انواعها للجهات المشار اليها فى الفقرة (أ) .

د- المساهمة فى رأس مال المنشآت ذات الشخصية الاعتبارية التابعة لاحدى الدول العربية أو الدول النامية الأخرى أو المتمتعة بجنسيتها أو المشتركة فيما بينها والتى يكون لها طابع انمائى .

هـ - المساهمة فى رأس مال مؤسسات التمويل الانمائى وغيرها من المؤسسات الانمائية الدولية والاجنبية التى تستهدف مساعدة الدول النامية أو أى منها فى تنمية اقتصادها .

ويجوز للصندوق تمثيل الدولة فى تلك المؤسسات .

المصدر : الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، القانون والنظام الأساسى .

- الصندوق السعودى للتنمية .(١)
- الصندوق العراقى للتنمية الخارجية .(٢)
- صندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى .(٣)

---

(١) انشيء الصندوق السعودى للتنمية فى عام ١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٧٤م برأس مال قدره عشرة بلايين ريال سعودى ، تدرج فى الزيادة الى ان بلغ فى عام ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١ م خمسا وعشرين بليون ريال سعودى . ويهدف الصندوق الى مساعدة الدول النامية على تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المحددة فى برامجها الانمائية ، كما يعطى الصندوق اعتبارا خاصة للدول النامية التى تواجهها صعوبات التكييف مع المتغيرات الاقتصادية العالمية . وقد بدأ الصندوق بمباشرة اعماله فى ١٨ صفر ١٣٩٥ هـ الموافق الأول من مارس ١٩٧٥ م .

المصدر : التقرير السنوى للصندوق السعودى للتنمية ١٤٠٢/ ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩٨٢/١٩٨٣م .

(٢) انشيء الصندوق العراقى للتنمية الخارجية فى عام ١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٧٤م ، برأس مال قدره ٥٠٠ مليون دولار امريكى . ويهدف الصندوق الى تقديم المعونة للمشروعات الاقتصادية وتقديم المساعدة الفنية . وينص الصندوق فى نظامه الأساسى على اعطاء الأولوية فى سياسته الاقراضية للمشروعات العربية المتكاملة .

(٣) انشيء صندوق أبو ظبى للاتحاد الاقتصادى العربى فى عام ١٣٩١ هـ الموافق ١٩٧١ م برأس مال قدره ٥٠٠ مليون درهم اماراتى ، تدرج فى الزيادة الى ان بلغ فى عام ١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٩ م ، أربعة آلاف مليون درهم اماراتى . و يهدف الصندوق الى :-

أ - تقديم المساعدات الاقتصادية للدول العربية والافريقية والآسيوية والاخرى ، تدعيما لنموها الاقتصادى وذلك فى شكل قروض أو مساهمات رؤوس أموال المشروعات .

ب - تأسيس أو المشاركة فى تأسيس المؤسسات المالية التى تكمل اغراضه وتعمل على ايجاد وتدعيم سوق مالية فى الدولة .

جـ - اصدار الضمانات وغير ذلك من التعهدات التى تحددها اللائحة التنفيذية والتى تكمل اغراضه .

د - استخدام مايتوفر له من سيولة مؤقتة فى وسائل الاستثمار المجزية المختلفة .

هـ - القيام بأية أنشطة أو خدمات اخرى تكون لازمة لتحقيق اغراضه .

المصدر : التقرير السنوى لصندوق أبو ظبى للانماء الاقتصادى العربى لعام ١٩٨٤/٨٣ ص ١٣ .

وتقوم تلك المؤسسات المالية بتقديم المساعدات والقروض للعديد من المشروعات الاقتصادية فى الدول العربية والاسلامية والصديقة . الا أن هذه المساعدات والقروض المقدمة من قبل تلك المؤسسات لاتفى بالمتطلبات الأساسية للدول الاسلامية . ويلاحظ على نشاط تلك المؤسسات أن الجزء الأكبر منها ينصرف الى التمويل التجارى للتنمية ، سواء بطريق مباشر بالمساهمة فى رأسمال المشروعات أو بطريق غير مباشر باقراض المشروعات أو شراء سنداتها . كما يلاحظ أن بعض هذه المؤسسات يتركز تمويلها بدرجة كبيرة فى الأنشطة غير الانمائية وبالذات فى تمويل التجارة الخارجية .(١)

وتجدر الاشارة الى أن بعض الدول النفطية الاسلامية تقوم بدور هام فى مساعدة بعض الدول الاسلامية ذات العجز ، فالمساعدات الثنائية خاصة فى شكل القروض تحتل نصيبا أكبر من القروض التى تمنحها المساعدات التى تتم عن طريق مؤسسات التمويل الموجودة فى الدول الاسلامية ، الا أن الفارق بينهما أن المساعدات والقروض التى تقدمها مؤسسات التمويل المشار اليها ترتبط بمشروعات اقتصادية واجتماعية مدروسة ومحددة . بينما تذهب المساعدات والقروض الثنائية الى دعم للميزانية العامة أو لسد العجز فى ميزان المدفوعات .(٢)

وبالنظر الى واقع الدول الاسلامية نجد أن بعضا منها يتوفر لديه موارد مالية غير مستوعبه محليا ، والبعض الآخر فى أمس الحاجة الى رؤوس الأموال اللازمة

---

(١) د. فؤاد هاشم ، استخدامات عوائد النفط العربى حتى نهاية السبعينات ، اصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٤١ .

(٢) د. السيد عبد المولى ، دراسة لدور صناديق التمويل العربية فى تحقيق التكامل المالى العربى وامكانية تطور عملها لخدمة هذا الهدف . مجلة القانون والاقتصاد ، الصادرة عن كلية الحقوق جامعة القاهرة ، العدد الأول ١٩٧٦ م ص ١٧٥

لحاجتهـــا التنموية ، والاقتصادية ، والاجتماعية • وقد أدى تزايد عائدات الدول النفطية الاسلاميـــة وتراكم فوائضهـــا المالية منذ عام ١٣٩٤ هـ الموافق ١٩٧٤ م الى حدوث زيـادة كبيرة فى وارداتها والى تزايد معدلات نموها الاقتصادى (١) • كما اسهمت التطـــــــورات الاقتصادية للسنوات الاخيرة الناتجة عن ارتفاع سعر النفط مقارنة بأسعاره فى الستينات وأوائل السبعينات الميلادية ، فى تعميق الفروق بين مجموعتى الدول النفطية الاسلاميـــة والدول الاسلامية الاخرى من حيث معدلات الدخول الحقيقية ومن حيث تراكم الاحتياطيـــات النقدية الدولية • (٣)

(١) مجلس الوحدة الاقتصادية ، توطين رؤوس الأموال العربية فى الوطن العربى ، الاردن ، عمان يوليو ، ١٩٨١ ص ١ •

(١) تضم الاحتياطيات الدولية العناصر التالية :-

أ - الذهب النقدى لدى السلطات النقدية والبنك المركزى أو صندوق الصرف الأجنبى Stabilization Fund Exchange .

ب - رصيد العملات الأجنبيـــة والودائع الجارية التى تحفظ لها السلطات النقديـــة والبنوك التجارية التى تقع تحت رقابتها ، لدى البنوك الأجنبية •

جـ - الأصول الاجنبية قصيرة الاجل (مثل اذونات الخزانة الأجنبية والاوراق التجاريـــة الاجنبية وهى تمثل التزامات الحكومات الاجنبية والمواطنين الاجانب تجاه الدوله) لدى السلطات النقدية والتى يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة•

د - الاصول الوطنية قصيرة الاجل (مثل اذونات خزانة الدولة والاوراق التجارية التـــى تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين) التى تحتفظ بها •

هـ - الودائع التى تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الاجنبية لدى البنوك الوطنية•

و - مبيعات الاصول الاجنبية طويلة الاجل التى تحتفظ بها السلطات النقدية ، أو التـــى يحتفظ بها المواطنون المقيمون اذا امكن للسلطات النقدية ضمها الى حيازتها •

ز - موارد صندوق النقد الدولى المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقيـــــــــة

ح • أيـــة قروض تنظم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والدول الأجنبية لتسوية العجز فى ميزان المدفوعات - •

المصدر د• عبد الرحمن يسرى احمد ، مقدمة فى الاقتصاد الدولى ، دار الجامعـــــات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ م ص ١٤٠ ، ١٤١ •

ويوضح الجدول التالى اجمالى الاحتياطى من وسائل الدفع للدول الاسلامية للأعوام ٨٤/١٩٨٦ م ٠

جدول رقم (١٨)

الاحتياطى الاجمالى من وسائل الدفع للدول الاسلامية للاعوام من

١٩٨٤ / ١٩٨٦ م

بملايين الدولارات الامريكية

الدولة	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م
الأردن	٨٤٢	٦١٣	٦٤٢
الامارات العربية المتحدة	٢٥٣٩	٣٣٨٩	٣٥٥٤
اندونيسيا	٥٧٣٠	٥٨٨٠	٥٤١١
أوغندا	٨٠	٦٣	٢٧
باكستان	١٦١٠	١٤١٢	١٣٦٣
البحرين	١٣٠٩	١٦٦٦	١٤٩٦
بوركينا فاسوا	١١٠	١٤٣	٢٣٨
بنغلاديش	٤٠٦	٣٤٩	٤٢٦
تركيا	٢٤٤٣	١٠٥٦ (أ)	١٤٥٦(أ)
تشاد	٤٨	٣٧	٢٠
تونس	٤٦٤	٢٣٧	٣١٠
الجابون	٢٠٣	١٩٧	١٣١
الجزائر	٣١٧٥	٣٠٣٤	١٨٩٩

تابع جدول رقم (١٨)

الاحتياطى الاجمالى من وسائل الدفع للدول الاسلامية للا عوام من

١٩٨٤/١٩٨٦ م

الدولـــــــــة	١٩٨٤ م	١٩٨٥ م	١٩٨٦ م
السعودية	٢٦١٦٥	٢٥١٨١	١٨٥٢١
السنغال	١٣	١٤	٢١
السـودان	١٧	١٢	٥٨
سوريـــا	٢٥٧	٨٥(أ)	(٠٠) (ب)
سيراليون	١٦	١١	١٤
الصومال		٢(أ)	١٣(أ)
سلطنة عمان	٩٨٩	١١٦٦	١٠٣٦
الكاميرون	٦٣	١٤٢	٧١
الكويت	٥٣٧٣	٥٥٨٠	٥٦٠٩
لبنـان	٣٥١٥	١٤٦٣	٨٧٧
ليبيـــا	٤٧٥٩	٦٠٥٦	٥٦٥٣
مالـــى	٣٢	٢٩	٣١
ماليزيـا	٤٤٤١	٥٠٠٢	٦١٢٧
مصـــــر	١٤٨٦	١٣٧٠	١٤٥١
المغـرب	٢٦٦	١١٥	٢٢٥
موريتانيا	١١٠	٦٣	٥٣
النيجر	٩٢	١٤٠	١٩٤
الجمهورية العربية اليمنية	٣٢١	٢٩٧	٤٣٢
جمهورية اليمن الديمقراطية	٢٥٠	(٠٠)(ب)	(٠٠)(ب)

المصدر : ١ ـ البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية ١٩٨٦ مرجع سابق ، ص ٢٤٠، ٢٤١

٢ ـ البنك الاسلامى للتنمية ، التقرير السنوى الثانى عشر ١٤٠٧/ ١٩٨٦/ ١٩٨٧) مرجع سابق ص ٣٠٢، ٣٠٣ ٠

(أ) لاتشمل الذهب

(ب) البيانات غير متوفرة ٠

ويتضح من الجدول السابق مايلى :ـ

١ ـ تفاوت وتباين حجم الاحتياطيات الدولية من وسائل الدفع للدول الاسلامية من دولة لاخرى وتأتى المملكة العربية السعودية فى المرتبة الأولى من حيث ضخامة اجمالى الاحتياطيات الدولية ٠ ثم يأتى فى المرتبة الثانية كل من ماليزيا ، وليبيا ، واندونيسيا ، والامارات العربية المتحدة ٠ ثم يأتى فى المرتبة الثالثة كل من الجزائر ، والبحرين ، وتركيا ، ومصر ، وباكستان ، وعمان ٠ ثم يأتى باقى الدول الاسلامية الاخرى فى المرتبة الرابعة ٠

٢ ـ يلاحظ تناقص وتآكل احتياطيات الدول الاسلامية من وسائل الدفع من سنة لاخرى باستثناء كل من الكويت ، والامارات العربية المتحدة ، وماليزيا ، وبوركينا فاسوا ، والنيجر ٠ ومن اهم الاسباب التى ادت الى تناقص اجمالى الاحتياطيات الدولية للدول الاسلامية مايلى :ـ

١ ـ انخفاض اسعار النفط الخام وبالتالى انخفاض ايرادات الدول النفطية الاسلامية ٠

٢ ـ انخفاض اسعار صرف عملات الدول الاسلامية نظرا لارتباطها بالدولار الامريكى ، وانخفاض الاسعار العالمية لسعر صرف الدولار ٠

٣ ـ السحب المستمر من الاحتياطى لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

٤ ـ الاضطرابات الموجودة ببعض المناطق الاسلامية مثل الحرب العراقية الايرانية ، والقضية الفلسطينية ، ومشكلة الصحراء المغربية المتنازع عليها ، والغزو الروسى لافغانستان ٠

٥ ـ زيادة الواردات عن الصادرات للدول الاسلامية ٠

٦ ـ انخفاض صادرات الدول الاسلامية ، بسبب اتخاذ الدول الصناعية اجراءات ، تستهدف الحد من صادرات الدول الاسلامية ٠

لذلك فان الاحتياجات الاحتياطية للدول الاسلامية بما فيها الدول النفطية تعتبر مسألة اساسية وهامة ٠ فالكثير من هذه الدول تعانى من تقلبات واسعة فى صادراتها وبالتالى من ايراداتها من تلك الصادرات حتى الدول النفطية كما حدث فى السنوات الثلاثة الأخيرة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨) ٠ اضافة الى تعرض بعض الدول الاسلامية لزيادات فجائية فى الطلب على السلع الغذائية المستوردة نتيجة للتقلبات فى انتاجها الزراعى ٠ وفى نفس الوقت ، ومع الضعف الهيكلى الكبير ، وعدم المرونات الواسعة التى تميز اقتصادياتها ، فان قدرتها على التكيف للتقلبات فى مدفوعاتها الخارجية دون تضحيات غير ملائمة بالنسبة لأهدافها التنموية تعتمد من بين ماتعتمد عليه على حجم احتياطاتها الدولية ٠ (١)

لهذه الأسباب فان حاجة الدول الاسلامية عموما لسيولة اضافية سواء بشكل احتياطيات دولية مملوكة أو مساعدات وقروض خارجية هو أكثر الحاحا من احتياجات الدول الصناعية المتقدمة ٠ (٢)

ويتم استثمار الأرصدة النقدية والاحتياطيات الدولية للدول الاسلامية فى أسواق النقد والمال فى الدول الصناعية الكبرى عن طريق الايداع فى المصارف التجارية

---

(١) د٠ عبد المنعم السيد على ، د٠ عبد الرحمن الحبيب ، نظام النقد والتجارة الخارجية للدول العربية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ / ١٩٨٦ ص ٥٢ ٥٣ ٠

(٢) المرجع السابق ص ٥٣ ٠

وشراء أذونات الخزانة[١] والسندات[٢] وأسهم[٣] الشركات العالمية[٤] .

---

(١) اذن الخزانة هو وعد بدفع مبلغ معين (مكتوب على الاذن) بعد ٩١ يوما من اصداره . والغرض من اصدار هذا الاذن تمويل نفقات الحكومة - أى سد الفجوة بين الايرادات والنفقات - ومعدل فائدته متخفض بسبب قصر اجله . ويعتبر هذا الاذن من السندات الربوية المحرمة شرعاً. المصدر : د. عبدالعزيز هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ص ٨٢٢ .

(٢) السند عبارة عن ورقة مالية يتضمن قرضا ونسبة ، والنسبة هنا هى الفائدة التى تفرض مقابل الحصول على القرض . وهو - أى السند - محرم شرعا لدخول الربا فيه .

(٣) السهم جزء من رأس المال الاسمى لشركة ما ، وصاحب هذا الجزء له الحق فى نصيب من الأرباح الموزعة وفى القيمة المتبقية عند تصفية الشركة . وهو نوع من الأوراق المالية . وقيمة السهم اما تدفع بالكامل أو جزئيا عند انشاء الشركة . المصدر : د. عبد العزيز هيكل ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والاحصائية ، مرجع سابق ص ٧٥٤ .

(٥) انظر كلا من د. حازم الببلاوى ، نحو سياسة نقدية خليجية مشتركة ، مجموعة الابحاث المقدمة لندوة التعاون والتنمية فى الخليج ، باشراف جامعة الكويت والمعهد العربى للتخطيط ١٩٧٨ م ص ٢٩٣ .

وأنظر الموسوعة الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، المركز العربى للاعلام ، الكويت ١٩٨٣ ، العدد الثانى ، ص ١٥٧ .

وانظر حكمت شريف النشاشيبى ، استثمار الارصدة العربية ، دار الشايع للنشر ، الكويت ١٩٧٨ الطبعة الأولى ص ٦٣ . ، د. عبد المنعم زنابيلى ، سياسة المنتجات الاساسية والطاقة فى هيئة الامم المتحدة ، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومى ، دمشق ١٩٧٥ ص ٣٨٩ ، ٤٠٥ . ود. محمد مصطفى الشركسى ، جذور الازمة النقدية العالمية ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ، دون ذكر سنة النشر ص ٤٠، ٤١ .

ود. منصور خالد ، الاوضاع النقدية والمالية الدولية الحالية واتجاهات تطورها المحتملة خلال الثمانينات وآثارها على التعاون النقدى الاقليمى . بحوث ومناقشات الندوة الفكرية المنعقدة بعمان عام ١٩٨٤ بعنوان آفاق التطورات النقدية الدولية والتعاون النقدى العربى خلال الثمانينات ، الطبعة الأولى ، عمان ١٩٨٤ م ص ٤٢ من مجموعة الابحاث ، ومحمود شاكر ، اقتصاديات العالم الاسلامى ، مرجع سابق ص ٣٤ ود. عبد القادر سيد احمد ، الاستثمارت الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط ، معهد الانماء العربى ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٧ ص ١٠٣ .

ويرى البعض أن من أهم الاسباب التى دفعت الدول الاسلامية للاتجاه نحو توظيف تلك الأرصدة النقدية فى اسواق النقد والمال فى الولايات المتحدة الامريكية ودول أوربا الغربية واليابان هى :-(١)

١ - ضخامة الأرصدة النقدية لبعض الدول الاسلامية بالمقارنة بطاقتها الاستيعابية ، وصغر حجم الأسواق المحلية .

٢ - عدم كفاية الضمانات المقدمة لها فى الدول الاسلامية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية . وبما ان معظم الضمانات القانونية المتوفرة فى الدول الاسلامية مصدرها تشريعات داخلية لذا تكون عرضة للتعديل والتبديل من طرف واحد .

٣ - عدم وجود أوعية أو مراكز استثمارية واضحة ومحدودة ومدروسة ، فالمعلومات ضعيفة وغير واضحة وخاصة بالنسبة للمشروعات الانتاجية المربحة ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لاتكون معدة بصورة مسبقة وكافية لكى توضح مراكز الاستثمار . اضافة الى قلة المشروعات المدروسة والمحدودة على أساس جدواها الاقتصادية .

٤ - انخفاض المستوى التقنى لاقتصاديات الدول الاسلامية .

٥ - انعدام الاستقرار السياسى فى بعض الدول الاسلامية .

الا ان المخاطر التى تتعرض لها تلك الدول عند توظيف أرصدتها فى الدول الصناعية لاتقل ان لم تزد عن المخاطر

(١) د. عبد المنعم سيد على ، الوضع الاقتصادى والنقدى للاقطار العربية ودور الفوائض المالية فى امكانية تحقيق التكامل النقدى العربى ، مجموعة الابحاث المقدمة لندوة التكامل النقدى العربى التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وصندوق النقد العربى ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨١ ص ٤٦٨ من مجموعة الابحاث .
وحكمت شريف النشاشيبى ، استثمار الارصدة العربية ، مرجع سابق ص ١٠٠ ،ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، توطن رؤوس الاموال العربية فى الوطن العربى ، مرجع سابق ص ١٠ .

التى تتعرض لها عند توظيف أرصدتها فى الدول الاسلامية ، ومن ذلك قيام الدول الصناعية بمصادرة وتجميد تلك الأرصدة كما حدث بالنسبة للودائع الايرانية فى المصارف الامريكية فى عام ١٣٩٩ هـ الموافق ١٩٧٩ م خلال أزمة الرهائن الامريكيين فى طهران عندما جرى تجميدها من قبل الحكومة الامريكية ، وأيضا تجميد ودائع الارجنتين فى المصارف البريطانية فى عام ١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٢ م من قبل الحكومة البريطانية خلال حرب جزر مالفيناس (فوكلاند) ، واخيرا تجميد الودائع الليبية فى المصارف الامريكية خلال الأزمة التى نشبت بين ليبيا والولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٤٠٦ هـ الموافق ١٩٨٦ م . بالاضافة الى التقلبات الحادة فى اسعار صرف العملات الرئيسية التى استمرت فيها تلك الارصدة كالدولار والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى والمارك الالمانى والين اليابانى ، مما أدى الى خسارة تلك الدول مبالغ طائلة من جراء ذلك الانخفاض فى اسعار تلك العملات . كما أن جزءا كبيرا من هذه الأرصدة اصبح استثمارات مستغرقة فى موجودات ثابتة يصعب استردادها بسهولة وبدون خسارة عند الحاجة . واخيرا الأزمة الحادة التى تعرضت لها أسواق الأوراق المالية العالمية فى كل من الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأوربية واليابان فى عام ١٤٠٨ هـ الموافق أواخر ١٩٨٧ ، ونجم عنها انهيار كبير فى قيمة الأوراق المالية من اسهم الشركات العالمية والسندات الدولية ، مما عرض العديد من الدول الاسلامية لخسارة كبيرة من الصعوبة بمكان تعويضها . (١)

---

(١) انظر كلا من د. عبد المنعم السيد على ، الوضع الاقتصادى والنقدى للاقطار العربية ودور الفوائض المالية فى امكانية تحقيق التكامل النقدى ، مرجع سابق ص ٤٦٨ ، ود. عبد القادر سيد احمد ، الاستثمارات الخارجية للدول العربية المنتجة للنفط ، مرجع سابق ص ٩ .

اضافة الى ان وضع هذه الارصدة والاحتياطيات النقدية الدولية فى الأسواق الأوربية والامريكية واليابانية يمنح تلك الأسواق فوائد كثيرة اهمها :-

١ - اعادة توجيه هذه الفوائض المالية فى شكل قروض تعقدها المصارف الدولية مع باقى الدول على نحو يوجد طلبا اضافيا على السلع والخدمات التى تنتجها الدول الصناعية المتقدمة .

٢ - مواجهة العجز فى موازين مدفوعات هذه الدول دون أن تتحمل النفقات الداخلية التى كان يلزم تحملها .

٣ - معالجة الركود الاقتصادى فى الدول الرأسمالية الصناعية عن طريق ايجاد فرص عمل جديدة عن طريق التوسع فى الاستثمار فى هذه الدول .(١)

واذا نظرنا لموضوع توظيف تلك الأرصدة النقدية والاحتياطيات الدولية من الناحية الشرعية ، فاننا نجد أن أى استثمار لتلك الارصدة عن طريق نظام الفائدة فهو من الربا المحرم شرعا بنص الآية الكريمة قال تعالى " الذين يأكلون الربا لايقومون الا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ماسلف وأمره الى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون .(٢) وقال تعالى " ياأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا مابقى من الربا ان كنتم مؤمنين . فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وان تبتم فلكم رؤوس اموالكم لاتظلمون ولاتظلمون " (٣)

---

(١) د. عبد المحسن وادى العطية ، موقع الاقتصاد العربى فى العلاقات الاقتصادية الدولية مجلة الوحدة الاقتصادية العربية الصادرة عن الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الأردن ، عمان ، السنة الثالثة ، العدد السادس ، ديسمبر ١٩٨٧ م ص ١٧٧ .

(٢) سورة البقرة الآية رقم ٢٧٥ .

(٣) سورة البقرة الآيتان رقم ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

ويجد المتأمل فى كتاب الله عز وجل ان ماتعرضت له الأمم السابقة من المصائب والفتن وتحريم الطيبات [١] كان بسبب عدم اتباعهم لما أمرهم الله سبحانه وتعالى به ومانهاهم عنه . قال تعالى " فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيرا وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل واعتدنا للكافرين منهم عذابا أليما . [٢]

لذا فان مراعاة احكام الشريعة الاسلامية فى هذا المجال توجب على الدول الاسلامية ان تتعاون فى العمل على استثمار أرصدتها النقدية فى أوجه الاستثمار المشروع والمباح بعيدا عن الاستثمارات المشوبة بالفائدة وذلك وفق سياسة استثمارية مشتركة بين الدول الاسلامية مع العمل على توفير الضمانات اللازمة لاستثمار تلك الأموال . [٣]

---

(١) الامام الفخر الرازى ، التفسير الكبير ج/١ الناشر دار الكتب العلمية ، طهران ، دون ذكر سنة النشر ص ١٠٥ .

(٢) سورة النساء الآيتان رقم ١٦٠ / ١٦١ .

(٣) اعدت منظمة المؤتمر الاسلامى اتفاقية الى تهيئة المناخ الملائم لاستثمار رؤوس الاموال فى المجالات المسموح بها عن طريق توفير الضمانات اللازمة لكل من المستثمرين والدول التى يتم فيها الاستثمار . وقد نوقشت هذه الاتفاقية خلال المؤتمر الاسلامى الثالث للقمة المنعقدة عام ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١ م بمكة المكرمة والطائف بالمملكة العربية السعوية ، وتمت الموافقة عليها بصفة رسمية من قبل مؤتمر وزراء الخارجية للدول الاسلامية المنعقد ببغداد فى عام ١٤٠١ الموافق ١٩٨١ م . والدول الموقعة عليها هى كما يلى :- المملكة العربية السعودية ، المغرب، تونس ، باكستان ، الكويت ، السودان ، مالى ، اندونيسيا ، الصومال ، جيبوتى ، ليبيا .

المصدر : منظمة المؤتمر الاسلامى ، المركز الاسلامى لتنمية التجارة ، التقرير السنوى ١٩٨٥ / ١٩٨٦ م ، التجارة فيما بين الدول الاسلامية خلاصة وآفاق . الدار البيضاء ١٩٨٦ ص ٩١ .

وتجدر الاشارة هنا الى ان استثمار الأرصدة النقدية وتوظيفها فى الدول الاسلامية ليس مجرد عملية مصرفية تقاس فائدتها بالنسبة لرأس المال المستثمر ، وانما هو ضرورة اقتصادية عليها المصلحة المشتركة للدول الاسلامية ، اذ لايقتصر الامر على استثمار هذه الارصدة فى الدول الاسلامية فقط بل يتعداها الى مايترتب عليه هذا الاستثمار فى الاسهام فى احداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات والشعوب الاسلامية الى هى احوج ماتكون الى ذلك الاستثمار . (١)

---

(١) د. عبد المنعم زنابيلى ، المنتجات الاساسية والطاقة فى هيئة الامم المتحدة ، مرجع سابق ص ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

الفصل الثالث

اقتصاديات التكامل في السوق الإسلامية المشتركة

الفصل الثالث

اقتصاديات التكامل فى السوق الاسلامية المشتركة

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الاول : الصناعات الاساسية المتخصصة

المبحث الثانى : الزراعات الاساسية المتخصصة

المبحث الثالث : التجارة الخارجية

المبحث الأول ـ الصناعات الاساسية المتخصصة :

تمهيد :

كانت الصناعة تعنى فى الماضى كل نشاط أو فعالية انتاجية تعتمد على قوة عضلات الانسان وتمارس فى البيت أو أى مكان آخر . فكان مفهوم الصناعة فى ذلك الوقت يطلق على كل وجوه نشاط التعدين والصيد وعمليات تحويل شكل الخامات على اختلاف مصادرها وأنواعها .

أما فى الوقت الحاضر فان مفهوم الصناعة يختلف كثيرا عن مفهومها السابق نتيجة التطورات التى شهدها العالم فى كافة القطاعات الاقتصادية . فالصناعة تمثل فى هذا العصر فرعا رئيسيا من فروع الاقتصاد الوطنى ، وتشمل كل المؤسسات الصناعية بما فيها المعامل والمناجم وحقول النفط ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمصانع التى تقوم بانتاج المنتجات الوسيطة والنهائية كما تشمل المؤسسات التى تقوم بمعالجة المنتجات التى تم استخراجها من باطن الأرض أو من الغابات أو المواد المنتجة فى الحقول الزراعية . (١)

وقد شهد منتصف القرن التاسع عشر الميلادى دخول كثير من دول العالم مرحلة التصنيع ، وأدى هذا الى تغيير صورة الاقتصاد العالمى وهيكل التجارة الدولية ، بحيث أصبح الاقتصاد العالمى بعد الحرب العالمية الأولى يختلف اختلافا

---

(١) د. ابراهيم شريف وآخرون ، جغرافية الصناعة ، بغداد ، ١٩٨٢ م ص ١٢ .

ـ تجدر الاشارة الى أن مفهوم الصناعة فيه شئ من الاختلاف بين جمهرة الباحثين وبين الدول المختلفة ، فبينما تجد ان التصنيف الالمانى والروسى يعتبر نشاط التعدين أو استخراج المعادن من الصناعة ، نلاحظ أن دولا أخرى لاتتضمن الصناعة فيها نشاط التعدين مثل الولايات المتحدة الامريكية حيث تقتصر الصناعة على ماهو معروف بالصناعة التحويلية .

كبيرا عن مثيله فى منتصف القرن التاسع عشر الميلادى • ويلاحظ أن الدول التى تسير فى مرحلة التصنيع كانت تحت تأثير عوامل أساسية مشتركة بينها وهذه العوامل هى : نمو السكان ، والتقدم الفنى ، وتراكم رأس المال ، واتساع الاسواق الداخلية والخارجية • وكانت احدى الخصائص المميزة لأواخر القرن التاسع عشر الميلادى ظهور الولايات المتحدة الامريكية والمانيا كمافستين لبريطانيا • كما انضم الاتحاد السوفيتى قبل الحرب العالمية الأولى الى مجموعة الدول الصناعية الكبرى • وفى القرن العشرين الميلادى ظهرت اليابان بصفتها دولة صناعية حديثة(١).

أما فى الدول النامية فلقد قاومت الدول الرأسمالية طويلا نشأة الصناعة الحديثة فيها • بل ان السيطرة الاستعمارية كانت تصطحب عاة بتصفية الصناعات التقليدية لأن هدفها الأول فتح أسواق المستعمرات امام منتجات الدول الاستعمارية(٢)• لذلك فان قصور النتائج التى حققتها حركة التصنيع فى الدول النامية لايرجع الى قصور فى الجهد الذى بذلته ، وانما يرجع فى الاساس الى أن العمل على المستوى الدولى (سواء كان عن طريق الاتفاقيات الثنائية أو عن طريق الهيئات الدولية) كان أدنى بكثير مما هو مطلوب لتحقيق تصنيع سريع • فالدول الصناعية ظلت لسنوات طويلة ترفض تقديم مساعدات لانشاء مصانع ، أو لاتشجع الابعض صناعات التعدين والصناعات الخفيفة • بل ان الاستثمار المباشر قد تركز أساسا فى الصناعة الاستخراجية وبصفة خاصة النفط والمعادن الأخرى ذات الاهمية • ويضاف الى ذلك سوء النوايا والمتمثل فى تشجيع قيام بعض الصناعات الثقيلة فى الدول النامية بعد ثبوت تأثيرها السلبى على البيئة نتيجة للتلوث الذى

---

(١) د• احمد ابواسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، ١٩٦٦ ، دارالنهضة العربية ، ص ٢٢، ٢٣

(٢) روبرت • هيلبرونر ، كيف نصنع المجتمع الاقتصادى لتحقيق التنمية ، ترجمة د• راشد البراوى دار الجيل للطباعة ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٩٧ •

ينشأ عنها . (١)

وفى ظل هذه الظروف لجأت الدول النامية الى الحماية وأقامت حواجز جمركية كوسيلة لمساندة الصناعات الناشئة . ثم واجهت مشكلات أساسية فى التصنيع وان حققت بعض الدول نجاحا ظاهريا فى برامجها التصنيعية فيرجع ذلك الى المعدلات المرتفعة من الرسوم الجمركية ومعدلات الصرف . كما لجأت الى نظم الرقابة على الصرف وعلى المدفوعات . (٢)

وقد شهد القرن العشرين ارتفاعا مستمرا فى الانتاجية الصناعية نتيجة لحدوث تغييرات أساسية فى فن الانتاج الصناعى ، كما أدى ذلك التطور الفنى الى تطور آخر من الناحية الادارية ، حيث أدى تقدم فن التنظيم الصناعى الى تعاون الأجزاء المختلفة من الجهاز الانتاجى وتكاملها من أجل تحقيق انتاج السلعة النهائية بأقل تكلفة ممكنة . (٣)

ويمكن التمييز بين مراحل التطور الصناعى الذى طرأ فى العالم ، حيث تمثل المرحلة الأولى التطور فى صناعة النسيج باستخدام الآلات وأساليب متحسنة لانتاج الفحم وصناعة الحديد وقوة البخار . وتمثل المرحلة الثانية فى منصف القرن التاسع عشر الميلادى مرحلة تجميع اختراعات صناعية تدور حول الصلب والنقل بالسكك الحديدية والسفن التجارية والآلات الزراعية والكيماويات .

---

(١) انظر د. اسماعيل صبرى عبدالله ، نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ص ٩٤ ، وانظر منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، دراسات مختارة فى الصناعة النفطية ، الكويت ١٩٧٩ ص ١٩٢ ، وأنظر محمدعبد الشفيع، قضية التصنيع فى اطار النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، دار الوحدة للطباعة والنشر بيروت الطبعة الأولى ١٩٨١ م ص ٢٤٦ .

(٢) د. ابو بكر متولى ، الاقتصاد الخارجى ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ص ٢٩٠ .

(٣) د. احمد ابواسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، مرجع سابق ص ٢٩ ، ٣٠ .

اما المرحلة الثالثة والتى بدأت فى أوائل القرن العشرين ، فظهرت خلالها موجه من الاختراعات مثل القوة الكهربائية ووسائل النقل البرى والجوى وصناعة المعدات الحربية ، وبالنسبة للمرحلة الرابعة فانها تمثل التطور التقنى الذى طرأ على الكثير من الصناعات القائمة وبالذات الصناعات اليابانية ٠

المطلب الأول : القطاع الصناعى فى الدول الاسلامية :-

تختلف أهمية القطاع الصناعى فى الوقت الحاضر من دولة اسلامية الى اخرى ٠ الا أن هذا القطاع يبقى بشكل عام ضعيفا فى الدول الاسلامية ويعود السبب فى ذلك الى خضوع معظم الدول الاسلامية للاستعمار الذى عمد الى وضع العراقيل أمام عمليات التصنيع بحجة أن الدول الاسلامية تنقصها الخبرة والمقومات اللازمة للتطور الصناعى ، وانه يحسن لها التركيز على الزراعة التى تتميز بوفرة الأرض وملاء مة المناخ ٠ وكان يسعى من خلال ذلك الأمر الى الابقاء على امتيازاته ومصالحه وتوسيعها فى القطاع الزراعى ، وقطاع الصناعات الاستخراجية (النفط بصورة خاصة) والخدمات (المصارف وشركات التأمين) ٠

وبعد نيل الدول الاسلامية استقلالها قامت حركة تنمية فيها ، مما أدى الى ارتفاع الناتج القومى وازدياد نصيب الصناعة من هذا الناتج ٠

والواقع أن الصناعة لم تبدأ فى احتلال مكانة متزايدة الاهمية فى خطط التنمية الا خلال الثمانينات الهجرية من القرن الرابع عشر الموافق الستينات الميلادية من القرن العشرين ٠

ومع ذلك فان القطاع الصناعى فى هذه الدول واجه العديد من الصعوبات التى عرقلت من تقدمه وتطوره ومنها ، ندرة رؤوس الأموال ، وعدم وجود مصارف صناعية متخصصة (فى أغلب الدول الاسلامية) لتمويل المشروعات الصناعية ، واحتكار الصناعة فى أيدى أجنبية (فى بعض الدول) ، وندرة الخبرة والمعرفة الفنية ،

وضعف حوافز الاستثمار امام النشاط الخاص الوطنى ، والمنافسة الشديدة من السلع المستوردة الأجنبية وعزوف المصارف الاجنبية عن تنمية الصناعة من خلال تقديم القروض اللازمة ، ونقص الهياكل الأساسية اللازمة لازدهار الصناعة ، وغير ذلك من المعوقات والمشكلات التى كانت تصل احيانا الى درجة تهديد من دول أجنبية بالمقاطعة أو عدم شراء الخامات الزراعية .(١)

وتختلف الدول الاسلامية من حيث نوعية محاولاتها للتنمية الصناعية لأنها تختلف من حيث هيكل التصنيع ومدى التركيز على قطاعات معينة دون غيرها (مثل الاهتمام بالصناعات الخفيفة أو الثقيلة أو اعطاء الأولوية لمشروعات البنية التحتية من طرق ، ومطارات ، وموانىء ومدارس ، ومستشفيات ، ومحطات توليد الكهرباء) .

كما يلاحظ اهتمام الدول الاسلامية فى الغالب بالتصنيع على المستوى الفردى ، أى أن التخطيط للصناعة فى هذه الدول يكون فى حدود ظروفها المحلية المحدودة ، وطبقا للاستهلاك المحلى المحتمل ، دون أن يكون هناك تنسيق فى المجال الصناعى بين الدول الاسلامية ، وهذا الامر يعرض محاولات الصناعة لتلك الدول الى التنافس غير المرغوب فيه والى ضعف فرص التوسع .(٢)

---

(١) انظر كلا من د٠ عبد الحميد الابراهيمى ، ابعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مرجع سابق ، ص ٧٥ ، ود٠ محمد يحيى عويس ، دراسات فى اقتصاديات الدول العربية ٠ مرجع سابق ص ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ٠

- من الامثلة الواقعية لتلك الممارسات ماأقدمت عليه دول السوق الأوربية المشتركة من فرض قيود جمركية عالية على المنتجات البتروكيماوية للدول العربية الخليجية بهدف التقليل من امكانية منافسة هذه المنتجات الخليجية ، وتحد بالتالى من دخولها لأسواق هذه الدول ٠

(٢) د٠ محمد يحى عويس ، دراسات فى اقتصاديات الدول العربية ، مرجع سابق ص ١٦٦، ١٦٧ ٠

واذا نظرنا الى مكونات القطاع الصناعى فى الدول الاسلامية نجد أن الصناعة الاستخراجية مازالت تحتل مكانة هامة فى عدد كبير من هذه الدول ، حيث يسيطر قطاع النفط والغاز فى الدول النفطية على النشاط الصناعى . وتصدر أغلب المنتجات الاستخراجية فى الدول الاسلامية بشكلها الخام . اذ لايصنع محليا الا جزء ضئيل منها . كما تعتمد هذه الدول اعتمادا كبيرا فى اقتصادياتها على انتاج وتصدير النفط والغاز الطبيعى ويعتبر قطاع النفط القطاع الرئيسى المؤثر فى القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كما أن هذا القطاع يعد القطاع الاقتصادى الأكثر تقدما باعتباره القطاع الرائد فى عملية التنمية .

كذلك فان بعض الدول الاسلامية الأخرى مثل تونس والمغرب وموريتانيا والباكستان تعتمد بدرجة كبيرة على صادراتها من الخامات المعدنية .(١)

أما الصناعات التحويلية فرغم الصعوبات التى تعانى منها - والمتمثلة فى عدم كفاية رأس المال ، وندرة العمالة الماهرة ، وقلة المعرفة الفنية ،والاستخدام المحدود للتقنية ورداءة الانتاج الصناعى مقارنة بالمنتجات المماثلة لها ، الا أنها قطعت شوطا لابأس به فى بعض الدول الاسلامية . واستمرت مساهمتها فى النمو نظرا لاعتماد انتاجها على عوامل داخلية أكثر ثباتا ، ولأن أغلبها صناعات احلال للواردات ومن ثم تغطى السوق الداخلية بالدرجة الاولى .(٢)

---

(١) انظر كلا من التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ م ، مرجع سابق ص ٤٧ ، ونزيه البرقاوى ، التعاون الاقتصادى الخليجى ، بحث مقدم الى ندوة التنمية والتعاون الاقتصادى بين دول الخليج العربى المنعقدة فى الكويت عام ١٩٧٨ ص ١٠٢ .

(٢) انظر كلا من التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٦ ، مرجع سابق ص ٤٧ و انظر مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، النواحى التكنولوجية والاقتصادية لاقامة صناعات نسيجية فى الدول النامية ١٩٧٢ ، ص ١

ويدخل فى نطاق الصناعة التحويلية أنشطة متعددة أهمها صناعة البتروكيماويات ، وصناعة تكرير النفط ، وصناعة الأسمدة الكيماوية ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة وسائل النقل ، والصناعات الحربية ، وغيرها ٠

المطلب الثانى : الصناعات الاساسية فى الدول الاسلامية :-

سأتناول فى هذا المطلب الصناعات الأساسية التالية وذلك لأهميتها بالنسبة للدول الاسلامية وهى :-

١ - صناعة تكرير النفط

٢ - صناعة البتروكيماويات ٠

٣ - صناعة الأسمدة الكيماوية

٤ - صناعة الحديد والصلب ٠

٥ - صناعة المنسوجات ٠

٦ - الصناعات الحربية ٠

أولا : صناعة تكرير النفط ٠

شهدت صناعة تكرير النفط منذ اوائل القرن العشرين الميلادى تطورا سريعا ، وذلك لتشعب مجالات استعمال المشتقات النفطية كنتيجة طبيعية للتقدم التقنى فى قطاعات الصناعة ، والزراعة ، والنقل والمواصلات ، فلم تعد المشتقات النفطية تستخدم فقط فى الاغراض المنزلية ، وانما أصبحت تستخدم على نطاق واسع يشمل جميع المجالات الاقتصادية ٠

وتتصف صناعة تكرير النفط بخصائص معينة منها :-[1]

١ - تمثل صناعة تكرير النفط احدى الصناعات التى تكون فيها نسبة الوزن المفقود

(١) د٠ ابراهيم شريف وآخرون ، جغرافية الصناعة ، مرجع سابق ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨

ضئيلة جـــداً ٠

٢ ـ تستخدم صناعـــة النفـــط مادة خـــام واحدة بينمـــا تنتج مئات الأصناف مـــــن المنتجات النفطيـــة ٠

٣ ـ تعد صناعـــة النفـــط من الصنـــاعات التى تبلـــغ فيهـــا التقنيـــة مستوى عاليا ، لهذا فهـــى تتميـــز بقلـــة عدد العاملين فيهـــا وبالتالـــى انخفاض نسبة تكلفـــــة عنصـــر العمـــل فيهـــا ، اذ لاتتجاوز نسبـــة تكلفـــة هذا العنصـــر فى هذه الصناعـــــة حوالـــى ٦٪ من مجموع التكاليـــف الكليـــة لمنتجاتها فى بعض الدول ، فـــى حيـــــن تشكل قيمـــة النفـــط الخام حوالـــى ٧٥٪ من مجموع تكلفـــة المشتقـــات النفطية ٠[١]

٤ ـ تتطلب صناعة تكريـــر النفـــط رأس مال ضخمـــا جدا لارتفـــاع ثمـــن آلات ومعـــدات وتجهيـــز وصيانة وحداتها الانتاجية ٠

واتجهـــت الدول الاسلاميـــة النفطيـــة الى التوســع فى انشاء مصافـــى جديـــــدة وتصدير بعض المنتجـــات النفطيـــة الى الدول المستهلكـــة بدلا من تصديـــر النفـــــط وذلـــك تنفيذا لسيـــاسة منظمـــة الأقطـــار العربيـــة المصدرة للنفط " الأوبيـــــــك " والتى اخذت بعين الاعتبـــار أهميـــة دمـــج صناعة النفـــط باقتصاديات الدول الأعضـــــاء وتطوير النشاطات النفطيـــةالتى تلى مرحلة الانتاج ، بما يحـــقق الاستغـــلال الامثـــــل لهذه الـــثروة الطبيعيـــة لصالـــح الدول المنتجـــة ٠ ولاشـــك أن ذلك من شأنـــه توسيـــع القاعـــدة الصناعيـــة فى هذه الدول ٠ ومـــــع ذلـــك فمـــازالـــت صناعـــــة تكريـــــر النفـــط تتميـــز بـــدور هامشـــى فى اقتصـــــاديات الدول الاسلامية ٠[٢]

---

(١) د٠ ابراهيم شريف، وآخرون ، جغرافية الصناعة مرجع سابق ص ٢٩٦ ، ٢٩٧ ٠

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ٢٩٧، ٢٩٨ ، وعيسى ابو شيحه وآخـرون ، مشكـــــلات عالمية معاصـرة ، دار العدوى ، عمـان ، الطبعة الأولـى ١٤٠٤ / ١٩٨٤ ص ٤٥ ٠

ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، مستقبل صناعة التكرير العربية ، الكويت ١٩٧٦ ، ص ١٠١ ، ١٠٢ ٠

اذا كانت صناعة التكرير مربحة من الناحية الاقتصادية وتحقق الاستغلال الامثل لنفط الدول الاسلامية ، فانه ينبغي الا ننسى أن هذه الصناعة يلزمها لكي تنمو وتزدهر وتحقق الغرض من انشائها أن تتوفر لها مقومات النجاح وعليها أن تواجه المشكلات التقنية في مراحل الانشاء والتشغيل والتطوير وتعمل على تذليلها ٠

ويوضح الجدول التالي انتاج الدول الاسلامية من النفط المكرر للأعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م ٠

جدول رقم (١٩)

معدل الطاقة السنوية من النفط المكرر في الدول الاسلامية للاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م ٠

(الف طن متري)

الدولة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
الاردن	٤٩٨٠	٤٩٨٠	٤٩٨٠
الامارات (ابوظبي)	٩٢٣٠	٩٢٣٠	٩٢٣٠
اندونيسيا	١٩٢٧٠	٣١٤٠٠	٣١٦٦٠
ايران	٢٦٣٩٠	٢٦٣٩٠	٢٦٣٩٠
باكستان	٦٣٠٠	٦٤١٠	٦٤٧٠
البحرين	١٢٤٥٠	١٢٤٥٠	١٢٤٥٠
برونـاى	٥٠٠	٤٧٠	٥٠٠
بنغلاديش	١١١٠	١٥٥٠	١٥٥٠
تركيا	٢٣٥٣٠	٢٢٩٣٠	٢٢٩٣٠

تابع جدول رقم (١٩)

معدل الطاقة السنوى من النفط المكرر فى الدول الاسلامية للاعوام

١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م .

(الف طن متري)

الدولة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
تونس	١٦٩٠	١٦٩٠	١٦٩٠
الجزائر	٦٨٤٠	٢٣١٤٠	٢٣١٤٠
السعودية	٤٢٨٣٠	٤١٨٣٠	٥٥٥٣٠
السنغال	٩٠٠	١٤٨٠	١٤٨٠
الجابون	١٠٠٠	١٠٠٠	١١٥٠
السودان	١٢٠٠	١١٩٠	١١٩٠
سوريا	١١٣٩٠	١١٣٩٠	١١٣٩٠
سيراليون	٥٠٠	٥٠٠	٥٠٠
العراق	٨٣٩٠	١٥٨٦٠	١٥٨٦٠
عمان	٢٣٩٠	٢٤٩٠	٢٣٩٠
قطر	٣١٥٠	٢٧٩٠	٢٧٩٠
الكويت	٢٧٠٤٠	٢٩٣١٠	٢٧٥٧٠
لبنان	٢٥٩٠	٨٥٠	٨٥٠
ليبيا	٦٢٣٠	١٦٤٢٠	١٦٤٢٠
ماليزيا	١٠٢١٠	١٠٢١٠	١٠٥٧٠
مصر	١٨٣٩٠	١٨٣٩٠	٢١٦٢٠
المغرب	٣٦٩٠	٣٩٧٠	٤٠٥٠

تابع جدول رقم (١٩)

معدل الطاقة السنوى من النفط المكرر فى الدول الاسلامية للاعوام

١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م ٠

(الف طن متري)

الدولـــــــــة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
نيجيريـــــا	١٢٣٠٠	١٢٤٧٠	١٢٤٧٠
جمهورية اليمـــن الديمقراطية	٦٤٧٠	٨٨٦٠	٨٠٤٠
مجموع انتـــاج الدول الاسلامية	٢٧٠٩٦٠	٣١٩٦٥٠	٣٣٤٨٦٠
العالـــــم	٣٧٤٠٧٩٠	٣٧١١١٦٠	٣٦٠١٢٧٠
النسبـــــة	٢ر٧٪	٦ر٨٪	٣ر٩٪

المصدر(١) : مجلة النفط والغاز ، ١٩٨٧ : ج ٠ هـ ٠ مينيت ، دار لونغمان المحدودة فى بريطانيـا ص ٥٦٢ ، ٥٦٣ ٠

من الجدول رقم (١٩) يتضح الآتـى :ـ

١ ـ تزايد انتاج الدول الاسلامية من النفـط المكرر خـلال الأعـوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ م ٠ وقد بلغت نسبة الزيادة فى عـام ١٩٨٥ (٥ر٢٣٪) بالمقارنة بعام ١٩٨٣ م ٠

---

(1) Oil and Gas . 1987 . J.H.Minet , Longman U.K.Limited

٢ ـ على الرغم من أن الدول الاسلامية تنتج حوالى ٢ر٣٠٪ من مجموع الانتاج العالمى من النفط الخام ، الا أن نسبة انتاجها من النفط المكرر لاتزيد عن ٣ر٩٪ من مجموع الانتاج العالمى ، وهذه النسبة تعتبر ضيئلة جدا (١) .

٣ ـ تأتى المملكة العربية السعودية فى مقدمة الدول الاسلامية المنتجة للنفط المكرر بنسبة تقدر بنحو ١٧٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية للنفط المكرر فى عام ١٩٨٥م وتأتى اندونيسيا فى المرتبة الثانية بنسبة تصل الى ١٠٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من النفط المكرر فى عام ١٩٨٥ ، ويأتى الكويت فى المرتبة الثالثة بنسبة تبلغ ٨٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من النفط المكرر فى عام ١٩٨٥ . وتأتى ايران فى المرتبة الرابعة بنسبة تصل الى ٨٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من النفط المكرر فى عام ١٩٨٥ .

٤ ـ بلغ مجموع صافى صادرات الدول الاسلامية من النفط المكرر ومشتقاته فى عام ١٩٨٤ حوالى (٧٤٦٢٤) مليون دولار امريكى (١) .

ثانيا : صناعة البتروكيماويات (٢) :

تعتبر الصناعات البتروكيماوية من الصناعات الاساسية الهامة ، فهى تمد مختلف القطاعات الاقتصادية بالكثير من مستلزماتها .

وقد اصبحت الصناعات البتروكيماوية تأخذ مكانا بارزا فى اقتصاديات بعض

---

(١) انظر ص ( ) من الرسالة .

(٢) بلغ مجموع صادرات الدول الاسلامية من النفط المكرر فى عام ١٩٨٤ حوالى (٨٦٨٦٣) مليون دولار امريكي فى حين بلغ مجموع مستوراتها من هذه السلعة فى نفس العام حوالى (١٢٢٣٩) مليون دولار امريكي . لمزيد من التفصيل عن صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من النفط المكرر ومشتقاته انظر الجدول رقم (٤٩) فى ملحق الرسالة ص

(٣) يطلق اسم البتروكيماويات على أى مركب أو عنصر كيماوى يجرى انتاجه من النفط أو الغاز الطبيعي . وتتكون المواد البتروكيماوية اما من الكربون والهيدروجين والكبريت المشتق من هذين المصدرين ، أو باضافة عناصر اخرى الى هذه العناصر كالاكسجين والنيتروجين والكلور . وتقسم المنتجات البتروكيماوية الى منتجات اساسية ومنتجات وسيطة ، ومنتجات لانهائية طبقا للتسلسل الانتاجى لهذه المواد وينقسم كل منها الى عدد من الاقسام والمنتجات مثل الميثانول ، والايثلين وغيرها .

الدول الاسلامية وبالذات المملكة العربية السعودية ، والكويت ، وقطر ، والامارات العربية المتحدة ، والعراق ، وايران . ويعد مجال الاستثمار فى هذه الصناعة من أفضل مجالات الاستثمار الناجح فى هذه الدول ، نظرا لأن هذه الدول لها فى صناعة البتروكيماويات - حاليا - وربما لزمن طويل ، أفضلية نسبية على من هم متخصصون فى هذه الصناعة مثل الولايات المتحدة الامريكية ، وهولندا واليابان وغيرها من الدول الصناعية . (١)

وتتميز صناعة البتروكيماويات بعدد من المميزات يمكن اعتبارها اساسا لنجاح قيامها فى بعض الدول الاسلامية وهى :- (٢)

١ - تعتمد هذه الصناعة البتروكيماوية اعتمادا كبيرا على مصادر النفط والغاز الطبيعى . وتعتبر هذه الدول منبع هذه المواد . كذلك يؤدى قيام هذه الصناعات الى استغلال كمية كبيرة من الغاز الذى يحرق ويذهب سدى .

٢ - ان حجم الاستثمارات فى هذه الصناعة كبير ، لذلك فان هذه الصناعة تتطلب كثافة فى رأس المال بسبب كبر حجم الوحدات الانتاجية ، والتكلفة

---

(١) انظر كلا من خليل ابراهيم حسن ، أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٦ ص ١٨٠، ود.محمد عبدالمجيد عامر الصناعات البتروكيماوية فى العالم العربى وامكانيات التنسيق بينها ، الكويت ١٤٠٢ ، ١٩٨٢ م ص ٥ .

- انظر أيضا التعاون الاقتصادى بين بلدان الخليج العربية ، دراسة أعدتها غرفة تجارة وصناعة الرياض ، مجلة التجارة الصادرة عن غرفة تجارة وصناعة ، جدة ، العدد العاشر ، السنة السابعة عشرة ، ذو القعدة ١٣٩٦ ه ص ٢٠ .

(٢) انظر كلا من خليل ابراهيم حسن ازمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربى ، مرجع سابق ص ١٨٢ ، والتعاون الاقتصادى بين بلدان الخليج العربى ، دراسة أعدتها غرفة تجارة وصناعة الرياض ، مرجع سابق ص ٢٠ والصناعات البتروكيماوية فى الدول العربية الخليجية ، مجلة الاقتصادى الكويتى العدد ٢٠٤ فبراير - شباط ١٩٨١ ص ٤٧ . ، ود. محمد هشام خواجكية ، الكويت والتكامل الاقتصادى الخليجى ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية العدد التاسع ، السنة الثالثة يناير ١٩٧٧،ص ١٧ .

العالية للمعدات ذات المستوى التقنى المتقدم والحاجة الى هياكل اساسية وخدمات خاصة متميزة • ويلاحظ أن رأس المال يزداد نتيجة للتوسع فى مراحل التصنيع، لان هذه الصناعة تتطلب انشاء مجموعة كاملة من المصانع البتروكيماوية ، حتى يستفاد من كافة المنتجات الاساسية ، حيث تتميز هذه الصناعة بتكاملها الافقى والرأسى بسبب كونها صناعة لانهائية •

وعلى الرغم من كون الصناعات البتروكيماوية من الصناعات الصعبة والمعقدة بسبب التنافس الشديد الذى يواجهها ، الا أن كثرة الطلب على منتجاتها مع قصور المصادر الطبيعية والصناعية والكيميائية التقليدية عن الاستجابة للطلب العالمى ، ولجودة هذه المواد المشتقة البديلة ، التى حلت محل المواد الطبيعية الآخذة فى التناقص ، شجع التطور والنمو السريع لهذه الصناعة •(١)

وبالرغم من تأخر الدول الاسلامية فى دخول مجال الصناعات البتروكيماوية الا ان هذه الصناعة شهدت نمو اكبيرا فى الآونة الأخيرة • وانتقل عدد من المشروعات من نطاق التخطيط والتنفيذ الى مجال التشغيل الفعلى •(٢)

وقد شعرت الدول الصناعية بمدى مقدرة الصناعات البتروكيماوية فى الدول الاسلامية على منافسة مثيلاتها من المنتجات الأوربية وغيرها لذلك فرضت دول السوق الأوربية المشتركة رسوما جمركية بنسبة ٥ر١٣٪ على الانتاج السعودى ـ الكويتى من المنتجات البتروكيماوية •

وهذا الاجراء لايوجد له أى تفسير سوى أن هذه الدول الصناعية لاترغب فى اتجاه الدول الاسلامية للتصنيع، وذلك من اجل احتكار مثل هذه الصناعات

---

(١) خليل ابراهيم حسن ، أزمة الطاقة ، واقتصاديات ومستقبل البترول العربى ، مرجع سابق ص ١٨١ •

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٤ مرجع سابق ص ٧٣ •

وغيرهـــا ، علـــى أن تبقـــى الدول النـــامية - والدول الاسلاميـــة جزء منهـــا - منتجـــة فقـــط للمـــواد الأوليـــة ٠

ويبيـــن الجـــدولان التاليـــان انتـــاج الدول الاسلاميـــة من المـــواد البتروكيمـــاوية الاساسية والنهائية فى الأعـــوام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ م ٠

جدول رقم (٢٠)

انتاج الدول الاسلامية من البتروكيماويات الاساسية (ألـف طن مترى)

الدولـــة	الاثيليـــن			الميثانـــول			البروبليـــن			العطريات (بنزين)		
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
تركيـــا	٤ر٥٤	١ر٤٢	٤٣	-	-	-	٦ر٣٨	٣ر٣٠	٣٣	٢ر٩	(٠٠)	(٠٠)
الجزائـــر	ر٢٨	(٠٠)(١)	(٠٠)	٦١	-	-	-	-	-	-	-	-
السعوديـــة (٢)	-	-	١٠٩٤	٦٠٠	ر٩٤٩	١٢٤٦	-	-	-	-	-	-
قطـــر	ر١٥٥	٢٠٤	(-)									
مجموع انتـــاج الدول الاسلامية	٤ر٢٣٧	١ر٢٤٦	١١٣٧	٦٦١	ر٩٤٩	١٢٤٦	٦ر٣٨	٣ر٣٠	٣٣	٢ر٩	-	-
مجموع الانتاج العالمـــى	١ر١٥٧٨٤	٣٨٩٣٥	٣٩٩٦٥ر٧	١٠٦١٨ر٧	٢٠٨٢ر٣	١١٩٩٥	١٨٧٢ر٣	٢٣١٧ر١	٢٠٢٥٧ر	١٤٧٦٥ر	١٥٦١٢ر١	١٥٦٣٧

المصـــدر : ١ - كتـــاب الاحصاءات الصناعيـــة السنويـــة للأمـــم المتحـــدة لعـــام ١٩٨٥، (٣) ص ٣٦٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٨ ، ٣٧٢

٢ - الشـــركـــة السعوديـــة للصناعات الأساسيـــة (سابك) ، التقرير السنوى السابع لعـــام ١٤٠٣/ ١٤٠٤ هـ ، ص ١٣ ، التقـــريـــر الســـنوى الثامـــن لعـــام ١٤٠٤/١٤٠٥ (ص ٣٤ ، ٣٦) ، والتقريـــر الســـنوى التاســـع لعام ١٤٠٥/١٤٠٦ ص ٤٦، ٤٨، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٦)

---

(١)- (٠٠) تعنى ان البيانات غير متوفـــرة ٠

(٢) تم ادخال انتـــاج الســـعودية من مادتى الاثيلين والميثانول فى مجمـــوع الانتاج العالمى ٠

(3) Industrial statisics year Book 1985 - P.P 364 - 366 -366-372.

جـــدول رقـــم (٢١)

انتـــــــاج الدول الاسلاميـــة من البتروكيمـــاويات النهائيـــة

(ألف طـن متري)

الدولـــة	البولـــي اثيليـــن (١)			البولـــي استيريـــن			البولـــي بروبليـــن		
	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
تركيـــا	٣٠ر٣	٢٥ر٨	٦٤	١٥ر٩	١٥ر٢	١٦	١٣٨ر٦	(٠٠)	(٠٠)
السعوديـــة	-	-	٥٦٦(٣)	-	-	-	-	-	-
مجموع انتـاج الدول الاسلامية	٣٠ر٣	٢٥ر٨	٦٣٠	١٥ر٩	١٥ر٢	١٦	١٣٨ر٦	(٠٠)	(٠٠)
مجموع الانتاج العالمـــي	١٦٢١٢ر٤	١٧٣٨٤ر٧	١٨٤٨٥ر٨	٥٨٨١ر٩	٦٣١١ر٩	٦٣٣٩ر٦	٥٣٦٧ر٨	٦٢١٤ر٤	٦٤٩٣

المصـدر : ١ ـ كتـاب الاحصاءات الصناعيـة السنويـة للأمـم المتحـدة لعـام ١٩٨٥ ،(٣) ص ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ .

٢ ـ الشركة السنوية للصناعات الاساسيـة (سابـك) التقرير السنوى التاسـع، ١٤٠٥/١٤٠٦ هـ ، ص ٥٢،٥٤، ٥٩ .

من الجدولين السابقيـن يتضـح الآتـى :ـ

١ ـ ضآلـة حجـم الانتـاج فى الدول الاسلاميـة من المنتجـات البتروكيماوية . ويعـود السبب فى ذلك الى أن معظـم المشروعـات فى بعض الدول الاسلاميـة مثـل المملكـة العربيـة السعوديـة ، والكويـت ، والبحريـن ، والامـارات العربية

---

(١) يشمل بولى اثيلين منخفض الكثافة ، وبولى اثيلين عالى الكثافـة .

(٢) (٠٠) تعنى ان البيانات غير متوفرة .

(٣) تم ادخـال انتاج السعودية من مادة البولى اثيلين فى مجمـوع انتاج العالـم لعـام ١٩٨٥ م .

(4) Industrial statistics year Book 1985 - P.P 435 - 436 - 437 .

المتحدة ، وليبيا لم تدخل مرحلة الانتاج الفعلى الا فى عام ١٩٨٥ / ١٩٨٦ م ولم تتوفر احصائيات لحجم الانتاج فى هذه الدول خلال الفترة الحالية باستثناء المملكة العربية السعودية .(١)

٢ - ترتب على تزايد العقبات امام المنتجات البتروكيماوية للدول الاسلامية من قبل الدول الصناعية الغربية الى الغاء الكويت لجميع المشروعات المخطط لها باستثناء مشروع واحد لانتاج ٦٠ ألف طن من البولى بروبلين . كما تأجل مشروعان فى كل من المملكة العربية السعودية وليبيا لنفس السبب.(٢)

ثالثا : صناعة الاسمدة الكيماوية .

تعتبر صناعة الاسمدة الكيماوية احدى الصناعات التى تحظى باهتمام معظم دول العالم سواء المتقدمة صناعيا أو الدول النامية وذلك باعتبارها من أهم مستلزمات القطاع الزراعى فى توسعاته الافقية والرأسية .

وقد شهدت صناعة الاسمدة الكيماوية تطورا كبيرا عبر السنوات الماضية ، ويعود السبب فى ذلك لعلاقتها المباشرة فى مقابلة النمو المضطرد فى سكان العالم وحاجتهم للغذاء ، والالياف الطبيعية اللازمة لكسائهم وغيرهما من الانتاج الزراعى اللازم للمجتمع البشرى . ويمكن تفسير النمو المتسارع لانتاج الاسمدة الكيماوية - وعلى وجه الخصوص الاسمدة النيتروجينية - عالميا بالرغبة

---

(١) بلغ انتاج المملكة العربية السعودية من المواد البتروكيماوية ، بأنواعها المختلفة حوالى ٧٫٢٧ مليون طن مترى وذلك فى عام ١٤٠٨ هـ الموافق ١٩٨٧ م ، فى حين كانت الكميات المنتجة من هذه المواد فى عام ١٤٠٧ هـ الموافق ١٩٨٦ حوالى ٦٫٥٥ مليون طن مترى . ويرجع السبب فى ارتفاع حجم الانتاج الى ان مشروعات الصناعات البتروكيماوية وصلت الى كامل طاقتها الانتاجية ، ومنها ماتجاوزها بشكل كبير لمزيد من التفاصيل انظر التقرير السنوى الحادى عشر للشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) عام ١٤٠٧/ ١٤٠٨ ص ٣ ، ١٢

(٢) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٦ ، مرجع سابق ص ٥٤ .

الجادة لدول العالم قاطبة فى تخطى أزمة الغذاء العالمية الحالية ، وسعيها المستمر من اجل رفع انتاجية الارض باستخدام الاسمدة الكيماوية .(١)

ويتطلب قيام صناعة الاسمدة الكيماوية توفر المواد الخام المتمثلة فى الغاز الطبيعى والنافثا والكبريت وبعض المنتجات النفطية والفوسفات والبوتاس وكذلك توفر رأس المال ، لأن هذه الصناعة من الصناعات المكثفة لرأس المال كما تتطلب خبرة فنية عالية .

وتنقسم الاسمدة الكيماوية الى ثلاثة أنواع هى الاسمدة النيتروجينية والاسمدة الفوسفاتية ، والاسمدة البوتاسية . وتعتبر الاسمدة النيتروجينية اهم هذه الانواع وذلك نظرا لملاء متها للعديد من اصناف التربة والمحاصيل الزراعية فى العالم ، بالاضافة الى ان مستوى التقنية المطلوبة لصناعة الاسمدة النيتروجينية يعتبر من نوع التقنية الوسيطة التى شاع استخدامها فى غالبية الدول .(٢)

وقد اتجهت بعض الدول الاسلامية الى انشاء صناعة الاسمدة الكيميائية مستفيدة من توفر المواد الاولية لهذه الصناعة ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة ، والكويت ، وقطر ، وتركيا ، ومصر ، وايران والعراق ، وباكستان . ولكن هذا الاتجاه لانشاء مثل هذا النوع من الصناعات لم يتم من خلال التنسيق والتشاور بين هذه الدول مما قد ينجم عنه حدوث العديد

---

(١) انظر كلا من المنظمة العربة للتنمية الصناعية ، صناعة الاسمدة فى الدول العربية ١٩٧٠ص ١ ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، التنسيق والتعاون فى مجالات الاستثمار فى المشاريع الجديدة للاسمدة الكيماوية فى الوطن العربى ، بغداد ، ١٩٨٢ ص ١٢٥ . ود. محمد ازهر السماك ، توطن صناعة الاسمدة الكيماوية ومستقبلها جامعة الكويت ١٤٠١/ ١٩٨١ ص ٨ .

(٢) انظر كلا من المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، صناعة الاسمدة فى الدول العربية مرجع سابق ص ٢ ، ود. محمد ازهر السماك ، توطن صناعة الاسمدة الكيماوية فى الوطن العربى ومستقبلها ، مرجع سابق ص ٨ .

من المشكلات والصعوبات ومنها التنافس الضار بهذه الصناعات ، ومشكلة تسويق المنتجات فى الاسواق العالمية ٠

وعلى الرغم من التطور الذى واكب هذا النوع من الصناعة فى هذه الدول ، الا أن معدلات الاستهلاك لم تتطور بالشكل الذى تطور فيه الانتاج ، مما انعكس بالتالى على معدلات نمو الانتاج الزراعى واخذت الفجوة الغذائية تتسع بشكل أكثر فأكثر ، مما زاد من اعتماد الدول الاسلامية على العالم الخارجى لتأمين الغذاء للسكان ٠

وتوضح الجداول التالية انتاج الدول الاسلامية من كل من الاسمدة النيتروجينية والاسمدة الفوسفاتية ، والاسمدة البوتاسية ٠

جدول رقم (٢٢)

انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة النيتروجينية

(ألف طن متـرى)

الدولة	١٩٨١ / ١٩٨٢	١٩٨٢/ ١٩٨٣	١٩٨٣/١٩٨٤
الاردن	...	٢ر٢١	٧ر٦٠
افغانستان	٣ر٤٨	٣ر٤٨	٧ر٤٩
اندونيسيا	٦ر٩٧٠	٣ر٩٤٠	٢ر١٠٧٧
ايران	٤ر٢١ *	٢ر٢٢	٦ر٢٣
باكستان	ـر٧١٥	٤ر٩٩٩	٦ر١٠١٤
بنغلاديش	٤ر١٩٣	٦ر٢٣٦	٩ر٣٧٦ *
تركيا	٧ر٧١٧	ـر٧٢٣	١ر٧٨٣

تابـع جدول رقـم (٢٢)

انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة النيتروجينية

(ألف طن متري)

الدولـــــة	١٩٨١ / ١٩٨٢	١٩٨٢ / ١٩٨٣	١٩٨٣ / ١٩٨٤
تونـــــس	٦٨ر٧	٧٣ر١	٨٣ر٤
الجزائـــــر	٢٣ر٧	ـ ر٥١	ـ ر٤٧
السعوديـــة	١٥٨ر٧	١٥٩ر٤	٢٦٦ر٣
السنغـــال	٥ر٢ *	٢ر٩ *	٣ر٥ *
سوريـــا	٣٦ر٩	ـ ر٨٠	٩٩ر٢
العـــراق	...	...	ـ ر١٤
قطـــر	٢٦٤ر٥	٣٠٤ر٧	٣١٥ر٢
الكويـــت	ـ ر١٨٣ *	٢٣٤ر١	٢٢٣ر٥ *
ماليزيـــا	٢٠ *	١٩ر٨ *	١٥ *
مصـــر	٤٨٢ *	٦٢٥ر٩ *	٦٤٥ر٦
المغـــرب	٢٦ر٢ *	٣٩ر٢	٥٥ر١
مجموع انتاج الدول الاسلاميـــة	٣٩٣٥ر٣	٥٥٨١ر١	٥١٥٣ر٦
انتـــاج العالم	٦٢٢٣٧ر٧	٦٣٤١٤ر٥	٦٧٤٨٠ر٧
النسبـــة	٦ر٣٪	٧ر٢٪	٧ر٦٪

المصدر (١) كتاب الاحصاءات السنوية للامم المتحدة ، عام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ ص ٧٠٠، ٧٠١

* : ارقام تقديرية .

(1) Statical year Book . 1983/1984 P,P 700 - 701

جدول رقـــم (٢٣)

انتاج الدول الاسلاميـــة من الاسمدة الفوسفاتيـــة

(الف طن متري)

الدولـــة	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٤/١٩٨٣
الاردن	١٤ر٧	٦٥ر٣	١٥٨ر٩
اندونيسيـــا	٢٥٧ر٢	٢٧٠ر٦	٣٦٧ر٩
ايـــران	٢ر٦ *	٧ر-	٣ر٩
باكستـــان	٦٦ر٩	٧٣ر٦	٩١ر٨
بنغلاديش	٢٧ر-	٣٢ر-	٣٩ ر-
تركيـــا	٤٦٨ر٩	٥١٨ ر-	٦٢١ر٥
تونـــس	٤٧٣ر٨ *	٤٩٥ر٥	٥٢٧ر١
الجزائـــر	٢٢ر٧	٤٨ر-	٥٣ ر٠
السنغـــال	٢٥ر- *	١٦ر١ *	٣٠ ر- *
سوريـــا	٢٦ر٣	٥٣ر٨	٥٧ر٥
العـــراق	—	٥ر٥ *	٨٦ ر- *
لبنـــان	٥١ر- *	٩ر٤	٤ر٧
ماليزيـــا	٢٠ - *	٢٦ ر- *	٢٦ ر- *
مصـــر	١١٦ر٦ *	١٤٥ر٨	١٢٢ر٨
المغـــرب	١٩٩ ر- *	٢٩٥ر٩ *	٤٩٣ر٤

تابع جدول رقم (٢٣)

انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة الفوسفاتيـــــة

(الف طن متري)

الدولـــــة	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٤/١٩٨٣
نيجيريـــــا	٩ر*	٧ر- *	٤ر٢ *
مجموع انتاج الدول الاسلامية	١٧٨١ر٢	٢٠٦٩ر*	٢٦٨٧ر٧
انتاج العالم	٣١٦٨٧ر١	٣٢١٣٥ر٢	٣٤٨٦٨ر٦
النسبـــــة	٥ر٦٪	٦ر٤٪	٧ر٧٪

المصـــدر[١]: كتاب الاحصاءات السنوية للامم المتحدة ، عـام ١٩٨٣ / ١٩٨٤ م ص ٧٠٢

* : ارقام تقديريـــــــة .

---

(1) Statical year Book , 1983 / 1984 , p.702

جـــــــدول رقـــم (٢٤)

انتـــــــاج الدول الاسلاميـــة من الاسمدة البوتاسيـــــــــة
(ألف طن متري)

الدولـــــــــــة	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٤/١٩٨٣
الاردن	٩	* ١٧٣
انتاج العالم	٢٤٣٩٥ر٤	٢٧٨٨٣ر٦

المصـــــدر[1] : كتاب الاحصاءات السنوية للامـــم المتحدة ، عام ١٩٨٣/١٩٨٤ ، ص٧٠٤

* : ارقام تقديريـــــــــة ٠

من الجداول السابقـــة ذات الارقام (٢٢) ، (٢٣) ، (٢٤) يتضـــح الاتى :-

أولا : الاسمدة النيتروجينية :-

١ - تزايد انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة النيتروجينية خـــلال السنوات (١٩٨١/١٩٨٢) (١٩٨٢/١٩٨٣) ، (١٩٨٣/١٩٨٤) ٠ وعلى الرغـم من ذلك التزايـــد فى حجـم الانتـــــاج فمازال انتاج الدول الاسلامية متوضعـــا بالمقارنـــة بحجـم الانتـــاج العالمـــى ، حيـــــث لم تـــزد نسبتـــه عن ٦ر٧٪ من مجمـــــوع الانتاج العالمى ٠

٢ - تأتي فى المرتبـــة الاولى من حيث الكمية المنتجـــة كل من اندونيسيا ، وباكستـــــان وتبلغ نسبة الانتاج لديهمـــا ٦ر٤٠٪ من مجموع انتاج الدول الاسلاميـــة من الاسمـــــــدة النيتروجينيـــة فى عام (١٩٨٣/١٩٨٤) ٠

(1) Statical year Book , 1983/1984,P.701

وتأتي في المرتبة الثانية كل من تركيا ، ومصر ، بنسبة تصل الى ٢٨ ٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة النيتروجينية في سنة (١٩٨٣ / ١٩٨٤) . ويأتي في المرتبة الثالثة كل من بنغلاديش ، وقطر ، والسعودية ، بنسبة تقدر بنحو ٦ر١٨٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة النيتروجينية في سنة (١٩٨٣/١٩٨٤) .

٣ - يلاحظ من الجدول رقم (٢٢) تدني انتاج العراق من الاسمدة النيتروجينية حيث انخفض الى اربعة عشر الف طن متري في عام (١٩٨٣/١٩٨٤) في حين كان في السنوات الماضية أعلى من ذلك بكثير ، اذ كان في عام (١٩٨٠/١٩٨١) (٣٥٥) ألف طن متري . وفي عام ١٩٧٩/١٩٨٠) وصل الى (٣٨٧) ألف طن متري . (١) وقد يكون من اهم الاسباب التي أدت الى تدني هذا الانتاج الحرب العراقية الايرانية .

ثانيا : الاسمدة الفوسفاتية :-

---

١ - يلاحظ من الجدول رقم (٢٣) تزايد انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة الفوسفاتية خلال السنوات (١٩٨١/١٩٨٢) ، (١٩٨٢/١٩٨٣) ، (١٩٨٣/١٩٨٤) . ومع ذلك فما زال انتاج الدول الاسلامية من هذه الاسمدة يعد منخفضا للغاية بالمقارنة بالانتاج العالمي .

٢ - على الرغم من ان الدول الاسلامية تنتج نحو ٥ر٢٥٪ من مجموع الانتاج العالمي من الفوسفات الخام ، الا أن نسبة انتاجها من الاسمدة الفوسفاتية

---

(1) Statical yaer Book 1983 / 1984 , P.700

لايزيد عن ٧ر٧٪ من مجموع الانتاج العالمى فى عام (١٩٨٣ / ١٩٨٤)

٣ - يأتى فى المرتبة الاولى من حيث الكمية المنتجة من الاسمدة الفوسفاتية تركيا بنسبة تبلغ ١ر٢٣٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية فى عام (١٩٨٣ / ١٩٨٤) وتأتى تونس فى المرتبة بنسبة تقدر بنحو ٦ر١٩٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية فى عام (١٩٨٣/١٩٨٤) . ويأتى المغرب فى المرتبة الثالثة بنسبة تصل ٣ر١٨٪ من مجموع انتاج الدول الاسلامية من الاسمدة الفوسفاتية فى عام (١٩٨٣/١٩٨٤) .

ثالثا : الاسمدة البوتاسية :-

١ - يعتبر الاردن الدولة الاسلامية الوحيدة المنتجة للاسمدة البوتاسية . وقد زاد انتاجها فى عام (١٩٨٣/١٩٨٤) حوالى مائة وأربعة وستون ألف طن متترى من الاسمدة البوتاسية . بالمقارنة بعام (١٩٨٢ /١٩٨٣) .

رابعا : صناعة الحديد والصلب :-

تعد صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات القائمة فى العالم فى الوقت الحالى وذلك بسبب كثرة استعمال منتجاتها فى جميع القطاعات الاقتصادية. وتتطلب هذه الصناعة مجموعة كبيرة من العمليات ، تبدأ من تعدين الحديد واستخراج الفحم وتحجير الحجر الجيرى ، الى نقل الخامات والوقود الى افران الصهر ، ثم صهر خامات الحديد لتنقية الفلز وفصله عن الخام ونتاج حديد الزهر ، ثم تحويل حديد الزهر الى صلب ، ثم تأتى المرحلة الاخيرة وهى مرحلة تشكيل الصلب فى مصانع الدرفلة التى تحول كتل الصلب الى قضبان وألواح وأعمدة وكتل ، تدخل بعد ذلك فى الصناعات

المختلفة .(١)

ويستلزم قيام هذه الصناعة توفر خامات الحديد والخردة التى تدخل فى صناعة الصلب بكميات كبيرة ، والتى يمكن الحصول عليها اما من مصانع الصلب نفسها ، لأن آلات الدرفلة تنتج كميات كبيرة من الخردة فى عمليات قص وقطع أطراف الواح وكتل الصلب التى لاتتفق مع المواصفات او من مصادر أخرى متنوعة مثل المبانى القديمة ، ووسائل النقل التالفة ، وقضبان السكل الحديدية ، والآلات الزراعية ، وفلزات السبائك ، والوقود ، والحجر الجيرى .(٢)

وتعتبر منتجات الحديد والصلب بأشكالها وأنواعها المختلفة وطرق استهلاكها فى الوقت الحالى ، عنصرا أساسيا لاى تطور صناعى فى أى دولة كما يوخذ متوسط نصيب الفرد من الحديد والصلب فى كثير من الحالات مقياسا للنشاط الاقتصادى للدولة - ولذلك فان وجود صناعة الحديد والصلب محليا يعنى وجود النواة الاساسية للنمو الصناعى .(٣)

ويبين الجدول التالى انتاج الدول الاسلامية من الحديد والصلب فى الاعوام ١٩٨٣ - ١٩٨٤ - ١٩٨٥ . ونسبته الى الانتاج العالمى .

---

(١) انظر كلا من د. محمد غبد العزيزعجمية ، الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦٣ الاسكندرية ص ٤٩٧ ، ود. فواد محمد الصقا رء الجغرافية الصناعية فى العالم ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ ص ١٤٠ ، ود. محمد فاتح عقيل ، ود. فواد الصفار ، جغرافية الموارد والانتاج مرجع سابق ص ٢٩٨ ز، ٢٩٩ .

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ٣٠٤، ٣٠٥ ، ود. فواد محمد الصفار ، الجغرافية الصناعية فى العالم مرجع سابق ص ١٤٣ ، ١٤٤ .

(٣) انظر كلا من د. ماجد الصورى ، صناعة الحديد والصلب العربية ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٨ ص ١٣ ، ود. فواد الصفار ، الجغرافية الصناعية فى العالم ، مرجع سابق ص ١٣٩ .

جـدول رقـم (٢٥)

انتاج الدول الاسلاميـة من الحديد والصلب للاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥

(ألف طن)

الدولـــــة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
تركيـــــا	٢٦٤٥	٢٧٩٢	٣٠٩٤
الجزائـــر	١١١٣	١١٠٠	١١٠٠ *
السعوديـــة	٩٢٧	٩٧٦	١١٥٦
المغـــرب	١٥	١٥	١٥
المجمـــوع	٤٧٠٠	٤٨٨٣	٥٣٦٥
انتاج العالم (١)	٤٤٩٢١٠	٤٨١٠٥٦	٤٨٧٦٨٢
النسبـــة	١ر١٪	١٪	١ر١٪

المصدر : ١ ـ كتاب الاحصاءات الصناعية السنوية للامم المتحدة لعام ١٩٨٥ ، (١) ص ٥٤٤

٢ ـ الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) ، التقرير السنوى السابع، لعام ١٤٠٣/١٤٠٤ ص ١٣، ٢٦ ، والثامن لعام ١٤٠٤/١٤٠٥ ص ٢٩، ٣٠ ، والتاسع لعام ١٤٠٥/١٤٠٦ ص ٣٦، ٣٨ .

* : أرقام تقديريـة .

---

(١) تم ادخال انتاج السعودية من الحديد والصلب فى مجموع انتاج العالم للاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ .

(2) Industrial Statistics year Book 1985.P.544

من الجدول رقم (٢٥) يتضح الآتـــى :-

١ - علـى الرغـم من تزايد انتاج الدول الاسلامية ، فان هذا الانتاج يعتبـر ضئيـــلا للغايـة بالمقارنة بحجم الانتاج العالمـي • ولذلك فان معظـم الدول الاسلاميـــة تعتبـر دول مستوردة للحديد والصلب وذلك نظـرا لدخوله فى المشروعات الاقتصادية فى هذه الدول •

٢ - تأتـى تركيـا فى مقدمة الدول الاسلاميـة من حيث الكميات المنتجـــــة من الحديد والصلب بنسبـة تصل الى ٧ر٥٧٪ من مجمـوع انتاج الدول الاسلاميـــة فى عـام ١٩٨٥ م • وتأتـى السعوديـة فى المرتبـة الثانيـة بنسبـة ٦ر٢١ ٪ مـن مجمـوع انتاج الدول الاسلاميـة فى عام ١٩٨٥ • وتأتـى الجزائـر فى المرتبـــة الثالثـة بنسبة ٥ر٢٠٪ من مجمـوع انتاج الدول الاسلامية فى عام ١٩٨٥ م•

٣ - لاتفى الكميات المنتجة من الحديد والصلب باحتياجات الدول الاسلامية ، وقـد بلغ صافى مستورداتها من هذه السلعة الصناعية فى عام ١٩٨٤ م حوالى (٤٤٨١) مليون دولا امريكى[1] •

خامسا : صناعة المنسوجات :

تعتبـر صناعة المنسوجات أولى الصناعات التى غزاهـا النظام الانتاجـى الحديث • حيـث أحـدثت الثورة الصناعيـة فى نهايـة القرن الثامـن عشـــر واوائـل القرن التاسـع عشـر الميـلادى تغييرات عميقـة الاثـر بالنسبـة لتوطـن صناعـة المنسوجـات وهيكـل تجارتهـا ، اذ بادرت انجلترا ومن بعدهـا بعض دول أوربـا الغربيـة الى تطبيـق ماستحدثـته الثورة من تطـور كبيـر فى استخدام الآلـه ، ومن تقـدم ضخـم فى الاساليـب الفنيـة والتقنيـة على صناعـة المنسوجات ، ونجحـت هذه الدول نتيجـة لذلك فى انتاج كميـات ضخمـة من منتجـات الغزل والنسيـج مع انخفاض كبيـر فى تكاليـف انتـاج الوحـدة • وقد حدث ذلـك فى الوقـت الذى لم تستطع فيـه دول كالهنـد والصين والبرازيـل وبعـض دول الشرق الادنـى ، وهـى الدول التى ظلت لعشرات السنيـن قبـل

(١) بلغ مجموع مستوردات الدول الاسلامية من الحديد والصلب فى عام١٩٨٤ حوالـى (٦٠٥٣) مليون دولار امريكي، فى حين بلغ مجموع صادراتها من هذه السلعة فـى نفس العام حوالى (١٥٧٢) مليون دولار امريكي • لمزيد من التفصيل عن صـادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الحديد والصلب انظر الجدول رقم(٥٠) فى ملحـق الرسالة ، ص

الثورة الصناعية المركز الرئيسى لانتاج وتصدير منتجات القطن اليدوية أن تستفيد من نتائج الثورة الصناعية لتطوير صناعتها ، ومن ثم لم تستطع منافسة انجلترا ودول أوربا الغربية . وبدأت صناعتها بالاضمحلال ، وزاد اعتمادها على الاستيراد من أوربا لسد احتياجات السوق المحلى . وما أن انتهى القرن التاسع عشر الميلادى حتى كانت تجارة اوربا تمثل حوالى ٩٠٪ من تجارة العالم فى المنسوجات وكان نصيب انجلترا وحدها ٧٠٪ ، وفى بداية القرن العشرين اخذت الولايات المتحدة الامريكية واليابان تحتلان مكانهما بين الدول الصناعية المتقدمة ، وصاحب ذلك نشوء صناعة قوية للمنسوجات كان لها دور هام ، وخاصة فى اليابان فى احداث ما تحقق من تقدم ، كما بدأت صادراتهما تأخذان مكانهما الى جوار الصادرات الاوربية فى مختلف أسواق العالم .(١)

وعقب نيل الدول النامية استقلالها ، أخذ احتكار الدول الصناعية فى انتاج وتجارة المنسوجات يهتز نسبيا ، نتيجة لاتجاه هذه الدول - أى الدول النامية - الى انشاء صناعات نسيجية مستفيدة من توفر المادة الخام وخاصة الالياف كالقطن والكتان ، والجوت والايدى العاملة الرخيصة التى لاتحتاج الى وقت كبير فى التدريب ، كذلك عدم احتياج هذا النوع من الصناعة

---

(١) انظر كلا من د. احمد ابو اسماعيل ، اقتصاديات الصناعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٦ ص ١٦ . ، ومركز التنمية الصناعية للدول العربية ، وقائع الموتمر الثانى للخبراء العرب فى الصناعات النسيجية ، بغداد ٢٠- ٢٥ فبراير ١٩٧١ ص ٢٤ ، ٢٥ .

فى الغالب الى خبرات فنية عالية ، اضافة الى وجود طلب محلى على المنتجات النسيجية ، كان يتم مقابلته عن طريق الاستيراد ومن ثم فان اقامة هذه الصناعة ، يساعد على توفير قدر من حصيلة العملة الاجنبية لاستخدامه فى الاغراض المختلفة للتنمية ، كما يؤدى نمو الصناعة الى تطورها كمصدر للتصدير وزيادة حصيلة الدولة من العملات الاجنبية .(١)

وقد اعتمدت صناعة المنسوجات لمدة زمنية طويلة من تاريخها على الالياف الطبيعية من صوف وقطن وكتان وجوت ، ... الخ كمادة أولية لما نتيجة من سلع نهائية . الا أن التقدم فى الصناعات الكيماوية عموما ، وصناعة البتروكيماويات على وجه الخصوص ، قد فتح المجال امام هذه الصناعة لاستخدام العديد من الالياف الصناعية الجديدة ، والتى جرت العادة الى تقسيمها الى نوعين رئيسيين على حسب المادة التى يستخلص منها كل نوع وهى :-(٢)

١ - الالياف السيلولوزية (الالياف الصناعية) ، وتستخلص هذه الالياف من مادة السيلولوزن مصادر نباتية كلباب الخشب وغيره واهم هذه الالياف ، الحرير الصناعى .

٢ - الالياف السيلولوزية " الالياف التركيبية " ، وتستخلص هذه الالياف من المشتقات النفطية ، وأهمها من حيث الكمية المنتجة ، أليف البولى أميد ، مثل النايلون ، وتحل محل الحرير ، والياف البولى استر ، وهى

---

(١) مركز التنمية الصناعة للدول العربية ، وقائع الموتمر الثانى للخبراء العرب فى الصناعات النسيجية ، مرجع سابق ص ٦ ، ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) انظر كلا من ، المرجع السابق ص ٦، ٧ ، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، أوابك ، دراسات مختارة فى الصناعة النفطية ، الكويت ١٩٧٩ ص ١٥١، ١٥٣ .

تحل محل القطن ، والياف الاكرليك ، وهي تحل محل الصوف .

والواقع أن تطور انتاج الالياف الطبيعية فى العالم منخفض ، بل يمكن القول أن انتاجها يكاد يكون ثابتا نسبيا ، بسبب ارتباط انتاجها بالارض والاحوال الجوية ، ومستلزمات الانتاج وغير ذلك ، وهذه العوامل لايتحكم الانسان فيها الا بشكل محدود . و على العكس من ذلك نجد ان تطور انتاج الالياف الصناعية كان كبيرا . ومع استمرار الزيادة فى عدد سكان العالم وعدم امكانية تغطية احتياجات الكساء عن طريق زيادة انتاج الالياف الطبيعية ، فان الزيادة ستستمر فى انتاج الالياف الصناعية ، والتركيبية ، نتيجة لامكانية التحكم فى الانتاج والمقدرة على زيادته ، ولذلك فان الصناعات البتروكيماوية تعمل على تغطية الاحتياجات المتزايدة للعالم الاسلامى من الالياف التركيبية ، خاصة وان بعض الدول الاسلامية مثل المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والامارات العربية المتحدة ، والعراق ، وايران ، وقطر ، اصبحت من الدول الرئيسية المنتجة للمواد التركيبية .(١)

ويلاحظ ان التقدم العلمى يضيف باستمرار انواعا جديدة من هذه الالياف ، فضلا عن أصناف مستحدثة من كل نوع ليلائم مختلف الاستعمالات المحدودة ، الامر الذى يؤدى الى زيادة عددها بمعدلات سريعة .

ومما تقدم ان صناعة المنسوجات فى الوقت الحالى تنقسم الى مجموعتين كبيرتين هما :-(٢)

---

(١) انظر كلا من المرجعين السابقين نفس الصفحات .

(٢) د. على البنا ، الجغرافية الاقتصادية ، ج/٢ ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٦٩ ص ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

١ ـ صناعة المنسوجات التقليدية ٠

٢ ـ صناعة المنسوجات الحديثة ٠

أولا : صناعة المنسوجات التقليدية :ـ

وتستخدم هذه الصناعة المواد الخام التى تتألف من الالياف النباتية أو الحيوانية ، وهذه الصناعة من الناحية التقنية غير معقدة ، وتتطلب رؤوس اموال صغيرة نسبيا ، وكثيرا ماتوجد فى وحدات صناعة من احجام صغيرة ٠

ثانيا : صناعة المنسوجات الحديثة :ـ

وتستخدم هذه الصناعة الالياف الصناعية ، والتركيبة وتعتمد تقنية هذه الصناعة أساسا على التقدم العلمى الذى استطاع أن يصنع الياف نسيجية من مصادر اخرى غير تلك المصادر التقليدية ، التى تصنع منها المنسوجات ٠ كما استطاعت الالياف النسيجية عن طريق التقدم العلمى أن تكتسب صفات وخصائص جديدة تفتقر اليها المنسوجات التقليدية ٠ وتتميز هذه الصناعات الحديثة أيضا بأنها تقوم فى وحدات صناعية كبيرة ٠

واخيرا فان صناعة المنسوجات تعتبر من الصناعات التى يكثر عليها الطلب فى كثير من الدول مما يجعلها تنجح ـ من وجهة نظر السوق ـ فى أى دولة يتوفر بها عدد كاف من السكان على مستوى معيشى منخفض أو متوسط ، بعكس الصناعات ذات المنتجات المرنة الطلب التى لاتنتج الا حيث يرتفع مستوى المعيشة وترتفع القوة الشرائية للسكان ٠(١)

وتوضح الجداول التالية انتاج الدول الاسلامية من المنسوجات بنوعيها

---

(١) د٠ محمد فاتح عقيل ، فواد محمد الصفار ، جغرافية الموارد والانتاج ، مرجع سابق ، ص ٤٠٣ ٠

الطبيعية والصناعيـــة للاعـوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ٠

جدول رقم (٢٦)

انتـــاج الدول الإسلامية من نسيج الصوف الصافى والمخلوط فى

الاعـــوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ٠

الدولـــة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
اندونيسيـــا	٠ر٢ *	٠ر٢ *	(٠٠) (أ)
تركيـــــا	٢٤ر٧	٢٦ر٣	٢٨ر٧
تونـــــس	٢ر٠ *	١ر٨ *	(٠٠)
الجزائـــر	٠ر٩ *	(٠٠)	(٠٠)
سوريـــا	١ر١	١ر٨	٢ر١
مصـــــر	١٤ر٩	١٤ر٣	٠
مجموع انتاج الدول الاسلامية	٤٣ر٨	٤٤ر٤	٣٠ر٨
الانتاج العالمى	٢١٤٥	٢١١٩	٢١٥٧ر١
النسبـــة	٢٪	٢ر١٪	١ر٤٪

المصـــدر : (أ) كتاب الاحصاءات الصناعية السنوية للامم المتحدة ، عام ١٩٨٥ م

ص ٢٢٣، ٢٢٤٠

* : ارقام تقديرية ٠

---

(١) (٠٠) تعنى ان البيانات غير متوفرة ٠

(1) Industrial Statistics year Book 1985,P.P.223-224

جـدول رقـم (٢٧)

انتاج الدول الاسلاميـة من نسيج القطن الصافى والمخلوط

فى الاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ٠

(ألف طن مترى)

الدولـــــة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
افغانستـــان	١ر٠	٣ر٠	٣ر٠
اندونيسيـــا	١٤٧ر٨	٢٢٠ر٨	(٠٠) (أ)
باكستـــان	٤٤٨ر٤	٤٦٤ر٠	٤٩٣ر٦
بنغلاديـــش	٤٤ر٤	٤٦ر٢	٤٨ر٢
بوركينا فاســوا	١ر٣ *	١ر٥	١ر٤ *
تركيـــــا	٢٤٧ر٠	٢٧٤ر١	٢٩٢ر٦
تونـــــس	١٢ر٠ *	(٠٠)	(٠٠)
السنغـــال	٧ر	٠ر٦	٠ر٦
سوريـــــا	٣٧ر٠	٣٣ر٦	٣٤ر٩
مالـــــى	٥٤ر٣	(٠٠)	(٠٠)
ماليزيـــا	٢٣ر٦	٢٤ر٩	٢٥ر٢
مصـــــر	٢٢٩ر١	٢٤٣ر٦	٢٥٠ر٨
مجموع انتاج الدول الاسلامية	١٢٤٥ر٧	١٣٠٩ر٦	١١٤٧ر٦
الانتاج العالمى	١٢٧١٧ر٤	١٢٨٨٤ر٩	**١٣٥٤٤ر٣**
النسبـــــة	١٠٪	١٠٪	٩٪

المصدر (١) : كتاب الاحصاءات الصناعية السنوية للامم المتحدة ، عام ١٩٨٥ ، ص ٢٧٧ ، ٢٢٨

* : ارقام تقديريـة ٠

(أ) (٠٠) تعنى ان البيانات غير متوفرة ٠

(1) Industrial Statistics year Book 1985.P.P.227-228

جدول رقـم (٢٨)

انتاج الدول الاسلاميـة من غزل الجـوت فى الاعوام

١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ٠

(ألف طن متـرى)

الدولـــــة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
تونـــــس	١ر٠ *	(٠٠)(أ)	(٠٠)
الجزائـــر	٦ر٠	(٠٠)	(٠٠)
مصـــــر	٢٩ر٦	٢٨ر٤	٢٤ر٧
المجـوع	٣٥ر٧	٢٨ر٤	٢٤ر٧
الانتاج العالمى	١٩٧ر٣	١٨٨ر٥	١٨٠
النسبـــة	١٨ر١٪	١٥ر١٪	١٤٪

المصدر : (١) الكتاب الاحصائى الصناعـى للامم المتحدة عام ١٩٨٥ م ،ص٢٢٤

* : ارقام تقديريـــة ٠

(أ) (٠٠) تعنى ان البيانات غير متوفـرة ٠

(1) Industrial Statistics year Book 1985.P.224

جـدول رقم (٢٩)

انتاج الدول الاسلامية من نسيج الحرير الصناعى " السلك "

للاعوام ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ ٠

(ألف طن مترى)

الدولة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
تركيا	١٣١٦	٩٨٢	١١٨٤
مصر	١٥٥٧٨ *	(٠٠) (أ)	(٠٠)
المجموع	١٦٨٩٤	٩٨٢	١١٨٤
الانتاج العالمى	١٩٥٨٠٤٥	٢١٩٦٣٩٥	٢٢١٧٣٧٧

(١)

المصدر : كتاب الاحصاءات الصناعية للامم المتحدة ، عام ١٩٨٥ ، ص ٢٤١

* : أرقام تقديرية ٠

(أ) : (٠٠) تعنى ان البيانات غير متوفرة ٠

من الجداول السابقة ذات الارقام (٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ (يتضح الآتى : ـ

(١) تدنى حجم انتاج الكساء فى الدول الاسلامية سواء أكان عن طريق الالياف الطبيعية أو الالياف الصناعية بالمقارنة بالانتاج العلمي من المنسوجات بانواعها المختلفة ٠ وبالتالي اعتماد الدول الاسلامية على الاستيراد من الخارج لتأمين الكساء لشعوبها ٠

(٢) بلغ صافى مستوردات الدول الاسلامية من المنسوجات بنوعيها فى عام ١٩٨٣ حوالى (٥٨٢) دولار امريكى (٢) ٠

---

(1) Industrial statistics year Book 1985,P.241

(٢) انظر كلا من امين حامد هويدى ، الصراع العربى الاسرائيلي بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٣م ، ص ٤٠ واللواء حسن البدرى ، التعاون العسكرى العربى المشترك ، دار المريخ للنشر ، الرياض ١٩٨٢/١٤٠٢ ص ١١٦ ٠

٣ - يستدل من الارقام الخاصة بانتاج المنسوجات فى الدول الاسلامية على مدى ضعف القاعدة الانتاجية لصناعة المنسوجات فى هذه الدول على الرغم من كون بعض هذه الدول منتجة للمواد الخام الرئيسية اللازمة لصناعة المنسوجات وهى القطن والصوف والجوت ، والالياف الصناعية المنتجة من المواد الخام البتروكيماوية ٠

سادسا : الصناعات الحربية :-

تمهيد :

يعتبر السلاح الحربى عصب الجيوش منذ القدم ، ففيه يكمن بأسها وبه تتجلى قدرتها الميدانية ٠ وعندما كان هذا السلاح بسيطا فى العصور السابقة لم تكن الجيوش المتحالفة تجد صعوبة تذكر فى تبادل السيوف والنبال والرماح والدروع والحراب والمجانيق وسائر ادوات القتال والحصار فيما بينها تبعا لمقتضيات الموقف ٠

وترتب على التطور والتقدم الذى شهده العالم خلال القرن الحالى (العشرين ميلادى) ، حدوث تطور هائل فى صناعة السلاح وزيادة كبيرة فى تعقيده ، وتعدد انواعه ، وتباين خواصه ، واختلاف طرق اصلاحه وصيانته ٠ وتركزت هذه الصناعة الرئيسية والهامة فى الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، وبريطانيا وفرنسا ، وألمانيا الغربية ، والصين الشعبية ٠ وقد وجدت هذه الدول وغيرها من الدول الصناعية المنتجة للسلاح فى الدول النامية مجالا خصبا فى تجربة معظم انتاجها من السلاح ٠(١)

---

(١) بلغ مجموع مستوردات الدول الاسلامية من المنسوجات فى عام ١٩٨٣م حوالى (٤٠٢٦) مليون دولار امريكى ٠ فى حين بلغ مجموع صادراتها من هذه السلعة حوالى (٣٤٤٤) مليون دولار امريكى ٠ لمزيد من التفصيل عن صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من هذه السلعة انظر الجدول رقم (٥١) فى ملحق الرسالة ص ( ) ٠

وبالنسبة لصناعة السلاح فى الدول النامية ، فقد بدأ التطور فى انتاج الاسلحة فى المدة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٤ م ٠ وبلغ معدل قيمة الانتاج فى عام ١٣٦٩ هـ الموافق ١٩٥٠ م حوالى ٣ر٢ مليون د ولار ٠ وارتفع هذا المعدل فى عام ١٤٠٤ هـ الموافق ١٩٨٤ م الى حوالى ٦٠٠ مرة ٠ اما القيمة الكلية للانتاج فى المدة مابين ١٣٦٩ هـ ـ ١٣٨٩ هـ الموافق ١٩٥٠ ـ ١٩٦٩ م فانها تساوى تقريبا معدل سنة واحدة فى الثمانينات الميلادى .(١)

وتشير التجارة العالمية للاسلحة الى الزيادة الضخمة فى التسليح واصبح العالم ينفق سنويا أكثر من ٥٠٠ بليون دولار فى سباق التسلح أى بمعدل مليون دولار امريكى كل دقيقة ، وأن صناعة الاسلحة هى التى تستغرق الجزء الاكبر من الابحاث التى يركز عليها العلماء .(٢)

انتاج الاسلحة فى الدول الاسلامية :

تفتقر الدول الاسلامية بصفة عامة إلى انتاج الاسلحة بمختلف أنواعها وخاصة الاسلحة ذات المستوى التقنى المتقدم ٠ ولذلك فهى تتجه الى السوق العالمية المتجة للاسلحة لتأمين احتاجاتها الحربية٠

وتتأثر عملية توفير السلام من هذه السوق العالمية بعدة عوامل اخرى سياسية وعسكرية بالدرجة الاولى ٠ ومن ذلك حظر تزويد بعض الدول الاسلامية بقطع الغيار أو الذخائر كوسيلة للضغط عليها فى بعض الاوقات ٠ اضافة الى ان بعض الدول المصدرة للسلاح ربطت عقود بيع السلاح بشروط مجحفة ، تحد من

(1) Arms and disarmament:siprie findings,exford,1986,P.59

(٢) امين حامد الهويدى ، الصراع العربى الاسرائيلى بين الرادع التقليدى والرادع النووى ، مرجع سابق ص ٣٦ ٠

حرية استعمال السلاح أو التصرف فيه الاباذنهـا . كما انتهزت بعض الدول المصـدرة للسـلاح حاجة الدول الاسلاميـة الماسـة له لتزايد بـه . فرفعـت من ثمنه اضعافـا مضاعفـة . (١)

ولذلك فان اغلب الدول الاسلاميـة تعانى من هذا الانفاق الضخـم على التسليح مما تسبب فى عرقلـة تنفيذ خطط التنميـة الاقتصادية ، والاجتماعيـة لدى هـذه الدول وذلك لاستحواذ الانفاق على الدفاع على نسبـة كبيـرة من اجمالـى الانفـاق الحكومـى المركزى . فعلى سبيـل المثـال بلغت نسبـة الانفـاق على الدفاع فـى عـام ١٩٨٤ م فى عمان ٣ر٥١٪ ، وفى الامـارات العربيـة المتحدة ٢ر٤٣٪ ، وفـى الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة ٧ر٣٦٪ وفى باكستـان ٨ر٣٤٪ وفى الاردن ٦ر٢٥٪ . (٢)

وبالنسبـة للصناعات الحربيـة القائمـة على بعض الدول الاسلاميـة فانها فى حقيقة الامر عبارة عن تراخيص لانتاج بعض انواع الاسلحـة ممنوحـة من قبـل بعض الشركات العالميـة لانتاج الاسلحـة . (٣)

ويبـن الجدول التالـى الدول الاسلاميـة المنتجـة لبعض انواع الاسلحـة فى عـام ١٩٨٠ م .

---

(١) اللواء حسن البدرى ، التعاون العسكرى العربى المشترك ، مرجع سابق ص ١١٥، ١١٨

(٢) انظر كلا من المرجع السابق ص ١١٩ ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقريـر عن التنمية لعام ١٩٨٦ ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

جدول رقم (٣٠)

الدول الاسلامية المنتجة لبعض الاسلحة فى عام ١٩٨٠

الدولة	ذخيرة حربية	اسلحة خفيفة	طائرات	قذائف + صواريخ	مدرعات	سفن
الاردن	×					
اندونيسيا	×	×	×			×
ايران	×	×	×			
باكستان	×	×	×		×	
بنغلاديش						×
تونس	×					
الجابون						×
الجزائر	×					
السعودية	×	×				
السنغال						×
السودان	×					
سوريا	×					
العراق	×	×				
غينيا		×				
الكاميرون	×					
ماليزيا	×	×				×
مصر	×	×	×	×	×	×
المغرب	×	×	×			

تابـــع جدول رقـــم (٣٠)

الدول الاسلامية المنتجة لبعض انواع الاسلـحـــة فـــى عـام ١٩٨٠

الدولـــة	ذخيـــرة حربيـــة	اسلحـة خفيفـة	طائرات	قذائـف + صواريخ	مدرعات	سفـــــن
نيجيريـــا	×	×				

المصـــدر[1]: الاسلحةونزع السلاح المعهد الدولى لابحاث السلام ، استكهولم - السويـــد ، طبعة أكسفورد ، لندن ١٩٨٦ ص ٥٧ ، ٥٨

(1) Arms and disarmament : SIPRIE FINDINGS,1986,P.P57-58

المبحث الثانى : الزراعات الاساسية المتخصصة :-

تمهيد :

تعتبر الزراعة من اكثر انواع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه الانسان فى العالم ، فهى تقدم نحو ٨٥٪ مما يحتاجه سكان العالم من غذاء ، وتسهم بنحو ١٥٪ مما يتطلبه هؤلاء السكان من محاصيل الالياف (الخامات الصناعية) وهى من اولى الحرف البشرية . كما أنها مازالت حرفة العالم الاولى بدليل أن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون فى مناطق زراعية وان أكثر من نصف الايدى العاملة فى العالم يعملون فى القطاع الزراعى ويحصلون على دخلهم من هذا العمل(١)

ويختلف القطاع الزراعى عن غيره من القطاعات الاقتصادية الاخرى من حيث كونه يحتاج الى وقت أطول حتى تظهر نتائجه ، اضافة الى خضوعه لقانون الغلة الحدية المتناقصة . كما يتأثر القطاع الزراعى بالظروف المناخية التى تتعرض لها بعض المناطق مما يعرض الانتاج الزراعى الى التقلب والانخفاض الحاد .(٢) كما تختلف خصائص القطاع الزراعى فى الدول النامية عن الدول المتقدمة ، الامر الذى أدى الى جعل الدول المتقدمة فى مقدمة الدول المنتجة والمصدرة للمواد الغذائية والزراعية نتيجة لاستخدامها أساليب وسياسات زراعية متطورة أدت الى ارتفاع الكميات المنتجة من القطاع الزراعى لديها . ولذلك فان القطاع الزراعى فى الدول النامية يتصف بخصائص عديدة

---

(١) انظر كلا من د. محمد سعيد السماك ، دراسات فى الموارد الاقتصادية ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل بالعراق . الطبعة الاولى ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ص ٦٥ ود. محمد عبد العزيز عجمية ، الموارد الاقتصادية ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٢ ص ٧٢، ود. محمد متولى ، ود. محمود طه ابو العلا ، الموارد الاقتصادية مرجع سابق ص ٨١، ٨٢ .

(٢) من الامثلة الواقعية لتلك الظروف المناخية السيول الجارفة والفيضانات المدمرة التى تعرض لها السودان فى نهاية ١٤٠٨ هـ وبداية عام ١٤٠٩ هـ وادت الى اتلاف المحاصيل الزراعية واحداث اضرار جسيمة فى الاراضى الزراعية .

جعلته متخلفا ومتأخرا عن مواكبة باقى القطاعات الاقتصادية الاخرى حيث يتصف القطاع الزراعى فى الدول النامية - والدول الاسلامية جزء منها - بالخصائص التالية :-

١ - نقص مستلزمات الانتاج الزراعى والغذائى :

يغلب على القطاع الزراعى فى الدول النامية اتباع اساليب الزراعة البدائية وانخفاض مستوى الفنون الانتاجية المستخدمة فى الزراعة .

ويمكن قياس مدى التقدم الزراعى فى دولة ما بمعرفة مدى ماوصلت اليه عملية الميكنة الزراعية وتطور استخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات فى مقاومة الآفات التى تقضى على المحاصيل الزراعية .(١)

٢ - ضعف انتاجية الموارد الزراعية .

يزداد استخدام الايدى بكثرة فى القطاع الزراعى بالدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ، ويعود السبب فى ذلك الى استخدام التقنية الحديثة فى القطاع الزراعى بالدول المتقدمة مما يغنى عن كثرة أعداد الايدى العاملة فى ذلك القطاع . كما تزداد كثافة استخدام الارض فى الدول النامية ويتراوح ذلك الاستخدام من مرتين الى ثلاث مرات فى العام الواحد مما يؤدى إلى تناقص خصوبة التربة نتيجة للاجهاد الذى تتعرض له الارض الزراعية أضافة إلى افتقادها للاسمدة والمبيدات الحشرية . كما يلاحظ انخفاض انتاجية الارض فى الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة . وكذلك انخفاض انتاجية العامل الزراعى

---

(١) انظر د. محمد محروس اسماعيل وآخرون ، مدخل الى اقتصاديات الموارد دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ١٩٨٢ م ، ص ٨٢، ٨٣ ، وانظر مستقبل اقتصاد الغذاء فى الدول العربية ، ج/١ (انتاج الغذاء) (١٩٧٥ - ٢٠٠٠ م) . المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ١٩٧٩ م ص ٥٣٧ .

نتيجة لكثرة الايدى العاملة مع انخفاض كمية الانتاج الذى يخرج من الارض في الدول النامية .(١)

٣ - التخصص فى انتاج سلعة زراعية واحدة رئيسية .

يقوم الاقتصاد الزراعى فى الدول النامية على أساس وجود محصول واحد تتخصص الدولة فى انتاجه وتصديره . وترجع ظاهرة التخصص هذه الى القرن التاسع عشر الميلادى وذلك عندما فرضت الدول الاستعمارية الكبرى على المستعمرات التابعة لها هذا النمط الزراعى وذلك لانتاج السلع اللازمة لاقتصاديات الدول الاستعمارية . ومن ذلك تخصص مصر فى زراعة القطن والبرازيل فى زراعة البن ، والهند فى زراعة القطن والشاى ، والباكستان فى زراعة الارز وبنغلاديش فى زراعة الجوت ، والملايو فى زراعة المطاط . وقد ترتب على هذا التخصص اعتماد اقتصاديات الدول النامية على حالة المحصول من ناحية الكمية المنتجة والسعر الذى يباع به المحصول ، مما أدى الى صعوبة التنبوء بدخل الدولة ومن ثم صعوبة الانفاق الاستثمارى للدولة كما أدى تدنى الاسعار للكثير من المنتجات الاولية الزراعية الى سوء الوضع الاقتصادى للدول النامية واضطرارها الى الاقتراض لسد احتياجاتها الرئيسية . (٢)

ولايقتصر الامر على تلك الخصائص بل يلاحظ ان ضعف هياكل البنية الاساسية (النقل وشبكة الطرق) تسببت فى انعزال الاراضى الزراعية

---

(١) انظر د. محمد محروس اسماعيل ، مدخل الى اقتصاديات الموارد ، مرجع سابق ص ٨٤، ٨٥ ، ود. احمد عبد السلام هيبه ، الانتاج الغذائى فى الوطن العربى ، عالم الكتب ، مكتبة المتنبى ، القاهرة ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م ص ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) د. محمد محروس اسماعيل ، مدخل الى اقتصاديات الموارد ، مرجع سابق ص ٨٥، ٨٦

وعرقلة التنمية الاقتصادية فى اغلب الدول النامية ، اذ ان للنقل وشبكة الطرق تأثير مباشر على تكاليف انتاج المواد الزراعية محليا وامكانية المنافسة فى اسواق التصدير العالمية . (١)

المطلب الاول : القطاع الزراعى فى الدول الاسلامية :

تحتل الزراعة مكانا هاما فى اقتصاديات الدول الاسلامية ، فهى لاتزال تمثل النشاط الاساسى فى غالبية الدول الاسلامية ، فحوالى ١٢ر٥٤٪ من القوى العاملة فى الدول الاسلامية يعتمدون على الزراعة بصفة مباشرة أو غير مباشرة .(٢)

وتمثل الزراعة النشاط الرئيسى فى هيكل الانتاج حيث تسهم الزراعة بما يزيد عن ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى للدول الإسلامية .

وتتفاوت هذه النسبة من دولة لاخرى ، حيث تبلغ أعلى نسبة ٤٨٪ فى بنغلاديش واقل نسبة فى دولتى الامارات العربية المتحدة والكويت ١٪ .(٣)

ويتصف القطاع الزراعى فى الدول الاسلامية بنفس خصائص القطاع الزراعى للدول النامية والتى اشرت اليها آنفا . وهذا مما ادى الى زيادة المشكلات التى تعانى منها الدول الاسلامية وخاصة فيما يتعلق بقضية الامن الغذائى .(٤)

---

(١) د. احمد عبد السلام هيبه ، الانتاج الغذائى فى الوطن العربى ، مرجع سابق ص ٣٦ .

(٢) حازم الببلاوى ، التنمية الزراعية ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٦/١٩٦٧ ص٥٤

(٣) البنك الدولى للانشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية ١٩٨٦ ، ص ٢١٨، ٢١٩ .

(٤) الامن الغذائى بمعناه العام والشامل عبارة عن تلبية احتياجات سكان البلاد بمختلف فئاتهم ومستوياتهم المعيشية ، من المواد الغذائية بانواعها المختلفة بالكم المناسب والكيف المطلوب وبالسعر المناسب وذلك من خلال الانتاج المحلى أى تحقيق الاكتفاء الذاتى .
انظر ـ السيد عبد الرحمن بسيونى ، الامن الغذائى وامكانيات تحقيقه ، دار الجامعة للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٤ ص ١٩ ، ٢٠

ومما يزيد من صعوبة تلك المشكلات فى بعض الدول الاسلامية هو توالى الجفاف والتصحر لعدة سنوات فى بعض اجزاء منطقة الساحل الافريقى وامتد ليشمل ٣٤ دولة افريقية بعد ان كان محصورا فى عدد قليل منها ، بحيث شمل شرق وغرب ووسط وجنوب افريقيا وترتب على ذلك تعرض مايزيد عن ١٥٠ مليون نسمة لكثير من امراض سوء التغذية والتشرد والعطش والجوع ، كما هلك اغلب قطعان الماشية التى تعتمد عليها الاقتصاديات الافريقية ، والتى تمثل الى جانب الخسارة المادية ، مصدر العيش الاساسى لاصحابها واهم احد عناصر الاستقرار الاجتماعى .(١)

ولقد ادى ذلك الى تدهور الوضع الغذائى فى تلك الدول الى حد اصبح يشكل كارثة حقيقية حيث لم تعد أكثر من ٢٤ دولة تستطيع توفير الحد الادنى اللازم للحياة من المواد الغذائية لسكانها مما اضطرها الى الاعتماد المتزايد على المعونات الغذائية الاجنبية العاجلة .

كما اقترنت مشكلة المجاعة والجفاف فى الدول الافريقية بظاهرة تدفق مئات الآلاف من اللاجئين من بعض الدول المتضررة الى الدول المجاورة وادى ذلك الى تفاقم الصعوبات الاقتصادية فى هذه البلدان بالاضافة الى ايجاد صعوبات اجتماعية وسياسية .(٢)

وعلى الرغم من ان حوالى ١٢ر٥٤٪ من اجمالى القوى العاملة للدول الاسلامية يعملون فى القطاع الزراعى ، الا أن الملاحظ ان الدول الاسلامية تعانى من عجز واضح فى مجال الانتاج الزراعى والغذائى وتلجأ الى الاستيراد من الخارج لسد العجز . ويكون ذلك على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٦ م ص ٢١ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة .

فيها ، ومن مدخراتها بالعملة الصعبة ، فموازين مدفوعاتها غالبا في غير صالحها ، ولذلك تجد نفسها عاجزة عن دفع ثمن مستورداتها من السلع والمنتجات الغذائية .

ومن جانب آخر فان الاعتماد على المستوردات الغذائية يجعل الدول الاسلامية تحت رحمة المتحكمين في انتاج الغذاء مما يعرض أوضاعها الامنية للخطر ويضعها رهن الظروف والاوضاع العالمية ، ويجعلها عرضة للابتزاز السياسي والاقتصادي من قبل الدول المنتجة - ولعل من الامثلة التي توضح خطورة هذا الامر ما اقدمت عليه الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٣٨٦ هـ الموافق ١٩٦٦ م من الامتناع النهائي عن بيع القمح لجمهورية مصر العربية وذلك بالرغم من انها - أي مصر - كانت تشترى القمح الامريكي في ذلك الوقت بالعملات الصعبة تبعا للاسعار العالمية السائدة في السوق الحرة .(١)

وهذا التصرف يدل على خطورة المسلك الذي تنتهجه الدول المنتجة لهذه السلعة الاساسية والذي لايتمثل في رفع اسعاره بل وفي حجبه عن بعض الدول التي تعاني من عجز في انتاجه . ومن هنا تأتي أهمية وضرورة اتجاه الدول الاسلامية الى العمل على تأمين احتياجات سكانها من هذه السلعة وغيرها من السلع الغذائية الاساسية والهامة وذلك من خلال تعاونها

---

(١) انظر كلا من د. محمد على الفرا ، مشكلة انتاج الغذاء في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، الكويت ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ ص ٨ ، وسيد احمد مرعي ، الازمة العالمية للغذاء ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٧ ص ١٨ ، ود. عادل ابراهيم هندي ، المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الزراعية بأقطار الوطن العربي ، منشأة المعارف ، مصر ، ١٩٨٠ ص ٤٠ .

فى استغلال وتنمية واستثمار القطاعات الزراعية لديها .(١)

ويوضح الجدول التالى حجم الصادرات والمستوردات للدول الاسلامية من الحبوب الغذائية لعامى ١٩٨٥/١٩٨٦ م .

جدول رقم (٣١)

حجم صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الحبوب الغذائية لعامى

١٩٨٥ - ١٩٨٦ م

(ألف طن مترى)

الدولة	الصادرات		المستوردات	
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٦
الاردن	٧٢ر٨	٢٤ر٦	٧٢١ر٧	٧٢٨ر٠
افغانستان	٠	٠	٥٧ر٤	١٢٥ر٦
الامارات	٥٦ر١	٤٢ر٣	٤٨٣ر٠	٤٩٠ر٩
اندونيسيا	٢٦٢ر٣	١٤٢ر٤	١٤٤١ر٨	١٧٥١ر٥
اوغندا	٠	٠	٢٠ر٢	١٦ر٧
ايران	٠	٠	٤٤٥٩ر٦	٤١٤١ر٤

(١) تجدر الاشارة الى ان الدول الاسلامية تملك من الامكانيات والموارد مايؤ هلها لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجال الانتاج الغذائى ، فعلى سبيل المثال تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق زيادة كبيرة فى انتاج القمح خلال سنوات محدودة ، ويرجع السبب فى ذلك الى السياسة التى اتبعتها الحكومة السعودية والمتمثلة فى تقديم القروض والاعانات للمزارعين والمستثمرين فى المجال الزراعى ، وكذلك تمليك المزارعين الاراضى الصالحة للزراعة بعد قيامهم باستصلاحها وزراعتها ، بالاضافة الى شراء الكميات المنتجة من القمح بأسعار تشجيعية .

تابع الجدول رقم (٣١)

حجم صادرات ومستوردات الدول الاسلامية من الحبوب الغذائية لعامى

١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م

(ألف طن متري)

الدولة	الصادرات		المستوردات	
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٦
باكستان	٢ر٧٧٠	٠ر١٣١٦	٠ر٩٨٢	٢ر١٩٠٩
البحرين	٠	٠	٠ر١٠٠	٩ر٧٨
برونـاى	٠	٠	٤ر٣٤	١ر٣٨
بوركينا فاسوا	٠	٠	٩ر٢٠٠	٨ر٨١
بنغلاديش	٠	٠	٥ر٢٦٤٠	٨ر١٢١٣
بنيـــن	٠	٠	٦ر٥٢	١ر٥٥
تركيـــا	٦ر٦٨٦	٣ر٢١٧	٨ر١٠٨١	٠ر١٠٦٥
تشـــاد	٠	٠	٦ر١٠٣	٣ر٨٣
تونس	٠	٠	٦ر٧٣١	٤ر١٣١٢
الجابون	٠	٠	٥ر٥٦	١ر٦١
جامبيـا	٠	٠	٤ر٧٣	٦ر٧٣
الجزائـر	٠	٠	٣ر٥٢٦٤	٩ر٤٦٦٣
جزر القمر	٠	٠	٨ر١٨	١ر٣٧
جيبوتى	٠	٠	٥ر٦٢	٤ر٤٥

تابع الجدول رقم (٣١)

(ألف طن متري)

الدولة	الصادرات		المستوردات	
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٦
السعودية	١ر٣٣	٠ر٢٨	٨ر٥٣٥٩	٤ر٤٦٢٥
السنغال	٠	٠	٠ر٤٩٦	١ر٥٤٤
السودان	٠	٠ر٣	٨ر١١٢٧	٩ر٦٣٥
سوريا	٠ر٣	٠	١ر١٠٢٥	٤ر٩٤٢
سيراليون	٠	٠	٩ر١١٨	٦ر١٢٩
الصومال	٠	٠	٣ر٣٠٠	٤ر٢٧٢
العراق	٠	٠	٤ر٣٥١٣	٨ر٣٣٣٧
عمان	٤ر٢٤	٩ر٢٠	ص٢٠٢	٨ر٢٧٢
غينيا	٠	٠	٢ر١٤٠	٨ر١٥٠
غينيا بيساو	٠	٠	٦ر٢٩	٣ر٢٦
قطر	٠	٠	٧ر٩٦	ص٧٢
الكاميرون	٠	٠	٣ر١٣٩	٤ر١٤٩
الكويت	٠ر١٣٧	٠ر٥	ص٦٥١	٧ر٤٣٢
لبنان	٠	٠	٧ر٥٦٣	١ر٥١٨
ليبيا	٠	٠	٢ر١١١٤	ص١٧٩٧
المالديف	٠	٠	٣ر١٥ *	٣ر٢٠
مالي	٠	٠	٩ر٢٦١*	١ر١٨١

تابع الجدول رقم (٣١)

(ألف طن متري)

الدولة	الصادرات		المستوردات	
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٦
ماليزيا	٦٤٫٤	١٣٫٧	٢٢١٧٫٧	٢٠٦٦٫٧
مصر	٢٤٫١	٩٢٫٠	٨٩٠٣ م	٨٨٤٦٫١
المغرب	٤ م	١ م	٢١٨٢٫١	١٦٠٩٫٨
موريتانيا	٠	٠	٢٥٢٫٧	٢٠٩٫٢
النيجر	٠	٠	٢٤٧٫٢ *	٤٣٫٣
نيجيريا	٠	٠	١٩٥٦٫٨	١٥٩٦٫٤
الجمهورية العربية اليمنية	٠	٠	٨٣١٫٣	٨٥١ م
جمهورية اليمن الديمقراطية	٦٫٧	٠	٣٤٨٫٩	٢٤٧٫٤
المجموع	٢١٤٢ م	١٩٠٦٫٧	٥٠٦٨٣٫١	٤٧٥٥٣٫٣
العالم	٢٢٤٤٨٣٫٧	٢٠٢٨٦٧٫٦	٢٢٢٣٣٤٫٧	١٩٨٢٨٢٫٢
النسبة	٩٪ م	٩٫٤٪	٢٢٫٨٪	٢٤٪

المصدر[1]: منظمة الاغذية والزراعة العالمية (الفاو) ، كتاب التجارة السنوى ، عام ١٩٨٥ ص ١١٢، ١١٤ ٠

* : معلومات غير رسمية ٠

(1) FAO:Trade year book,Vol40,1986,P.P112-114

من الجدول السابق رقم (٣١) يتضح الآتي :-

أولا : الصادرات :-

١ - قلة عدد الدول الاسلامية المصدرة للحبوب الغذائية ، إذ لايتجاوز عددها ثلاث عشرة دولة ، اضافة الى انخفاض حجم الكميات المصدرة من الحبوب الغذائية وتذبذبها من هذه الدول بالمقارنة بحجم صادرات العالم .

٢ - تأتي باكستان في مقدمة الدول الاسلامية المصدرة للحبوب بنسبة تقدر بنحو ١ر٦٩٪ من مجموع صادرات الدول الاسلامية في عام ١٩٨٦ . وتأتي تركيا في المرتبة الثانية بنسبة تصل الى ٤ر١١٪ من مجموع صادرات الدول الاسلامية في عام ١٩٨٦ وتأتي اندونيسيا في المرتبة الثالثة بنسبة تبلغ ٥ر٧٪ من مجموع صادرات الدول الاسلامية في عام ١٩٨٦ .

٣ - على الرغم من ان بعض الدول الاسلامية لاتنتج الحبوب الغذائية بكميات تجارية ، الا انها تقوم باعادة تصدير هذه الحبوب مثل الامارات العربية المتحدة ، والكويت .

ثانيا : المستوردات :-

١ - تعتبر الدول الاسلامية ، دول مستوردة للحبوب الغذائية ، وقد بلغت نسبة مستورداتها من هذه الحبوب حوالي ٢٤٪ من مجموع مستوردات دول العالم . وذلك في عام ١٩٨٦ . كما بلغ صافي مستوردات هذه الدول من الحبوب الغذائية حوالي ٦٥ر٤٥ مليون طن متري وذلك في عام ١٩٨٦ .

٢ - تأتي مصر في مقدمة الدول الاسلامية المستوردة للحبوب الغذائية بنسبة تقدر بنحو ٦ر١٨٪ من مجموع مستوردات الدول الاسلامية في عام ١٩٨٦ م ، ويأتي في المرتبة الثانية الجزائر بنسبة تصل الى ١٠٪ من مجموع مستوردات الدول الاسلامية في عام ١٩٨٦ . وتأتي السعودية في المرتبة الثالثة بنسبة تبلغ ٧ر٩٪ من مجموع مستوردات الدول الاسلامية في عام ١٩٨٦م .

٣ ـ تزيد مستوردات الدول الاسلامية من الحبوب الغذائية عن صادراتها من هذه السلعة ٠

ومن الاسباب الرئيسية التى أدت إلى تدنى الانتاج الزراعى والغذائى فى الدول الاسلامية بالمقارنة مع الدول الاوربية والولايات المتحدة الامريكية وغيرها هو قلة استخدام المستلزمات الحديثة للانتاج الزراعى من آلات ومعدات وأسمدة على الرغم مما تؤ ديه هذه المستلزمات من فوائد جمة تتمثل فى زيادة معدلات الانتاج الزراعى ، والمحافظة على خصوبة التربة ، وترشيد استخدام الموارد المائية والتى أصبحت نادرة فى بعض الدول الاسلامية ٠ ومن ذلك مايلاحظ من ان استعمال الاسمدة الكيماوية مايزال قليلا على الرغم من أن كثافة استعمال الاسمدة الكيماوية تعتبر أحد الموشرات الرئيسية لمستوى الانتاجية ، حيث تمثل الاسمدة الكيماوية عنصرا رئيسيا فى زيادة الانتاج الزراعى ٠ ففى الماضى كان بالاستطاعة الحصول على انتاج غذائى اضافى فى كثير من الدول الاسلامية عن طريق زيادة المساحة المزروعة الا أنه بعد مدة وخاصة بعد ان قل او انعدام توفر الاراضى الزراعية فى بعض الدول ٠ فقد اتجهت الجهود الى محاولة زيادة الانتاج الزراعى بزيادة انتاجية المحصول من مساحة معينة ٠ وقد دلت دراسات عديدة على وجود ارتباط مباشر بين ارتفاع مستوى كثافة استعمال الاسمدة وارتفاع مستوى الانتاجية ٠ وتجدر الاشارة هنا الى ان العناصر الغذائية التى يأخذها النبات من التربة لاتتجدد تلقائيا ماعدا النيتروجين الذى يجرى تجديد جزء منه تلقائيا فى التربة عن طريق الكائنات الحية ، وبالتالى فان اضافة الاسمدة الكيماوية ليس ضروريا للانتاج فحسب ، بل هو احد العوامل المحددة لمستوى الانتاجية فى العالم ، وتدل الدراسات التى اجريت على أسباب ارتفاع انتاجية المحاصيل فى العالم عبر القرن العشرين ان نصيب الاسمدة الكيماوية فى ارتفاع الانتاجية

لايقـــل عـــن ٢٠٪ .(١)

ويبيـن الجدول التالى استهلاك الاسمدة لكل هكتـار من الاراضـــــــى الـزراعيـة فى بعض الدول الاسلامية والاوربيـــة لعام ١٩٨٣ م ٠

الجدول رقم (٣٢)

الدولـــــــــة	الاسمدة بالجـرام لكـــل هكتـــــار
اندونيسيـــــا	٧٤٥
ايـــــــران	٧٥٨
بنغلاديـــــش	٥٩٦
بوركينا فاســـو	٥٠
تركيـــــــا	٥٨١
تونـــــــس	١٦٠
الجزائـــــــر	٢١٣
النغـــــال	٤٨
سوريـــــــا	٣٢٠
الســـــودان	٦٧
الصومـــــال	٢٣

(١) انظر كلا من الامم المتحدة ، اللجنة الاقتصادية لغربى اسيـــا ، القوى البشريـــة والعمالة فى البلدان العربية ، دراسات وتقارير مختارة من الحلقة الدراسية لمنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لغرب اسيا حول التخطيط للقوى البشرية والعمالة فى البلدان العربية ، بيروت ١٩٧٩ ص ٣٩ ٠ وسيد مرعى ، الازمة العالمية للغذاء ، مرجع سابق ص ٢٦ ، ود٠ صبحى القاسم ، نظرة تحليلية فى مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، الطبعة الاولى ١٩٨٢، مطابع الشروق ، بيروت ، القاهرة ص ٢٨٩ ٠

تابـع جدول رقم (٣٢)

الدولـــــــة	الاسمدة بالجرام لكـــل هكتـــار
العـــــراق	١٦٥
غينيـــــا	٣٦
المغـــــرب	٢٩٣
النيجـــــر	٥
نيجيريـــــا	٨٧
الجمهورية العربية اليمنية	٥٧
ايرلنـــــدا	٦٩٧٢
بلجيكـــــا	٥٤٦٧
المانيـا الاتحاديـة	٤٢١١
الدانمـــــارك	٢٦٣٩
سويســـــرا	٤٢٩٦
فرنســـــا	٣١١٦
المملكة المتحـــدة	٣٧٤٦
النرويـــــج	٢٩٧٠
هولنـــــدا	٧٨٨٨

المصدر : البنك الدولى للانشـــاء والتعميـــر ، تقريـــر التنميـــة لعام ١٩٨٦ ص ٢٢٤ ، ٢٢٥ .